الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945

- قالمة-

كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية والانسانية

قسم التاريخ والآثار

التخصص: تاريخ عام

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام

الإمـام المـاوردي وفكره السيـاسي

(364هـ-450هـ/974م-1058م)

من إعداد الطالبة:

- هـدى بورهدون

تحت إشراف الأستاذ:

- رابح أولاد ضياف

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
د/ بن مارس كمال	أستاذ محاضر- أ-	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945-قالمة-
أ/أولاد ضياف رابح	أستاذ مساعد -أ-	مشرفا ومقررا	جامعة 08 ماي 1945-قالمة-
أ/ بكاي عبد المالك	أستاذ مساعد -أ-	عضوا مناقشا	جامعة 08 ماي 1945-قالمة-

السنة الجامعية : 2012/2011

إهداء

إلـــى الوالدين العزيزين

و إلى زوجـــي

وإبني أيـــوب وإبنتي لجـــين

شكر و تقدير

كل الشكر و الإمتنان لعائلتي الكريمة وإلى الأستاذ المشرف،

وإلى كل أستاذ من قسم التاريخ و الآثار،وكل من ساهم في إنجاز

هذا العمل المتواضع،و الله ولي التوفيق

فهرس المـــــحتويات:

* شـــكر و تـــقدير

*الفـــهرس

*مـــــــــقدمة

الفصل الأول : شخصية الماوردي وآثاره.....ص02

المبحث 01 : حياة الماوردي وسيرته.....ص03

المطلب01: المولد والـنسب.....ص03

المطلب 02 : حياته وأخلاقه.....ص04

المطلب 03 : شيوخه وتلامذته.....ص07

أولا:شيوخ الماوردي المعاصرون له ص07

ثانيا: شيوخ الماوردي السابقون لعصره.....ص08

ثالثا :تلاميذ الإمام الماوردي.....ص09

المبحث 02 : عصر الإمام الماوردي..... ص11

المطلب 01 : الحالة السياسية.....ص11

أولا:الخلفاء العباسيون الذين تولو الخلافة على عصر الماوردي.....ص11

ثانيا: الدولة البويهية وأمرائها.....ص12

ثالثا : الإمام الماوردي بين الخلفاء العباسيين و الأمراء البويهيين.....ص14

رابعا : العالم الإسلامي في عصر الإمام الماوردي ص16

المطلب 02 : الحالة الاجتماعية والاقتصادية.....ص18

المطلب 03 : الحالة الدينية.....ص21

المطلب 04 : الحالة العلمية.....ص23

المبحث 03 : تراث الإمام الماوردي وآثاره العلمية.....ص26

المطلب01 : مؤلفات الماوردي المفقودة.....ص28

المطلب02 : مؤلفاته المطبوعة ص29

المطلب03 : مؤلفاته المخطوطة.....ص31

المطلب 04: المؤلفات المنسوبة للماوردي ص32

المطلب 05: مكانته الثقافية والعلمية.....ص33

الفصل الثاني: نظـــام الحكم عند الماوردي.....ص35

المبحث01: الإنسان و المجتمع و الدولة في فكرالماوردي.....ص37

المطلب 01: الإنسـان مـــــدني بطبعه ص37

المطلـب2: العلاقة بـين المجتمع و السلطة.....ص39

المطلب 03: نشاة الدولة و قواعد صلاحها ص41

المبحث02:نظرية الخلافة لدى المـــــــــاوردي.....ص44

المطلب 01: بين الخلافة والإمامة .....ص44.

المطلب 02 : مفهوم الإمـــــامة ص46

المطلـب03 : انعقاد الإمـــــامة ص48

المبحث03:العاكـــم المسلم في فكرالمـــــاوردي.....ص50

المطلب 01: طريقة اختيار الإمـــام ص50

المطلب 02: صفات الإمام و أخلاقه ص51

المطلب 03: دور الحاكم و الرعيـة ص53

الفصل الثالث: الوزارة عند الماوردي(أنواعها وشروط كل منها).....ص56

المبحث 01: تطور منصب الوزارة في الإسلام ومكانتها ص58

المبحث 02: مفـــــــهوم الوزارة وأنواعها ص63

المطلب 01:معنى الوزارة ص63

المطلب 02:وزارة التفويض .....ص65.

تعريفها.....ص65

شروطها.....ص66

الفرق بين الإمامة و وزارة التفويض ص68

المطلب03: وزارة التنـــــفيذ.....ص69

تعريفها.....ص69

قوانينها.....ص70

قوانينها.....ص70

شروطها.....ص71

المبحث 03: مقارنـــــة بين نوعي الوزارة ص72

المطلب 01: أوجه التشابه والإلتقاء ص72

المطلب 02: أوجـــــه الإختلاف .....ص74.

المبحث 04: وصايا ونصائح الماوردي للوزير ص76

*خاتمـــــة.....ص79

*المـــــلاحق.....ص83

* قائـــمة المصادر والمراجع

مقـدمـــــــة:

التراث الإسلامي لم يكن مجرد أفكار و كلمات كتبت في أوانها ثم طواها النسيان بل تحـــــمل بطون هذا التراث فـــكرا ناضجا و طاقات فردية عبقرية كثيرة ومتميزة ، ندرس منها عـــــلي بن محمد بن حبيب الـــبصري أبو الحسن المعروف بالماوردي هو الفقيه السياسي الذي لا يمـــحيه مرور الزمان منذ بروزه في القرن الخامس الهجري كـــفقيه شافعي ثم كـــأقصى القضاة ،شهد له التـــاريخ بحـــسن تصنيفه و براعـــة تدوينه و تأليفه المتميز بالطابع السياسي لتأثره بعجز الخلافة العباسيـــــــــة و احتكاكه المباشر بالخلفـــاء و الأمراء ،فراح يسهم في مضمار السياسة مفكرا سياسيا و فيلسوفا من فلاسفة القانون الدستوري فكان الرائد في ذلك الحقل لصبغته الدينية أي استناده للقرآن و السنة ، فـــأسس لسلطـــة شرعية لها دعائم اجتماعية و بني قواعد الإصلاح الدستوري ووضع نظرية للخلافة و حدد الطريق المستقيم للحـــاكم المسلم ،هكذا سعى الرجل في البحث عن وسائل استقرار نظام الحكم ،و السمو بالوظيفـــــة الوزاريـــة لمكانتها الشرعية لأجل أن يكفل للأمة و أفرادها العدل و الأمن و الصلاح ،و سبب اختياري للـــموضوع هو لأجل التفاخر بمـــاضي الأمة الإسلامية و الأهم من هذا إلقاء النظرة العلمية الفاحصة على الفكر السيـــــــاسي للماوردي للاستفادة مـــنه على ارض واقعنا السياسي و حتى الاجتماعي و الديني ،ولكي نحقق التزاوج بين الأصالة و المعاصرة،لذلك نطرح الإشكالية التالية: من هو الإمام الماوردي كمفكر سياسي ؟ و ما هي معالم حياته البارزة التي أثرت في تكوين شخصيته كمفكر سياسي ؟

وما هي أطروحاته لنظام الحكم في الإسلام؟ و ما علاقة الأسس الإجتماعية بالدولة أو السلطـــة السياسية؟ و ماذا عن نظرته للخلافة و للحاكم المسلم الراشد؟ ترى ماذا يحمل فكر الماوردي من أفكار حول الوظيفة الوزارية ،أنواعها و شروطها؟

للإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا خطـــة بحث تتلاءم و طبيعة الموضوع ،حيث عالجنا في الفصل الأول حياة الإمام من خلال مولده و نشأته و أخلاقه هذا بالمبحث الأول ،أما الثاني تناولنا ظروف عصر الماوردي التي كانت لها بصماتها على أفكاره و اجتهاداته العلمية بدءا بالحالـــة السياسية،الإجتماعية و الإقتصاديـــة، الحالة الدينية، والعلمية ،أما بالمبحث الثالث تناولنا مؤلفات الماوردي و فصلنا في أنواعها و ختمنا الـــفصل الأول بالإشارة لمكانته العلمية و الثقافية .

أما الفصل الثاني فكان بعنوان نظام الحكم الإسلامي لدى الماوردي فتعرضنا فيه للعلاقـــــة التي وضحها بين الفرد و المجتمع و السلطة و تناولنا أطروحـــــاته عن الدولة و قواعد صلاحها ،هذا بالمبحث الأول أما الثاني عالج نظريـــة الخلافـــة عند الماوردي وشروط انعقادها ،وتطرقنا بالمبحث الثالث لصفات و شروط الحاكم المسلم و مهامه ،إلى جانب حقوق الرعية وواجباتها ،أما الفصل الثالث فتضمن ماهيـــة الوظيفة الوزاريـــة لذلك عالجنا بأول مبحث تطور هذا المنصب منذ ظهور الإسلام حتى عصر الماوردي ،أما في ثـــاني مبحث تعرفنا فيه على مفهوم الوزارة و نوعيها ومن ثم عقدنا مقارنة بين نوعي الوزارة وتعرفنا على أوجـــــــه التشـــابه و الإختلاف بالمبحث الثالث، أما بآخر مبحث فكان حوصلة لوصاياه و نصائحه للوزير ،ودعمنا المذكرة بملحق يتضمن معجم مفردات أبو الحسن البصري ،أمـــا عن قائمة الـــمصادر و المراجع فاتصفت بالـــنوعية والتـــخصص في مجـــــــال الفكـــر السياسي الإسلامي وكان أهم هذه المصادر كتب أبو الحسن البصري، في مقدمتها **الأحكام السلطانية و الولايات الدينية،نصيحة الملوك ،درر السلوك في سياسة الـملوك**

وأدب الوزير ،أمـــا عن أهم المراجع المعتـــمدة بالمذكرة كان هناك مرجع مـــــهم لصلاح الدين النـــــاهي بعنـــــوان **الخوالد من آراء أبي الحسن البصري** و كتاب أحمد وهبان بعنوان **الماوردي رائد الفكر السياسي**، وصلاح الدين بسيوني في **الفكر السياسي للما وردي** ،و**أعـــلام الفكـــــر الإسلامي** لعبد الرحيم العقـــــالي ومرجع أخر مهم لـــمحمد رأفت سعيد بعنوان **رياسة الدولة في الفقـــــه الإسلامي** .

واعتمدت في معالجتي للمذكرة على إتباع المنهج **التحليلي** وهذا واضح في شرحي للأفكار السياســـية للماوردي ،و كان لابد لي من توظيف المنهج **الإستنباطي** (الإستنباط) لأنني اعتمدت على الأفـــكار السياسية التي حملتها طيات كتب الماردي العديدة،ولما لجئت لتوظيف عدة مقارنات سياسية إسلامية بينه وبين مفكرين آخرين دعمنا بها البحث في التعليقات اعتمدت على المنهج **المقارن**،أما عن الصعوبات التي واجهـــتني في إعداد البحـــــث نجدها تكمن في صعوبة انتـــقاء المعلومة الخاصة بفكر أبو الحسن البصري فـــــقط ، دون الفكر السياسي الإسلامي العام المتوفر بكثرة في المصادر والمراجع المختلفة ،ولأن النقص من صفـــــة البشر وجدت نفسي و لأخر لحظة أقول(**لو غيرت هذا لكان أحسن ولو أزيد كذا لكان أفضل ،لو تركت هذه و قدمت هذه لكان أوضح**)، ونرجوا من الله العليم القدير التوفيق.

الفصل الأول : شخصية الماوردي وآثاره

المبحث 01 : حياة الماوردي وسيرته

المطلب01: المولد والنسب
المطلب 02 : حياته وأخلاقه
المطلب 03 : شيوخه وتلامذته

المبحث 02 : عصر الأمام الماوردي

المطلب 01 : الحالة السياسية
المطلب 02 : الحالة الاجتماعية والاقتصادية
المطلب 03 : الحالة الدينية
المطلب 04 : الحالة العلمية

المبحث 03 : تراث الإمام الماوردي وآثاره العلمية

المطلب01 : مؤلفات الماوردي المفقودة
المطلب02 : مؤلفاته المطبوعة
المطلب03 : مؤلفاته المخطوطة
المطلب 04: المؤلفات المنسوبة للماوردي
المطلب 05: مكانته الثقافية والعلمية

الماوردي عالم عربي وفقيه من أكبر فـقهاء الشافعية وعلم من أعلام الفكر الإسلامي ومن أبرز رجال السياسة في الدولة العباسية حيث عاش خلال العصر العبـاسي الثاني ذلك العصر الذي كان الوهن فيه قد بدأ يدب في جسد الدولة الإسلامية أين سيطر البويهيون على مقاليد الحكم ، وفي ظل هذا الجو سطع نجم الماوردي الرجل المخلص لدينه صاحب المبادئ السامية الذي لا يـتردد في قول الحق ، فعاش متواضعا على منصبه وجاهه وماله الوفير وفي تأليف غزير فكان صاحب إسهامات مـتميزة في الفكر السيـاسي الإسلامي، ولأن الإنسان بطبيعته، يتأثر بالأحداث الجارية حوله بل ويـتأثر بكل ما يتصل به سواء أكان هذا الاتـصال مباشرا أو غير مباشر ، فالفرد مرتبط بعصره بشكل ما ولهذا فأن دراسة الإمام المـاوردي وسيرته تقضي دراسة العصر الذي عـاش فيه والأحداث التي أثرت في شخـصيته وأفكاره ، لذلك تعرضنا بداية للحالة السياسية، الحالة الاجتمـاعية ،الاقتصاديـة ، الدينية، وأخيرا العلمية كما عالجنا تـــراث إمامنا الماوردي من كتـــب و مخطوطات ...،التي تحمل في طياتها فكرا راقيا و منهجيا ذو صبغة دينية ،أخلاقية ،وسيـاسية .

المبحث 01: حياتـــــــــــــــه وسيرته

المطلب01 : مولد ونسب الإمام الماوردي

اسمه ونسبه:

هوعلي بن محمد بن حبيب البصري أبو الحسن الماوردي[1]، كنيته أبو الحسن وأشتهر بلقب "الماوردي" [2] ولقب"بأقضى القضاة" [3] ، والماوردي تسميته نسبة إلى بيع ماء الورد والعمل فيه حيث كان أبوه يعمل على ماء الورد ويبيعه [4] .

ولادته ووفاته :

ولد أبو الحسن بالبصرة في عام أربعة وستين وثلاثمائة (364هـ/974م) ، وأجمعت كل المصادر على أن عمره عن وفاته ستة وثمانون عاما ، حيث توفي الإمام ببغداد يوم الثلاثاء من شهر ربيع الأول من عام خمسين وأربعمائة (450هـ/1058م) [5]

-لقد تم دفنه بعد يوم من وفاته بمقبرة "باب حرب " في بغداد من بين صلى عليه تلميذه الإمام الخطيب البغدادي في جامع المدينة ،وشيعه رؤساء الدولة وعلمائها و وجهائها ، وكانت وفاته بعد وفاة أبو الطيب بأحد عشر يوما [6] .

أسرتـه:

لم تذكر المصادرعن أسرته سوى أن والده كان يعمل بماء الورد ويبيعه ، وأن كان له أخ يقيم بالبصرة وكانا يتراسلان من وقت لآخر وقد ذكر الماوردي أن أخاه كتب له من البصرة وقد أشتد شوقه إلى بغداد شعرا قال فيه :

طيب الهوى بـــــــــغداد يشوقني # قدمـــا إليها وإن عاقت مقاديري
فكيف صبري عليها الآن إذا جمعت # طـيب الهوائين مـــمدود ومـقصور

-ولم نجد شيئا سوى هذا عن أسرة الماوردي في المصادر المتناولة في البحث ولكن أجمع المؤرخون أن سيرة الإمام الماوردي تدل على أنه إنحدر من أسرة تهتم بالعلم فإهتمت بتربيته وتعليمه في البصرة وأرسلته إلى بغداد بعدئذ ، ليـــتم طلب العلم مما يدل على اهتمامات الأسرة بالعلم [7] .

1- ابن الأثير،الكامل في التاريخ ،م 8، م:يوسف الدقاق ،بيروت ،دار الكتب العلمية، ط4،2003،ص87.

2- ابن خلكان ،وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان ،ج2، ت:احسان عباس ،بيروت ،دار التراث ،(د ط)،ص 444.

3- محمد بن أحمد الذهبي ،الإعلام بوفيات الأعلام ،م2 ، ت:مصطفى بن علي عوض و ربيع أبو بكر الباقي ،لبنان ،مؤسسة الكتب الثقافية ،ط1 ،1993،ص2002.

4- ابن العماد الحنبلي ،شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، م5 ،ت :عبد القادر الأرناؤوط و محمود الأناؤوط ،بيروت ،دار ابن كثير ، ط1 ،1989 ،ص215 .

5- الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، م 12 ، ت: مصطفى عبد القادر عطا ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 ،1997،ص110.

6- خير الدين الزركلي ،الأعلام ،قاموس تراجم ،ج5، بيروت ، دار العلم للملايين ،ط5 ،1980 ، ص170 .

7- تاج الدين السبكي ،طبقات الشافعية الكبرى ،ج5، ت :محمود الطناجي و عبد الفتاح محمد ،القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ،(د ط) ،ص267 .

المطلب 02: حياته وأخلاقه

ولد الماوردي بالبصرة في أزهى عصور الثقافة الإسلامية حين بلغت الدولة العباسية درجة رفيعة من الرقي والتقدم العلمي [1]

وقد تلقى علومه الأولى في البصرة على يد الشيخ أبي القاسم الصيمري [2] ، وهو عالم قدير من أشهر علمائها آنذاك ثم رحل إلى بغداد وسكن في درب الزعفراني وفيها سمع الحديث وأخذ الفقه وأنضم إلى حلقات الشيخ أبي حامد الأسفراييني[3]،لأستكمال ثقافته ولما بلغ أشده وأستوى ، تفرغ للتدريس في بغداد والبصرة وتنقل الى بعض المدن الأخرى لنشر علمه ، ثم استقر به المقام في بغداد فدرس بها عدة سنين وحدث فيها وفسر القرآن وألف فيها كتبه التي تدل على أنه كان عالما بالحديث والفقه والأدب والنحو والفلسفة والسياسة وعلوم الاجتماع والأخلاق [4] .

-هو فقيه شافعي مجتهد لم يثبت عنه تحوله من مذهب لآخر في أي وقت أو مرحلة من مراحل حياته اشتغل على التصنيف والتدريس في المذهب الشافعي ، وتولى مهنة القضاء وتدرج فيه حتى وصل منصب أقضى القضاة عام 429هـ ، وانتهت إليه ز عامة الشافعية في عصره[5]

-وعن طريق وظيفة القاضي عرف الماوردي حياة الناس اليومية عن قرب وفهم ما يقوم بينهم من أنواع المنازعات في مختلف نواحي الحياة ، مهنته كأقضى القضاة وهي ما تشبه **(وزير العدل)** حاليا جعلته يرتفع إلى الوظائف الإدارية العليا التي تسمح لأصحابها بالقرب من الأمراء وكبار رجال الدولة وهذا ما تمرس فيه الماوردي ، وكان له دور في إصلاح ذات البين بين الخلفاء والأمراء ولهذا كان متميزا عن غيره من أعلام مفكري الإسلام ، حيث خبر حياة المجتمع عن قرب وهذا ما أهله لكي يصور لنا جوانب كثيرة من مجتمعه المعاصر تصوير شاهد عيان فكان صاحب نضرة شاملة لأمور مجتمعه ،وهذا ما سنوضحه من خلال مؤلفاته حيث أن كل تجاربه في الدين والدنيا والمجال السياسي جعلت حبره يسيل بكثرة في مؤلفاته القيمة [6] .

- في التأليف كانت صبغته سياسية أكثر، وما ساعده على البحث السياسي والكتابة قربه من الخلفاء والملوك والوزراء وعمله كسفير بينهم وبين خصومهم السياسيين [7] .

-عـــــــاش الإمام الماوردي حياة مليئة بالأحداث المأثرة وظل متصلا بالخلفاء حتى في آخر أيام حياته إذ كان يشاركهم في حل الأزمات والخصومات كما يشاركهم في الأفراح إلى أن توفي ببغداد عام 450 هـ/1058م [8] .

1- المـاوردي ، درر السلوك في سياسة الملوك ،ت :فؤاد عبد المنعم ،الرياض ،دار الوطن للنشر ،ط1 ،1997 ،ص19 .

2- الشيخ أبي القاسم الصيمري،هو أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيمري ،،ت 380 هـ حـنفي المذهب.

3-الشيخ أبي حامد الأسفراييني،هو أبو حامد أحمد بن أحمد محمد الأسفيراييني ، ت 406 هـ،شافـــعي المذهب .

4- صلاح الدين عبد اللطيف،الخوالد من آراء أبي الحسن البصري البغدادي ،في العقل و فلسفة الأخلاق و أدب السياسة و مبادئ الإصلاح الدستوري ،بيروت ،دار الجيل ،ط1 ،1994 ،ص20 .

5- محمد بهاء الدين العاملي ، الكشكول بهامشه أدب الدين والدنيا للماوردي ،(د ت)، مصر،المطبعة اليمنية ،(دط) ، ص 02.

6- الماوردي ، المضاربة ، من التراث الإسلامي في علم الاقتصاد ، ت : عبد القادر حواس ، مصر ، دار الوفاء ، ط3، 1989 ، ص55.

7- .الماوردي ، درر السلوك في سياسة الملوك ،ص20.

8-محمد بن أحمد الذهبي ،المصدر السابق ،ص2003 .

- لقد عرف عن مفكرنا الإسلامي إلتزامه في حياته جانب الإستقامة وهذا ما إتصف به في كتاباته وبذلك كان منسجما في سلوكه مع مكانته العلمية الثقافية ، كان رفيع الشأن بين الفقهاء الشافعيين وله اليد الباسطة في المذهب والتفنن التام في سائر العلوم حليما وقورا أديبا ، وله المكانة الرفيعة بين الخلفاء لذلك نجده قد توسط بينهم وبين الملوك وكبار الأمراء فيما يصلح به خللا أو يزيل به خلافا ، كما كان محترما مهاب المكانة بين الخلفاء [1].

كما كان الماوردي شديد الحرص على أن يبين للمجتمع طريق السعادة والخلاص في الدنيا والآخرة فكان كتابه أدب الدين والدنيا الذي ارتضاه منهاجا لإصلاح الفرد والرعية ، وما يدل على دين الإمام ومجاهدته لنفسه ما ذكره في كتابه أدب الدين والدنيا **"مما في حالي أني صنفت في البيوع كتابا جمعت به ما استطعت من كتب الناس واجتهدت في نفسي وعددت فيه خاطري "** [2].

-عرف عن الماوردي شجاعته حيث لا يخاف ولا يخشى في الحق و الدين بطش أصحاب السلطان ومن المواقف المشهورة الدالة على ذلك ما حدث عام تسع وعشرين وأربعمائة [3] ، أن الخليفة أمر أن يزاد في ألقاب **"جلال الدولة "** بني بويه لقب **شاهنشاه الأعظم** أو ملك الملوك وفعلا خطب له بذلك ، فأفتى بعض الفقهاء بالمنع وأن لا يقال ملك الملوك إلا لله تعالى و تحريم الحرام ، وزيادة الاحترام بالأجر وكثر ، على الفقهاء في ذلك [4].

فكتب الشيخ الصيمري الحنفي المذهب أن هذه الاسماء يعتبر فيها القصد والنية وكتب القاضي أبو الطيب الطبري بأن إطلاق "ملك الملوك " جائز، ومعناه ملك ملوك الأرض قال وإذا جاز أن يقال قاضي القضاة جاز ان يقال ملك الملوك ووافقه الشيخ التميمي من الحنابلة [5] ، أما الماوردي فقد أفتى بالمنع في إطلاق هذا اللفظ أو اللقب وشدد في ذلك وكان عندها الماوردي من خواص جلال الدولة فلما أفتى بالمنع انقطع عنه، فطلبه جلال الدولة فمضى إليه على عجلة فلما دخل قال له **(أنا أتحقق أنك لو حابيت أحد لحابيتني أنا لما بيني وبينك ، وما حملك إلا الدين ، فزاد بذلك محلك عندي)** [6].

-أوضح السبكي في طبقات الشافعية أنه لم تمكث دولة بني بويه بعد هذا اللقب إلا قليلا ثم زالت كأن لم تكن ولم يعش جلال الدولة بعد هذا اللقب إلا أشهر يسيرة ثم ولى **الملك الرحيم** [7] (الخليفة البويهي) وبه انقرضت دولتهم [8].

تحدث التاريخ عن الماوردي أنه ولشدة تواضعه وزهده أنه لم يظهر من تصانيفه في حياته شيئا وإنما جمعها كلها في موضع فلما دنـــت وفاته ، قال لشخص يثق به الكتب التي في المكان الفلاني كلها تصانيفي ، وإنما لم أظهرها لأني لـــــم أجد نية خالصة لله تعالى لم يشبها كدر، فأن عانيت الموت ووقعت في النزع

1- الماوردي ، نصيحة الملوك ، ت: فؤاد عبد المنعم ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ط1، 1998 ، ص05.

2- صلاح الدين بسيوني ، الفكر السياسي عند الماوردي ، القاهرة ، دار الثقافة ، (د ط) ، 1983 ، ص15.

3- الماوردي ،أدب الوزيـــــــر، قوانين الوزارة وسياسة الملـــــــك ، ت:حسن الهادي حسين ، القاهرة، مكتبة الخانجي ، ط 1 ،1994،ص05.

4- موزة أحمد راشد ، البعد الأخلاقي للفكر السياسي الإسلامي عند الفارابي والماوردي وأبن تيمية ، دراسة تحليلية في فلسفة السياسة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستر في الفلسفة ، جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ، 2000، ص221.

5- صلاح الدين بسيوني ، المرجع السابق ، ص15.

6- الماوردي ، درر السلوك في سياسة الملوك ، ص19.

7- الملك الرحيم ، حكم في الفترة (440هـ -447هـ) آخر سلاطين دولة بني بويه في العراق.

8- تاج الدين السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، ج5 ، ص27.

فأجعل يدك في يدي فأن قبضت عليها وعصرتها فأعلم أنه لم يقبل مني شيئا منها، فأعمد إلى الكتب وألقيها في نهر دجلة ليلا ، وإن بسطت يدي ولم أقبض على يدك فأعلم أنها قبلت ، وإني قد طفرت بما كنت أرجوه من النية الخالصة ، قال ذلك الشخص فلما قارب الماوردي الموت وضعت يدي في يده فبسطها ولم يقبض على يدي فعلمت أنها علامة القبول فأظهرت كتبه بعدها [1] .

-وعرف على الأمام الماوردي صفات جميلة أخرى منها مداراته للناس بحكمة وتعقل محافظا على الشجاعة التي يتطلبها الحق وخاصة لذوي الجهل الذين يتصورون أن الحرمان في طلب العلم ، فإذا رؤوا محبرة تطيروا منها وإذا رؤوا كتابا أعرضوا عنه ، حتى أنه إذا رأى من هذه الطبقة جماعة كان يخفي عنهم ما يحمله من حبر وكتب لكي لايكون مستثقلا وكان دائما يحب البعد عن هذه الجماعة لأن ذلك هو الأفضل والأصلح [2] .

-وما يقال عن الماوردي أنه عاش في عصر تضاربت فيه الأفكار وتعددت به المذاهب والآراء ولهذا يقول عنه المؤرخ عبد الوهاب حواس الذي قام بدراسة وتحقيق كتاب المضاربة أنه لم يكن سلفيا متشددا ولا معتزليا صرفا وإنما كان في منزل وسط بين السلفية والاعتزال [3] ،والسر في هذا الازدواج الفكري يرجع فيما يبدوا إلى أن التيار العقلي في العصر الذي نشأ فيه الماوردي كان ذا تأثير قوي تناول مجالات المعرفة كافة ، ثم أن الماوردي تتلمذ على يد رجلين عظيمين هما الصيمري و الأسفراييني وهما مختلفان في المذهب لهذا ظهر على الأمام الازدواج الفكري [4].

- لقد عاش الماوردي **ستا وثمانين سنة** وترك أكثر من اثنتي عشر كتابا تدل على علم غزير وشخصية فريدة ، له ثقافة فقهية عميقة جعلته فقيها في فقهاء الشافعية كاد يبلغ مرتبة الاجتهاد المطلق ويؤسس مذهبا مستقلا ، وسط الصراع والتنافس بين المذاهب القائمة،ودائما يكرر مقولته: **« بل اجتهد ولا أقلد »**، هكذا برز الماوردي في الفقه والتفسير والحديث، و أصول الثقافة الإسلامية في الاعتقاد والفقه ، كما اشتهر بأنه من رواة الحديث الموثوق بهم بـبغداد [5].

1- ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج2 ، ص444.
2-الماوردي ، نصيحة الملوك ، ص13.
3- الماوردي ، المضاربة ، ص63.
4- صلاح الدين بسيوني ، المرجع السابق ، ص15.
5- الماوردي ،نصيحة الملوك ، ص18،19.

المطلب 03: شيـوخه وتلامـذته:

تـــــتلمذ الماوردي على يد شيوخه ومعلمين كبار في مجال الفقه والحديث والأدب وكان لهم الوزن الرفيع وفضلهم الجليل في حفظ الشريعة وهم دعامة الدعوة وأركان الرسالة ، كما نجده قد استفاد من علماء الطبقات السابقة عليه ونهل من منهلهم العذب الصافي لذلك نرى تقسيـــــم هذا المطـلب إلى فرعين ، **الاول** ،شيوخ الماوردي المعاصرون له والثاني شيوخ الماوردي السابقون[1].

أولا : شيوخ الماوردي المعاصرون له:

***في مجال الفقه** :

حيث تتلمذ الماوردي على يد شيخين كبيرين :

الأول : **أبوالقاسم عبد الواحد بن الحسن الصيمري** : المعروف بلقب الصيمري ،عرف عنه أنه يسكن البصرة من أصحاب المذهب الحنفي ، وكان الماوردي دائما يخرج مع جماعة ليحيطوا بالمعلم الصيمري ، ومن تصانيفه : الإيضاح في الفروع يقع في **07** مجلدات ، كتاب الكفاية ، كتاب في القياس والعلل ، كتاب صغير في أدب المفتي والمستفي ، وكتاب آخر عنوانه الشروط ، توفي الشيخ الصيمري ما بعد عام 380هـ وقد وضحت آثار مصنفاته ومنهجه في إتجاه الماوردي وكتاباته العديدة والقيمة [2].

-الشيخ الثاني : **أبوحامد أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني** : الملقب بالأسفراييني الذي انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا في بغداد أواخر القرن الرابع هجري - أي تزعم المذهب الشافعي- كان يتميز بالشجاعة في إبداء الرأي وما يعتقد أنه الحق ويجهر به أمام السلطان ودليل قوة وشجاعة هذا المعلم ما كتبه وبعث به للخليفة قائـــــلا: «إعلم أنك لست بقادر على عزلي من ولايتي التي ولانيها الله تعالى ، وأنا قادر أن أكتب رقعة إلى خراسان بكلمتين أو ثلاث لأعزلك من خلافتك » ، وهذا دلالة على قوة التأثير لديه ووثوقه من نفســـه [3] ،وهذه الشجاعة تركت طابعها المميز في تلميذه الماوردي الذي أعترض على تسمية خلال الدولة بلقب " ملك الملوك " على الرغم من صداقته له ، فضلا عما إشتهر به جلال الدولة من استبداد ، مما دعا فقهاء عصره إلى جواز هذه التسمية ، لكن الماوردي استند إلى حديث للنبي (ص) يقول فيه **"إن أخنع اسم عند الله رجل تسمى بملك الأملاك "**[4].

و لزم الماوردي داره إلى أن أرسل إليه جلال الدولة وقال له « قد علم كل أحد أنك أكثر الفقهاء مالا وجاها وقربا منا ، وقد خالفتهم فيما خالف هواي ، ولم تفعل ذلك إلا لعدم المحاباة منك وأتباع الحق وقد بان لي موضعك من الدين ومكانك من العلم » ، وأسند إليه منصب (قاضي القضاة) بعد هذه الحادثة [5].

*أما عن المعلم الاسفراييني فقد قضى جل حياته ببغداد مشغولا بالعلم والتدريس حتى صار أوحد وقته وانتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي وعظم جاهه عند العوام والملوك ، وروي عنه أن مجلسه في التدريس جمع ثلاثمائة متفقه ، وقيل سبعمائة فقيه ، وكانوا يقولون عنه « لو رآه الشافعي لفرح به كثيرا» ، وكان عظيم الجاه عند الملوك مع التزامه بدينه واتصافه بالورع والزهد والصرامة [6].

1- أحمد وهبان المرجع السابق ،ص 14.
2- الماوردي ، المضاربة ، ص64.
3- ابن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ج1، ت:احسان عباس ، بيروت ،(د ط) ،ص23،24.
4- صلاح الدين عبد اللطيف، المرجع السابق ، ص22.
5- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ، م 4 ، ت: مصطفى عبد القادر عطا ، بيـــروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 ،1997،ص608.
6-- ابن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ج1،ص24.

خاطب الشافعي الأمام المزني عند وفاته قائلا: « وأما أنت يا مزني فستكون لك بمصر مكانة ولتدركن زمانا تكون أعظم أهل ذلك الزمان» ، وتوفي سنة أربع وستين ومائتين للهجري [1].

3 -**ابن سريج** : اسمه أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي ، وهو إمام مشهور لأنه من نشر المذهب الشافعي وبسطه ، وشرح المذهب ولخصه ، وصنف كتبا كثيرة في الرد على المخالفين من أصحاب الرأي توفي عام ستة ومئة للهجري [2].

4-ابن خيران : هو الإمام الحسين بن صالح الشيخ أبو علي ، أحد أركان المذهب الشافعي ، كان إماما زاهدا ورعا متقشفا من كبار الأئمة ببغداد ، وعُرض عليه القضاء لكنه رفض المنصب ، توفي الإمام الجليل سنة عشرين وثلاثمائة هجري [3].

5-الإمام الأصطرخي : يسمى أبو سعيد الأصطرخي ولد عام أربع وأربعون ومائتين ، كان أحد الأئمة المذكورين ومن شيوخ الفقهاء الشافعيين وصف على أنه ورعاً زاهداً متقللا، وما روى عنه أنه احرق مكان الملاهي من أجل من يعمل في الملاهي وهذا دليل ، على أنه كان يرى جواز إفساد مكان الفساد ، وتوفي ببغداد من عام ثمان وعشرين وثلاثمائة ودفن بمقبرة (باب حرب) أين دفن الماوردي من بعده [4].

6-الإمام ابن أبي هريرة : إسمه الحسن بن الحسين ، الإمام الجليل القاضي أبو علي بن أبي هريرة ، أحد عظماء الأصحاب ورفعائهم ، المشهور اسمه الطائر في الآفاق ذكره ، كان فقيه شافعي وزعيم كبير وسط الفقهاء [5].

***تلاميذ الأمام المـــاوردي:**

تخرج على يد الشيخ الماوردي جماعة من التلاميذ كانت لهم مكانة علمية رفيعة منهم :

1- الخطيب البغدادي : هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ولد ببغداد عام 392 هـ ، ت 463هـ ببغداد ، كان من الحفاظ المتقنين والعلماء المتبحرين ، برز كفقيه ومؤرخ مشهور عرف بأنه صاحب كتاب "تاريخ بغداد" هذه الموسوعة الشاملة التي تتحدث على بغداد من جميع الجوانب ، له ما يقارب المائة مصنف ، أخذ الفقه ونبغ فيه عن طريق جلساته التدريسية مع الأمام الماوردي وأبو الطيب الطبري ، وإلى جانب هذين الشخصيتين برز الخطيب البغدادي،وهم يعتبرون من العلماء والمؤرخين البارزين في القرن الخامس الهجري[6]

2-ابن خيرون : اسمه أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون ولد ببغداد ، من الأئمة المشهورين من مواليد أوائل القرن الخامس الهجري ، من التلاميذ النجباء للأمام الماوردي [7].

3-أبو الفضل الهمذاني : هو عبد الملك إبراهيم بن أحمد المعروف بالمقدسي وهو من همذان وسكن بغداد وتوفي بها أواخر القرن الخامس الهجري ، وكان من أئمة الفقه وأوعية العلم ، عرف عنه زهده وعبوديته

1- الماوردي ، أدب الوزير، ص20.
2 - محمد أبو فارس ، المرجع السابق ، ص71.
3- الماوردي ،أدب الوزير، ص21.
4- ابن خلكان ، وفيات الأعيان ،ج1، ص357.
5- المصدر نفسه، ص358.
6- فاطمة قدورة الشامي ، علم التاريخ ، مصر ، دار النهضة العربية، (د ط) ، ص 59.
7- ابن خلكان ، وفيات الأعيان ،ج1، ص32.

وورعه ، وكان إمام عصره في الفرائض والحساب وقسمه التركات ، ورفض تولي منصب القاضي ، وكان ينتمي إلى المذهب المعتزلي ، وأشتهر على أنه تكون في الفقه وعلم الحديث على يد إمامنا الماوردي ببغداد[1].

4-محمد بن أحمد عبد الباقي بن الحسن بن طوفة [2]: كنيته أبو الفضائل، تفقه على يد الإمام الماوردي وسار على نهجه في البحث عن الحقيقة والصرامة في الدين ، وكان من تلامذة الماوردي المفضلين لديه لنشاطه واجتهاده العلمي والفقهي.[3]

5-أحمد بن عبد الله بن محمد:
المعروف بأبو العز البغدادي : يعتبر من رواة الحديث عن الأمام الماوردي ومن تلاميذ الماوردي المجتهدين والبارعين في الفقه والحديث [4]

1- الماوردي ، درر السلوك في سياسة الملوك ، ص26.
[2] - تاج الدين السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، ج4 ،ت: محمود الطناجي وعبد الفتاح محمد، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، د ط، ص102.
[3]- صلاح الدين عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص23.
[4]-ا لماوردي ، المضاربة ، ص105.

المبحث 02: عصر الأمام الماوردي

المطلب 01 : الحالة السياسية.

عاش الماوردي في الثلث الأخير من القرن الرابع الهجري والنصف الأول من القرن الخامس في الفترة ما بين ولادته عام 364هـ/972 م إلى وفاته عام 450 هـ/1058 م وفي هذه المدة كانت الخلافة العباسية تحت حماية دولة **بني بويـــه** أصحاب **المذهب الشيعي**،الذين استولوا على بغداد عام أربع وثلاثين وثلاثمائة [1].

أولا:الخلفاء العباسيون الذين تولو الخلافة على عصر الماوردي:

1-الخليفة الطائع :

حكم في الفترة ما بين 363هـ حتى عام 381 هـ وهو لا يهمنا في دراستنا ذلك أنه مات والماوردي لا يزال يافعا بل ربما لم يكن قد رحل إلى بغداد بعد للدراسة [2].

ونجد العلاقة ساءت بين الطائع وبين بهاء الدولة البويهي ، فأرسل إليه بهاء الدولة يسأله الإذن في الحضور ليجدد العهد له فأذن له الخليفة وجلس له كما جرت العادة ، وأورد ابن كثير في كتابة البداية والنهاية عن كيفية عزل البويهين للطائع فقال: " فقد جلس الخليفة على عادته في الرواق وقعد الملك بهاء الدولة على السرير ثم أرسل من اجتذب الخليفة بحمائل سيفه من السرير ولفوه في كساء وحملوه إلى الخزانة بدار المملكة وتشاغل الناس بالنهب ولم يدر أكثر الناس ما الخطب ، وكتب على الطائع كتابا بالخلع من الخلافة وأشهد عليه الأشراف وغيرهم أنه خلع نفسه من الخلافة وسلمها إلى القادر بالله"[3]

- من خلال هذا تتضح لنا صورة تسلط البويهيين للحكم وضعف هيبة الخلافة العباسية.

2-الخليفة القادر بالله: حكم في الفترة ما بين(381هـ-422هـ) ، حيث ولد عام ستة وثلاثين وثلاثمائة وبويع بالخلافة بعد القبض على الخليفة الطائع سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة وقد بقيت خلافته أكثر من إحدى وأربعين سنة فكان أطول الخلفاء العباسيين حكما[4]

-عرف عنه أنه كان حازما مطاعا مهابا من طرف من كانت لهم السيطرة على الدولة من الترك والديلم فأطاعوه ، وأحبه الناس فصفا له الملك ، كما ذكر عنه أنه صنف كتابا في الأصول على مذهب أصحاب الحديث وفي عهده لقي العلماء التكريم والاهتمام الكبير[5].

استمرت العلاقة بينه وبين بهاء الدولة على شيء من الصفاء بدليل زواج الخليفة من سكينة ابنة بهاء الدولة على صداق قدره مائة ألف دينار ، وبدليل إضافة هذه الألقاب إلى بهاء الدولة في خطبة الجمعة بأمر الخليفة وهي : قوام الدين ، صفي أمير المؤمنين، في أيام حكمه ظهرت العرب وقام الإسلام وملكت الجزيرة والشام وفتحت السند والهند ، ومات الخليفة عام 422 بعد أن بقي في الخلافة إحدى وأربعين سنة وربما كان هذا أحد الأسباب في احتفاظ الخليفة ببعض الهيبة في عهده ، فإنه لم يخلع خلعا كما حصل لمن سبقه من الخلفاء بل عهد لإبنه القائم بأمر الله [6].

1- علي ابراهيم حسن ،التاريخ الإسلامي العام ،الجاهلية و الدولة العربية،الدولة العباسية،القاهرة ،مكتبة النهضة المصرية ،ط3،1963،ص44.

2 - حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام ، ج3 ، العصر العباسي الثاني ، في الشرق ومصر والمغرب والأندلس ، تونس ، دار الجيل ،ط15 ، 2001 ،ص95 .

3- نبيلة حسن محمد ، تاريخ الدولة العباسية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،ط1، ص75.

4- جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء ، (د ت) ، مصر ، دار الكتب المصرية ، (د ط)، ص55.

5 - - محمود اسماعيل ،دراسات في الفكر و التاريخ الإسلامي ،القاهرة ،سيناء للنشر ،ط1،1994،ص55.

6 - عبد الرزاق السامرائي ،النظام السياسي في الإسلام ،ط2 ،السعودية ،مكتبة الملك فهد الوطنية ،ط2 ،2000،ص100.

3-الخليفة القائم بأمر الله :

فـترة حكمه ما بين(422-467)هـ: ولد القائم سنة إحدى وتسعين وثلاثمـائة وتسلم الخلافة وهو في الثانية والثلاثين من عمره بعد موت أبيه سنة اثنين وعشرين وأربعمائة [1]، ذكر عنه تدينه وعلمه دام حكمه مدة أربع وأربعين عاما ،وكان القائم في عهد سلطة جلال الدولة وأبي كالـيجار والـملك الرحيم مسلوب السلطة كغيره من الخلفاء الذين سبقوه في الوقت الذي أصبح فيه بـني بـويـه يديرون العالم الاسلامي من غير أن يشيروا بمن يدعى انه أمير المؤمنين [2]، وفي عام 447 هـ وعلى عهد القائم زال سلطان بني بويه وظهرت سلطة جديدة متمثلة في **الأتراك السلاجقة** في شخصية البساسري الذي قبض على الخليفة وسجنه وكان ذلك عام 450 هـ أي العام الذي توفي فيه الماوردي ، ويروي أن القائم بالله كتب قصته وأرسلها لتعلق على أستار الكعبة وأشتكى الى الله ظلم البساسري واستجاب الله دعاءه ففي عام 455هـ قبض طغرلبك على أخيه البساسري وقتله ورجع الخليفة إلى داره ولم ينم الا على فراش مصلاه إلى أن مات عام 467هـ [3].

ثانيا:الدولـــة البويهيـــة :

حيث نجد الأمام الماوردي عاش في الفترة الثانية من الحكم العباسي وهي الفترة التي تميزت بضعف الخلفاء العباسيين وسيطر فيها البويهيين عل السلطة الفعلية في البلاد ،وهي فترة تزيد عن قرن من الزمان وقد شمل نفوذهم رقعة كبيرة من الدولة الاسلامية فارس والعراق ، وهم من أصل فارسي ويقول المؤرخون أن **بويه** كان والد لثلاثة اخوة : علي ، الحسن وأحمد وكانوا قوادا لعصابات مغامرة يطلق عليهم الديلم ، وكان أبوهم رجلا فقيرا يعمل بالصيد ثم انتظموا تحت لواء جيش الخلافة الإسلامي وأخذوا يتدرجون في الوظائف العسكرية حتى سيطروا على الدولة وعلى الخليفة العباسي نفسه ، وأطلقوا على أنفسهم الملوك والسلاطين ، لم يتركوا للخليفة العباسي إلا مظـاهر الخلافة مثل : الخطبة على المنابر ونقش أسمائهم على الـنقود ، بل نجدهم شاركوا الخـلفاء أحيانا في بعض هذه المظاهر[4]،

كما كان لهم قوة عزل الخليفة أو تولية غيره ، وقد يسجنون الخليفة دون طعام وشراب حتى يمـوت جوعا ، ففي مطلع مولد الماوردي يحكي ابن الأثير أن معز الدولة البويهي أهان الخليفة المستكفي ، وقبض عليه وأجلس المطيع (334-363) هـ بدلا منه على كرسي الخلافة ، وحدد له راتبه اليومي ، لهذا سادت الفوضى بالبلاد ، وكان عضد الدولة يوقع بين الملوك والوزراء كذبا ليشعل العداوة والفتنة بينهم، وصلوا لدرجة تزوير الرسائل والمكاتبات بين الملوك والوزراء لإفساد أحوال الدولة[5].

الأمراء البويهيين الذين عاصروا الأمام الماوردي:

1- بهاء الدولة بني بويه (379-403)هـ: من السلاطين البويهيين الذين تولو السلطة في عصر الماوردي وكان كغيره مغاليا في التشييع وقد كثرت الفتن الطائفية بين الشيعيين والسنيين في عهده كما كان التطاحن على النفوذ بـين الأمراء البويهيين هو الظاهرة الأولى سياسيا في ذلك العهد وما بعده، مما جعل نجمهم يأفل كما سنرى [6]، ذكرت المصادر على بهاء الدولة أنه كان غشوما سفاكا للدماء ، وجمع من المال ما لم يجمعه أحد من آل بويه ولم يكن في ملوك بني بويه أظلم منه ولا أقبح سيرة ، توفي عام 403هـ بعد حكم دام أكثر من أربعة وعشرين سنة[7].

1- صلاح الدين عبد اللطيف، المرجع السابق، ص55.

2- الماوردي ،المضاربة ، ص33.

3- صلاح الدين عبد اللطيف، المرجع السابق ، ص ص 21-23.

4- موزة أحمد راشد ، المرجع السابق ، ص225.

5- الماوردي ، المضاربة ، ص32.

6- نبيلة حسن محمد ، المرجع السابق ، ص81.

7- حسن ابراهيم حسن ، المرجع السابق ، ص91.

2- سلطان الدولة ومشرف الدولة إبنا بهاء الدولة :

خلف بهاء الدولة إبنه سلطان الدولة وكان في الثالثة عشر من عمره ولكن أخويه قوام الدولة أبا الفوارس ومشرف الدولة نازعاه السلطة وجرت بينهم حروب كانت الغلبة فيها لمشرف الدولة الذي عظم أمره فخوطب بأمير الأمراء ثم ملك العراق فأزال ملك سلطان الدولة عن العراق[1]، إلا أن سلطان الدولة كان يحاول استرداد نفوذهم واتخذ من "ثورة الديلم " على وزير مشرف الدولة أبي غالب وقتلهم إياه فرصة لتحقيق أغراضه وبقي الصراع بينهما حتى مات سلطان الدولة خصفا الجو لمشرف الدولة عام 415 هـ وله من العمر إثنتان وعشرون سنة ، ولم تدم له السلطة طويلا إذ توفي سنة **426** هـ ، بمرض حاد وله من العمر ثلاث وعشرون سنة [2]،قال عنه ابن الأثير أنه كان كثير الخير قليل الشر عادلا حسن السيرة رؤوفا بالناس [3].

3-جلال الدولة : (416-435)هـ:

من أطول سلاطين بني بويه في الحكم فقد أقيمت له الخطبة بالعراق بعد أخيه مشرف الدولة ، ويقول عنه ابن الأثير:" أن على عهده أزداد نفوذ الأتراك وتأثيرهم في تسيير أمور الدولة العباسية حتى أنهم يتدخلون في تولية سلاطين بني بويه وعزلهم ، حتى أنهم ثاروا عام 419هـ وعلى جلال الدولة ونهبوا داره ومنعوه الطعام والماء حتى شرب أهله ماء البئر وأكلوا ثمرة البستان واضطر جلال الدولة إلى بيع فرشه وثيابه وفرق ثمنا فيهم" [4]

-ذكرت المصادر على بغداد في فترة حكمه أنها غدت مسرحا للشغب والمنازعات الطائفية ، وزادت هذه المنازعات تعقيدا بمنافسات الجند الذين كانوا يتألفون من أجناس مختلفة ، وقام هؤلاء الجند بمحاولات عدة ترمي لخلع جلال الدولة وتنصيب أخيه كاليجار ، وليس هذا النزاع فقط بل تذمر الخليفة العباسي القائم من جلال الدولة بسبب تدخله في شؤونه الخاصة ، ودام حكم جلال الدولة مدة 16 عام [5] .

4-أبو كاليجار: 435هـ-440هـ:

عمل جلال الدولة على أن يخلفه في السلطة ابنه الأكبر.أبو منصور فيروز الذي لقبه الخليفة " بالملك العزيز وقد ولاه أبوه البصرة إلى أن خرجت من يده فولاه واسط ولكنه انغمس في ملاذه من ناحية وفي العلم حيث نظم القصائد من ناحية أخرى ، ولم يستطيع الاحتفاظ بنفوذ أبيه في بغداد ، فأستمال كاليجار من سلطان الدولة كبار القواد بالأموال فأقاموا الخطبة له واستقر أمره ببغداد ، ويقوم بعدها الصراع بين أبي كاليجار ومنافسيه من الأتراك وينتهي بعقد صالح بينه وبين طغرلبك الذي يتزوج من ابنة كاليجار ، وكان من أثر عقد الصلح الذي إقترن بربط البيت البويهي والسلوجوقي برباط المصاهرة أن تأجل استيلاء السلاجقة على بغداد إلى حين كما تأخر تهديد السلاجقة لأملاك القائمين في الشام ، وخلف أبا كاليجار بعد وفاته ابنه الملك الرحيم في عهد الماوردي كانت هذه الأحداث[6].

5-أبو نصر الملك الرحيم : (440-447)هـ : كان آخر سلاطين بني بويه في العراق ، وأصبحت مدن العراق وفارس مركزا للنزاع بين الملك الرحيم وبين إخوته تارة وبينه وبين السلاجقة تارة أخرى ،وكانت هذه الحروب من أهم عوامل ضعف بني بويه إضافة لمناوأة البساسري التي عجلت بسقوط بني بويه [7]،

---

[1]- المـــاوردي ، أدب الوزير ، ص07.
[2] ــ المـــاوردي ، المضاربـــة ، ص15.
[3] - ابن الاثير ، الكامل في التاريخ، م9 ، ص317.
[4]-المـــصدر نفســـه ،ص135.
[5] - الماوردي ، دور السلوك في سياسة الملوك ، ص15.
[6]- ابن الأثير، الكامل في التاريخ ، م9 ، ص ص516-520.، حسن ابراهيم حسن ، المرجع السابق ، ص257.
[7] - الماوردي ، المضاربـــــــــــة ، ص37.

وفي عام أربعمائة وسبع وأربعين سار طغرلبك السلوجوقي إلى بغداد بعد أن استأذن الخليفة وبذل قواد بغداد به الطاعة والخطبة بأمر الخليفة فثارت الفتنة بين عسكر طغرلبك وبين العامة وانتهت باعتقال الملك الرحيم وزوال دولة بني بويه[1] .

إن اختلاف أفراد البيت البويهي فيما بينهم هو السبب الرئيسي في زوال دولتهم إضافة إلى سبب آخر أن ملوك بني بويه لم يلتفتوا إلى الحوادث الكبيرة التي كانت تقع في العالم الإسلامي فلم يشاركوا الأمم الإسلامية المجاورة في الدفاع عن الجبهة الغربية في التصدي لغارات الدولة المقدونية (البيزنطية) على الشام ، ولا عن الجبهة الشرقية التي تحمل أعبائها السامانيون والغزنويون ، فانحصرت الأنظار عن دولة بني بويه ولم ينل البويهيون حب العالم الإسلامي وعطفه وبالعكس كانوا متهمين بإذلال الخلافة [2] .

ثالثا:الماوردي بين الخلفاء العباسيين والأمراء البويهيين:

عرض الخليفة القادر بالله عام أربعمائة وواحد وعشرين على أربعة أئمة في المذاهب الأربعة في عهده بأن يصنف له كل واحد منهم مختصرا على مذهبه فصنف له الماوردي الإقناع الذي حاز دون غيره إعجاب الخليفة ، فأثنى عليه الخليفة قائلا " **حفظ الله عليك دينك كما حفظت علينا ديننا** "[3]

- وفي عهد الخليفة القائم ، والسلطان جلال تولى الماوردي منصبه الكبير كأقتضى القضاة بعد معارضة من بعض العلماء ، وهذا المنصب جعله قريبا من الخليفة ومن ملوك بني بويه فكان موضع ثقة عندهم لدرجة أنهم كانوا يرسلونه للوساطة بينهم وبين من يخالفونهم ويرتضون حكمه مما دفعه لأن يكتب كتابات في السياسة كانت موضع تقدير منها كان كتاب الأحكام السلطانية بتكليف من الخليفة القائم ، ولم يدخر جهدا في النصح وقول الحق ولو أدى ذلك الى غضب الخليفة ، فعاش الماوردي حياته في صراحة بالغة مع وجود المتملقين وفي تأليف غزير مع انشغاله بالأحداث الجسام وظل متصلا بالخلفاء في أخريات أيامه يشاركهم في حل المشكلات والخصومات ويحضر احتفالاتهم وأفراحهم [4]،هكذا عاش الماوردي ستا وثمانين سنة كان فيها معاصر لأدوار مضطربة حافلة بالصراع على السلطة بين البويهيين والسلاجقة من جهة وبين البويهيين والخلافة العباسية من جهة أخرى وبين أمراء البيت البويهي أنفسهم : هي ظروف كان فيها مثال الرجل المتمسك بدينه فكان أمرا عجيبا[5].

أما حال الخليفة مع السلاجقة فعلى الرغم من أنهم من أصحاب المذهب السني إلا أن معاملتهم للخليفة لم تكن بأحسن من معاملة البويهيين الشيعة له ، إذ كان مسلوب الإرادة أمام السلطان السلجوقي ، فكان هذا الأخير بتصرفات يكرهها الخليفة ويعترض عليها ، فلا يجد أذنا صاغية ، ولا يؤبه له ولا لإعتراضه [6]

- وأمام هذا الضعف الحائر استصدر السلطان طغربلك السلجوقي من الخليفة القائم بأمر الله تفويضا كاملا بالنظر في أمور الدولة وتدبير شؤونها دون الرجوع إليه وتطاوله حدا أن يأمر نوابه بالحجز على مال الخليفة ، كما بالغ طغرلبك في جرأته لما طلب ابنة الخليفة للزواج منها فتردد الخليفة في ذلك ولكن طغرلبك أصر على الأمر فيرفض الخليفة أن يزوجه ابنته ، ولكن طغرلبك يمضي لآخر الشوط فهدد الخليفة بأخذ زوجته من عنده إن لم يوافق على زواجه من ابنته فيأبى الخليفة ، ويحبس طغرلبك زوجه الخليفة فيرغم الخليفة على الرحيل من بغداد ، فيشدد على الخليفة ويبالغ في التشديد حتى تنازل في النهاية وزوجته على ابنتهم [7] .

1- علي ابراهيم حسن ،المرجع السابق ،ص421..

2- ابن الأثير ، الكامل في التاريخ، م9 ، ص 547، الماوردي ، المضاربة ،ص 38 .

3 - محمود شاكر ، التاريخ الاسلامي، ج2 ،الدولة العباسية ، بيروت ،المكتب الاسلامي ، ط6، 2000،ص176.

4- الماوردي ، المضاربة ،ص ص 38 - 40.

5- صلاح الدين عبد اللطيف ، المصدر السابق، ص21 .

6 - محمد أبو فارس ، المرجع السابق ، ص ص 44-46.

7- جلال الدين السيوطي ، المصدر السابق ، ص 210 ،موزة أحمد راشد ، المرجع السابق ، ص225.

- وفوق كل ما نالوه من سلطة فقد شاركوه في حضارة سيادته الدينية فخطب لهم في مساجد بغداد بعد الخطبة للخليفة العباسي ، ونقشت أسماؤهم وألقابهم وكناهم على السكة مع ألقاب الخلفاء وأسماؤهم وكناهم كما شاركوه في حق الطبول عند الصلوات [1] .

ولعل عبارة الخليفة العباسي المطيع تصلح لوصف حالة كل خليفة عباسي في هذه الفترة حين قال مخاطبا بني بويه :(ليس لي منها إلا القوت القاصر عن كفايتي ،و إنما لكم في هذا الإسم الذي يخطب به على منابركم ، تسكنون به رعاياكم ، فأن أحببتم أن أعتزل عن هذا المقدار أيضا تركتكم والأمر كله) [2] .

* أما **منصب الوزارة وصلاحيات الوزير** فكان الأمر يرجع في تعيين الوزير وتحديد صلاحياته للخليفة في أيام حكم خلفاء بني العباس في العصر العباسي ، الأول أما في هذه الفترة فيقوم الأمير البويهي باختيار الوزير والأمراء والقضاة وغيرهم ، ولم تعد الوزارة في هذه الفترة أمرا شريفا يتطوع الوزير لخدمة الناس من خلاله بقدر ما أصبح النظر إليها في كم يتحقق من الأرباح لمن يتقلدها [3]، فتزاحم عليها غير الأكفاء يبذلون المال بسخاوة نادرة من أجل تقلد هذا المنصب الخطير ، وإذا تقلده أحد أنبري (الأنبار) يفرض على الناس الضرائب الباهضة ليستعيد ما دفعه للأمير البويهي بسرعة ويرجح أضعاف ما دفع خلال سنوات قلائل ، وسلك السلاجقة سنن أمراء بني بويه في التدخل تعيين الوزراء وعزلهم فكانوا يعينون الوزراء لأنفسهم ، ويتدخلون في تعيين وزير لخليفة الخاص به [4].

- وتقدم الذين يطمعون في تولي هذا المنصب بأموال طائلة يبذلونها ففي سنة 454 أرسل فخر الدولة أبو نصر بن جهير وزير نصر الدولة بن مروان يخطب الوزارة ويبذل فيها أموالا كثيرة فأجيب إليها [5] ، ومع هذا كله فان الوزير الذي بذل الأموال قد لا يستقر في الوزارة بل قد لا يستقر له ما له ، وقد يكون منصب الوزارة قاده إلى حتفه ،ومصادرة أمواله [6].

- وفي آخر عهد الحكم البويهي ضعفت سلطة الأمراء وتفرقت كلمتهم واختلفت قلوبهم وتنافرت نفوسهم فقاموا يضربون وجوه بعضهم بعضا ، كما حدث في هذه الفترة أن تضعضعت سلطة أمراء بني بويه بعد اختراق كلمتهم وتناحرهم ، وقوي نفوذ الجند فتدخلوا في أمور الدولة كلها ، حتى تدخلوا في شؤون الخليفة نفسه وفي خاصة أمره ، منعوا الخليفة القادر بالله من الدخول إلى بغداد وحالوا دون الدعاء له على المنبر بصريح اسمه لتأخره عن إعطائهم رسم البيعة ولم يسمحوا له بدخول بغداد إلا بعد اتصالات ومراسلات انتهت بالسماح للخليفة بدخول عاصمة ملكه وخلافته [7].

كما أن الجند يتحكمون في أمور الدولة وأصبح لهم من الصلاحيات أكثر من الخلفاء والأمراء والوزراء ، بل كانوا يتحكمون في مصائر الأمراء والوزراء والعزل و القتل ولا يجرأ أحد منهم على مقاومتهم والوقوف في وجههم حتى الأمير أو الخليفة [8]، كما وصلت حالة البويهيين من الضعف إلى أكثر من تلاعب الجند بمقدرات الأمة وخلفائها وأمرائها ووزرائها فتدخلت النساء في أمور الدولة والأمارة وأخذن يشرفن على إدارة وشؤون أهل البلد وقبضت بعض النساء قبضة حديدية على الحكم[9] .

1- محمد أبو فارس ، المرجع السابق ، ص44.

[2] - جلال الدين السيوطي ، المصدر السابق ، ص116.

[3]- محمد أبو فارس ، المرجع السابق ، ص45.

[4]- جلال الدين السيوطي، المصدر السابق، ص155.

[5]- ابن الأثير، الكامل في التاريخ ، ج8 ، ص93.

[6]- علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص558.

[7] - إبراهيم أيوب ، التاريخ العباسي السياسي والحضاري ، لبنان ، الشركة العالمية للكتاب ، ط1،1989، ص211.

[8]- نبيلة حسن محمد ، المرجع السابق ، ص65.

[9]- إبراهيم أيوب ، المرجع السابق ، ص189.

رابـــعا:العالم الإسلامي في عصر الأمام الماوردي:

أردنا أن نتحدث عن الواقع التاريخي للعالم الإسلامي في عصر الشخصية وبإيجاز ، حيث تعدد كراسي الحكم على عصره، فهناك الخلافة العباسية في بغداد والخلافة الفاطمية في القاهرة والخلافة الأموية في الأندلس[1]، وقد أراد الماوردي أن يرجع للخليفة سلطانه المفقود وان تعود للخلافة حقوقها الضائعة وتجسدت رغبة (أفكاره)هذه خاصة **في كتاب الأحكام السلطانية** .

1-الفاطميون في مصر :

بعدما تأسست الخلافة الفاطمية في بلاد المغرب ، رحل الفاطميون لمصر ونقلوا خلافتهم إليها لسوء أحوال المغرب وأهمية مصر استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا.....، فاستطاع جوهر الصقلي فتح مصر عام ثلاثمائة وثمان وخمسين وبهذا تحقق الحلم في تحويل حضارتهم إلى مصر[2]، وكان هناك أربع خلفاء فاطميين معاصرين للماوردي وهم :

العزيز بالله ، الحاكم بأمر الله ،الظاهر، المستنصر وكانت العلاقه بين الخلافه الفاطميه والعباسيه تقوم على العداوة الشديدة إذ يسعى كل من الطرفين القضاء على الطرف الاخر[3] ، حيث قام الفاطميون بمحاولات عديدة للقضاء على الخلافة العباسية وشنوا عليها حملات عسكرية واقتطعوا كثيرا من البلاد التي كانت تحت نفوذها كالشام وحلب وفلسطين ، وأغروا أبا الحارث البساسري بعد أن أمدوه بالمال والرجال والسلاح لاحتلال بغداد والقضاء على الدولة العباسية وكاد أن يتم له ذلك عام 450 هولاكو أن السلطان السلجوقي طغرلبك تدارك الأمر ، كما حدثت محاولات عديدة لأغراء السلطان محمود الغزنوي ليقوم بالتمرد على الحكم العباسي ويدعوا للخلافة الفاطمية إلا أنها محاولات باءت بالفشل[4] .

-أما عن خلفاء بني العباس فلم يدخروا جهدا في محاربة الفاطميين فطعنوا في نسبهم لينفر الناس من حولهم ، حيث استطاع الخليفة العباسي القادر بالله أن يعقد محضرا للعلماء والفقهاء وحضره أيضا العلويين ببغداد وقرر فيه أن حكام مصر من الفاطميين زنادقة كفار[5] ، وان نسبهم إلى فاطمة الزهراء افتراء وليس له صحة و إنما ينتسبون الى ديصان بن سعيد الخرمي و يعتقدون بمذهب الوثنية و المجوسية لذا سبوا الأنبياء ولعنوا السلف وادعوا الربوبية.... وقد نشروا ذالك في الأمصار مما كان له أقوى الأثر في نفور الناس من الفاطميين وعام أربعمائة وأربعة وأربعين عقد محضر أخر ببغداد كتب فيه ما قد كتب في سابقه [6] .

2-الخلافة الأموية في الأندلس:

منذ ان وطد العباس أقدامهم في تأسيس دولة بني أمية و العلاقة بينهم و بين العباسيين تقوم على العداء المستحكم [7] ، وقد عاصر الأمام الماوردي من الخلفاء الأمويين بالأندلس المنصور بن أبي عامر الذي كان يحكم باسم الخليفة هشام الثاني ، ثم بنو حمود الذين حكموا البلاد من عام 407هـ إلى عام 446هـ[8] .

1-الماوردي ،درر السلوك في سياسة الملوك،ص100.
2- إبراهيم أيوب ، المرجع السابق ، ص200.
3- الماوردي ، المضاربة ، ص 40.
4- خالد عزام ، موسوعة التاريخ الإسلامي ، العصر العباسي ، عمان ، دار أسامة للنشر ، ط 1 ، 2006 ، ص 115..
5-ابي يعلى الفراء ،الأحكام السلطانية ،ت:محمد حامد الفقي ،لبنان ،دار الكتب العلمية ،ط2،2000،ص25.
6- الماوردي ، المضاربة ، ص 41.
7 - علي إبراهيم حسن ، المرجع السابق، ص100.
8- أبي يعلى الفراء ،المصدر السابق ،ص27.

الدولة المستقلة:

في عصر الماوردي كانت الدولة العباسية متمزقه إلى دويلات صغيرة متناثرة متصارعة على السلطة مثل دولة الحمدانيين في حلب الموصل ودولة المراداسيين في حلب أيضا ودولة العقيليين في ديار بكر والجزيرة ، وقامت الدولة الغزنوية في غزنه و قد تمكن السلطان محمود الغزنوي أمير غزنة من فتح أجزاء كثيرة في بلاد الهند وأخضعها لحكمه حتى وصل إلى كشمير فاسلم صاحبها على يده و اسلم كثير من ملوك الهند على يده أيضا وفرض على نفسه الغزو في كل عام[1]، وكان لقيام هذه الدول اثر كبير في تقدم الحضارة الإسلامية فقد ظهرت مراكز أخرى تنافس حاضرة العباسيين في الحضارة و في العلوم و المعارف مثل قرطبة و القاهرة ، و أصبح كل منها قبلة للعلماء و الشعراء و الكتاب الذين تنقلوا بين هذه الحواضر طلبا للعلم ، فعاد على الحضارة الإسلامية بفوائد كثيرة [2]

هذه صور خاطفة عن الحضارة السياسة والواقع التاريخي في عهده في العراق وفي العالم الإسلامي، القينا بعض الضوء عليها لأنه هو الذي ألهم الماوردي ذكره ورأيه و مذهبه السياسي.

1- محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 251.
[2] - إبراهيم أيوب ، المرجع السابق ، ص150.

المطلب 02:الحالة الاجتماعية و الإقتصادية:.

الحالة الإجتماعية:

نعني بالحالة الاجتماعية في فترة من الفترات إنما هي : الظواهر السائدة في المجتمع بصورة كلية أو عند طبقة من طبقاته والعلاقة الشائعة بين أفراد المجتمع أو بين فئات المجتمع المختلفة وكذلك الحركات التي تنشأ فيه ولا سيما إذا كانت تهدف للتأثير فيه ، لهذا أرتأينا أن نتحدث في الحالة الاجتماعية للفترة الواقعة بين النصف الثاني من القرن الرابع الهجري والنصف الاول من القرن الخامس هجري من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية التالية :[1]

*ظاهرة الترفه عند الحكام * انتفاضة إصلاحية.

*ظاهرة الفقر عند الناس وارتفاع الاسعار * علاقة فئات المجتمع ببعضها البعض.

*في وقت الازمات ما هو موقف الاغنياء من الفقراء *حركة العيارين[2]

-كانت بغداد تعج بالناس من جميع الشعوب التي دخلت في الاسلام من العرب والفرس والمغاربة والاتراك والاكراد وغير ذلك ممن يعيشون مظلة الاسلام ويتعاملون على شرعيته وكان لكل عنصر من هذه العناصر طابعه الخاص ، وعند طبقة الخلفاء والامراء نجد قصورهم التي هي مضرب المثل في حسن رونقها وبهائها ، كما امتازت بضخامة بنائها وما يكتنفها من حدائق غناء وأشجار متكاثفة أيضا ظاهرة إنتشار مجالس الغناء والطرب الخاصة بالخلفاء والامراء والوزراء ويحضرها الادباء والشعراء والموسيقيون والمغنيات ، كما نجد مسلمو العالم الاسلامي آنذاك أسرفوا في الطعام وتفننوا في ألوانه ، وكانت الاحتفالات الرسمية تقرن بالاحتفالات والمآدب الشعبية ، كما كان الخلفاء يهتمون بالاحتفال بالاعياد لإظهار عظمتهم كما كان الخلفاء يهتمون بالاحتفال بالاعياد فظهار عظمتهم كما اهتموا باقامة الحفلات التي تتجلى فيها مظاهر الروعة والجلال ، كما أحب المسلمون أنواع التسلية من ركوب الخيل والتسابق والسباحة والمصارعة.[3]

-كما كتبت المصادر عن ظاهرة الفقر المنتشر وسط مجتمع بغداد خاصة في أعوام 406هـ،423هـ ، 449هـ ، 456هـ حيث اضطر الناس لأكل الجيف والنتن ، وسقط كثيرون منهم جثثا هامدة ، وما زاد الطين بلة حدوث الكوارث الطبيعية ، وهنا نجد الكثير من الأمراء والأغنياء لم يقفوا متفرجين إزاء هذه الحوادث والكوارث بل راحوا يمدون بمساعدتهم المالية لإنقاذ الناس وتحسين معيشتهم ، حيث ذكر المؤرخ ابن كثير موجة الغلاء والمجاعة والأوبئة كانت عامة في كل البلاد في خراسان والعراق والهند وإفريقيا واذبيجان والأهواز[4]

-وكانت تحدث إنتفاضات إصلاحية نتيجة الضرائب التعسفية التي فرضها بنوبويه على أهل العراق كضريبة الملح والمراعي ، ضريبة الطواحن وانشأ وديوانا خاصا لجباية هذه الضرائب لكن الناس تذمروا كثيرا من هذه الضرائب خاصة أن الملك البويهي رفض الإصغاء لمطالب الشعب ، فحدثت مظاهرات وإصطدامات عديدة بين الناس والجنود.[5]

1- علي ابراهيم حسن ، المرجع السابق ، ص453.

2- المرجع نفسه ، ص454.

3- الماوردي ، المضاربة ، ص43.

4 - خالد عزام ، المرجع السابق ، ص ص 91-93.

5- حسن ابراهيم حسن ، المرجع السابق ، ص 247.

ولتوضيح الحالة الاجتماعية التي صاحبت حياة الإمام الماوردي لابد من الإشارة إلى علاقة فئات المجتمع آنذاك ببعضهم البعض ، حيث لم يعرف مجتمع الاستقرار في هذه الفترة بسبب شيوع المنازعات والفتن بين مختلف الفئات ، وهذا ما نتج عنه تضحية كبيرة بالمال والأرواح ، خاصة الفتنة التي كانت تحدث بين أهل السنة والشيعة واشتدت أكثر بما تم للبويهيين الحكم ، لكن خفت حدة هذه الفتنة لما تولى السلاجقة الحكم لأنهم يقرون بالمذهب السني عكس البويهيين أصحاب الشيعة[1].

أيضا الصراع بين أهل السنة أنفسهم ، بين الحنابلة والشافعية والأشاعرة وذلك لاختلافات فقهية في قضايا عدة منها مثلا ، الاحتجاج على الجهر بالبسملة حيث نتج عنه قتال عنيف راح ضحيته عشرون رجلا من الطرفين ، وتغيب الأشاعرة عن الجمعات خوفا من الحنابلة [2]، إضافة إلى الخلافة وسط الشيعة والمنازعات التي تحدث بين أفراد وفقهاء الشيعة ، حتى أن دائرة الخلافة اتسعت في المجتمع الإسلامي لتشمل غير المسلمين من نصارى ويهود ، ونتيجة لكل هذه الحقد وسط المجتمع انقسم على نفسه إلى فئات متناحرة ومتحاربة ، أيضا افتقد المجتمع ظاهرة الأمن والسلم وأصبح هذا ليس موفرا للناس وهذا ما أثر على قوافل الحجيج فكانت تتعطل أحيانا تلغى بسبب السرقات والنهب وبالتالي تعطل ركن مهم من أركان الإسلام وهو الحج [3].

وخلاصة هذا العنصر أن الحالة الاجتماعية في موطن العلامة الماوردي وعصره كانت في غاية الاضطرابات ، غذ سادت الخلافات المذهبية والصراعات العنيفة بين فئات المجتمع بل بين أفراد الفئة الواحدة وشاع الترفه والبذخ بين الخلفاء والأمراء والأغنياء ، وفي مقابل هذا الترفه انتشر الفقر المدقع والجوع الشديد الذي عض الناس بأنيابه،وكثرت الأوبئة وارتفعت الأسعار وكثرت الكوارث مما أدى إلى وفاة كثير من الناس ، ونتيجة لهذه الظروف القاسية والتفاوت الملحوظ بين الناس قامت جماعات صغيرة نشرذمت على نفسها وعاثت في الأرض والأهالي ، الفساد إذ لم تستطيع دولة بجيوشها أن تقضي على فساد تلك الجماعات لتريح البلاد والناس ، إذن يمكن القول أن الصراع والانفصال السياسي أدى إلى سوء الحالة الاجتماعية من دون شك.

الحالة الاقتصادية:

- كتبت المصادر التاريخية الإسلامية عن الأحوال الاقتصادية للعباسيين ، حيث أنهم اهتموا بالزراعة خاصة زراعة الحنطة والذرة والقطن ، وأيضا تربية الحيوانات منها الماعز والإبل والخيول ، واشتهرت صناعة النسيج بأعظم المدن الإسلامية أيضا صناعة القطن والروائح العطرية [4] ،كما اهتم العباسيون باستغلال الثروة المعدنية كالحديد والنحاس والفضة ، ونشطت حركة التبادل التجاري ، ذلك لعناية الدولة بتسهيل سبل الحراك التجاري وتأمين الطرق البرية والبحرية فكانت بغداد سوقا تجاريا كبيرا إضافة إلى دمشق التي تعتبر المركز الهام لالتقاء القوافل التجارية الآتية من مصر وآسيا الصغرى ومكة والمدينة وغيرها من البلاد[5].

1- محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص195.
2- ابراهيم أيوب ، المرجع السابق، ص266.
3- الماوردي ،المضاربة، ص45.
4- علي ابراهيم حسن ، المرجع السابق، ص45.
5- ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، م 9 ،ص 426.

- اشتهرت الصناعة في أرجاء الدولة بسبب وفرة الثروة المعدنية المحلية والمستوردة خاصة من بلاد أفـريقية فكان يجلب منها الخشب والعاج ، فكانت أشهر الصناعات ببغداد : الدجاج ، الفخار ، الخزف والمنسوجات وبهذا التطور زاد اهتمام العباسـيين بالتجارة فشقوا الطرقات وعملوا على توفير الأمن على طول هذه الطرق[1].

1- إبراهيم أيوب ، المرجع السابق، ص266.

المطلب 03: الحالـــة الدينـــية:

إن الحالة الدينية لها علاقة وطيدة بالحالة السياسية حيث أن كلا منهما يتأثر بالآخر وفي نفس الوقت يؤثر فيه ، حيث أن الحياة السياسية تتأثر بالمعتقدات السائدة والمذاهب المنتشرة كما أن الحياة الدينية تتأثر بالحكماء وأصحاب السلطات في الدولة ، كما ذكرنا في المطلب السابق عن الحالة الاجتماعية لما حدث تنازع ديني و إنفصال مذهبي وطائفي كان هذا له أثر مباشر على تفكيك المجتمع .

***الصراع بين أهل السنة والشيعة :**

شهدت البلاد حركات ثورية من طرف الشيعيون لأجل انتزاع أراضي كثيرة من الدولة العباسية ، وكانت بلاد العراق وما جاورها بيئة صالحة لنمو كثير من العناصر التي ناوأت الخلافة العباسية وفيها قامت دولة بني بويه ، وكان لتعصب هؤلاء للشيعة آثار سيئة ، فقد ضعف أمر الخلافة ولم يبقى للخلفاء العباسيين أمر ولا نهي .[1]

-شهد المؤرخون على وقوع فتن كبيرة بين أهل السنة والشيعة من ذلك ما حدث عام 398هـ ، حيث أحضرة الشيعة مصحفا ذكروا أنه مصحف عبد الله بن مسعود وهو مخالف للمصاحف كلها ، فتم جمع الأشراف والقضاة والفقهاء وعرض المصحف عليهم فأشار الشيخ الأسفراييني بتحريفه ففعل ذلك بمحضر منهم [2]، فغضب الشيعة من ذلك غضبا شديدا وجعلوا يدعون على من فعل ذلك ويسبونه في آناء النصف من شعبان ، وقصد جماعة منهم دار الشيخ الاسفراييني ليؤذوه فأنتقل منها الى دار أخرى ، وبلغ ما حصل مسامع الخليفة القادر فغضب كثيرا وبعث أعوانه لنصرة أهل السنة فجرت مصادمات عدة وأحرقت دورا كثيرة وتم نفي عميد الشيعة ابن المعلم زعيم الفقهاء الشيعيين ،وعاد الشيخ الاسفراييني إلى داره من جديد [3]

-واستمرت الفتن والصراعات بين أهل الشيعة والسنة حتى بداية بروز السلاجقة على الساحة السياسية أين بدأ بني بويه يشعرون بالخطر الذي يهدد سلطانهم فراحوا يتقربون إلى الفاطميين كوسيلة لإرهاب العباسيين وسلاحا يشهرونه في وجوههم[4].

***النزاعات بين أفراد أهل السنة :**

حيث شهد عصر إمامنا الجليل الماوردي نوعا آخر من الفتن كانت بين السنيين أنفسهم ، فبرزت قوة الحنابلة مدعين أن حملة ارائهم تنتهي للأمام أحمد بن حنبل الذي أحيا عقيدة السلف وحارب دونها [5]

وازداد عند المنشغلين بالفقه الإسلامي نتيجة ازدياد وامتداد مساحة الدولة العباسية وتباعد أطرافها أي مع حدوث انفصال سياسي وصراعات على السلطة ، لهذا نما الفـــــــقه الإسلامي ومع هذا النمو والاتساع أن اختلفت وجهات النظر بين الفقـــــهاء الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على القياس والاستنباط [6] ،

1- نبيلة حسن محمد ، المرجع السابق ، ص75.

[2] - الماوردي ، درر السلوك في سياسة والملوك ، ص17.

[3] - إبراهيم أيوب ، المرجع السابق ، ص251.

[4]- ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، م8 ، ص208.

[5]- الماوردي ، المضاربة ، ص47.

[6]- محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص102..

وبالتالي أخذ الفقهـــاء يتناظرون في هذا المجال أينما اجتمعوا في المساجد وفي حلقات التدريس ، وكان إمامنا الماوردي شافـــعي المذهب من بين المذاهب الفقهية الأخرى [1].

- فكان أن طغى على عصر إمامنا ظاهرة التعصب التي أطلعت بوجهها البغيض على عـــــــصر إمامنا الماوردي واتخذت شكلا حادا إلى حد الغلو فأدى هذا إلى التفرقة بين أتباع المذهب والانشقاق بين العلماء[2] .

---

[1]- المذاهب الأربعة أولها المذهب المالكي صاحبه مالك بن أنس بن مالك ت 179 هـ ، وهو زعيم الفقهاء الذين يأخذون بطريقة الحديث فأعتمد فيها المفسرون على مؤهلات التفسير ورواية موروثة وانتشر هذا المذهب في شمال إفريقيا و الأندلس في العصور العباسية وتتلمذ على يد الإمام مالك مصريون وأفارقة ومغاربة واندلسيون واستمع له تلامذة من البصرة وبغداد وخراسان وأهم مؤلفات الإمام مالك ا"الموطأ".

-أما عند المذهب الحنفي : صاحبه هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت ، ت 105 هـ ونشأ بالكوفى ، كان من بين الفقهاء الذين استقدمهم الخليفة المنصور لبغداد بعد أن بناها ، تزعم المذهب الحنفي الذي يأخذ بطريقة الرأي والقياس (الاجتهاد)، تولى أبو حنفية القضاء على عهد بني أمية لكنه رفض توليه أيام العباسيين فاضطره المنصور ووضعه في السجن حتى توفي فيه تتلمذ على يده عدد كبير من التلامذة أشهرهم القاضي أبو يوسف ت 186هـ ، وأهم ما ميز المذهب الحنفي هو حل المسائل الشرعية بروح التسامح.

أما المذهب الشافعي : صاحبه هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن عثمان بن شافع ، ولد عام 150هـ بفلسطين ، في جميع مراحل حياة الشافعي برهن على ذكاءه النادر وعبقريته الممتازة ، ذون مذهبه الشافعي بنفسه في كتابه "الجامع" الأم ، وهو يحوي أهم الآراء الفقيه التي ظهرت في عصره وموقف الشافعي منها.

المذهب الشافعي ساد مصر وأفريقية وهو وسط بين المذهب المالكي والحنفي أي بين المذهبين ، معناه أنه كان يأخذ بطريقة أهل الحديث أحيانا ، وبطريقة الرأي والقياس أحيانا أخرى ، لذلك أعتبره البعض واضع علم الأصول الذي حدد له الضوابط والموازين وللأمام الشافعي مؤلفات عديدة : رسالة في أصول الفقه "وكتاب الأم"،

توفي الإمام الشافعي عام 204هـ بمصر ، تتلمذ على يده أحمد بن حنبل .

أما المذهب الحنبلي : صاحبه أحمد بن حنبل الشيباني ولد عام 164 هـ ببغداد وتوفي فيها عام 241 هـ ، الإمام لم يأخذ بالاجتهاد لذلك كان عدد أتباعه قلائل وهو إمام أهل الحديث في عصره ، سمع لأشهر العلماء في عصره وأخذ عن أكبر المحدثين وتنقل طلبا للعلم بين الكوفة والبصرة والشام واليمن ومكة والمدينة ويعد المذهب الحنبلي أكثر المذاهب المتقيدة بالسنة دفاعا عن معتقداتها دعما للعباسيين ، وهكذا راح كل من أصحاب المذاهب الأربعة المشار إليهم إلى تتبع منهج معينا في الفقه الإسلامي ، وقد لجأ أتباع هذا المذهب أو ذلك إلى جمع الفتاوى التي تتناسب وتؤيد وجهة نظرهم الفقهية وتدوينها ، خاصة مع حرية الرأي التي تميز بها العصر العباسي هذا ما شجع على تعدد المذاهب الفقهية،ولمزيد من التفصيل في المذاهب الأربعة أنظر :أحمد شلبي، تاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ النظم القضائية في الإسلام ، مصر ، مكتبة النهضة المصرية ،(د ط) ، 1975م ، ص194-200.

2 - إبراهيم أيوب ،المرجع السابق ، ص ص 266-268.

المطلب 04:الحالـــة العلـــــمية:

تكلمنا في المطالب السابقة عن الحالات السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية والدينية في العصر الذي عاش فيه الأمام الماوردي وتستطيع استخلاص ما يلي :

أولا : أن العالم الإسلامي منقسم إلى دوليتين كبيرتين : الدولة العباسية السنية المذهب ، والدولة الفاطمية الشيعية ، وإلى دويلات كثيرة واقعة تحت نفوذ إحدى هاتين الدولتين أو مستقلة عنهما.

ثـــانيا: أن سكان الدولة العباسية المسيطرة على الجزء الشرقي في العالم الإسلامي يتكون من عناصر عديدة أهمها العرب والفرس والأتراك وكان لكل عنصر من هذه الفئات اهتمامه الخاص بالناحية العلمية .

ثالثـــا:إن الدولة العباسية إلى جانب مواجهتها لخطر خارجي يتمثل في مناوأة الدولة الفاطمية لها ، كان يهددها خطر داخلي بسبب الفتن الطائفية والخلافات المذهبية [1]

- تكلمنا على هذه الحالات التي هي من عوامل الضعف الذي أصاب العالم الإسلامي في عصر الماوردي إلا أنها أثرا محمودا في تقدم الحضارة والنهضة العلمية .

-إن كل دولة من هذه الدول المتصارعة في محاولتها لدعم وجودها لم تعتمد على قوة السلاح فحسب ، وإنما كانت تعتمد القوة المعنوية والفكرية بالعمل على تنشيط العلم والاهتمام برعاية العلماء ورجال الفكر والدين وتشجيعهم ، ليملئوا بمؤلفاتهم المكتبات الإسلامية لتجذب بذلك أنظار العالم الإسلامي وتكسب تأييدهم وعطفهم [2]، كما كان الصراع المذهبي من أهم ما عمل على إشعال الجذوة العلمية وإمدادها بوقود جزل لا ينفذ ، كما أنه ومنذ عصر هارون الرشيد وبداية استخدام الورق في الكتابة وانتشار دور الكتب والمدارس وشيوع المناظرات بين العلماء و الفقهاء من أهم العوامل التي ساعدت على ازدهار الحركة العلمية [3].

- ويوجد أمر لا يجب إغفاله هو ما أشار إليه ابن خلدون في المقدمة "إن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران وتعم الحضارة " ، وثواب أيضا "إن تعليم العلم من حملة الضائع ، وان الضائع إنما تكثر في الأمصار وعلى نسبة عمرانها في الكثرة والقلة ، والحضارة الترفه تكون نسبة الضائع في الجودة والكثرة لأنه أمر زائد على المعاش فمتى فضلت أهل العمران على معاشهم انصرفت إلى العلوم والصنائع"[4].

- و هكذا يبدوا لنا أن ارتفاع مستوى المعيشة ورعاية العلماء وتحقيق مستوى الكفاية المادية لهم يساعد على النهضة العلمية والثقافية ويجعل العلماء والباحثين ينصرفون إلى العلم بدون اهتمام لأمر المعيشة لتوفرها.

***العلماء البارزون في عصر الأمام الماوردي** : حيث امتاز عصره بكثرة العلماء فكان :

في الفقه وأصوله : نبغ في مذهب الحنفية الشيخ أبو الحسين القدوري ت عام 428 هـ وهو شيخ الحنفية في العراق ، أيضا القاضي أبو زيد الدبوسي ت 430هـ وهو أول من صنف في علم الخلافة، أيضا أبو بكر الخوارزمي ت 403هـ ، حيث انتهت إليه رياسة المذهـــب في الآفاق ، والقاضي عبد الله الصيمري ت 436 هـ شيخ الحنفية [5] .

-أما في الشافعية:التي هي مذهب الأمام الماوردي نجد أعظمهم إمامة هو الشيخ الاسفراييني شيخ العراق امام المذهب الشافعي ، والإمام أبو الحسن المحاملي ت 415 هـ ، وبرز من جانبهم الأمام الماوردي زعيم الشافعية [6].

---

[1]- موزة أحمد راشد ، المرجع السابق،ص226

[2]- احمد وهبان ، الماوردي رائد الفكر السياسي الإسلامي ، الإسكندرية ، د ط ، 2001 ،ص19.

[3] - محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص101.

[4]- ابن خلدون ، المقدمة ،ج1 ، بيروت ، دار العلم ، (د ط) ، ص315 .

[5] - الماوردي ، درر السلوك في سياسة الملوك، ص10.

6 - إبراهيم أيوب ،المرجع السابق ، ص268.

- **من المالكية** نجد القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي والشيخ أبو عبد الله الفخار القرطبي شيخ المالكية وعالم أهل الأندلس وكان أحفظ الناس[1].
- **أما عند الحنابلة** فنجد القاضي أبو يعلى الفراء صاحب كتاب الأحكام السلطانية عنوانه يشابه عنوان تصنيف الماوردي ، ت 458 هـ ، من أشهر فقهاء الحنابلة اهتماماته سياسية ، معاصر لأمامنا الماوردي[2].
- **وبرز من العلماء في الشيعة** الشيخ المفيد أبو عبد الله البغدادي الكرخي ت 413 هـ ، والشيخ أبو الفتح البرامكي الخيمي رأس الشيعة ، ونبع في الصوفية الأمام أبو عبد الرحمن السلمي النيسابوري صاحب كتاب طبقات الصوفية ، كما اشتهر بتصنيفه للصوفية تاريخا وتفسيرا [3].

علماء التفسير وعلوم القرآن : نجد أبو عثمان الصابوني شيخ الإسلام وأبو إسحاق أحمد بن إبراهيم النيسابوري المقرئ المفسر الحافظ كان أوحد زمانه في علم التفسير ، والشيخ أبو لحسن القزويني[4].

- **في الحديث وعلومه** : برز مجموعة علماء معاصرين للأمام الماوردي نجد أهمهم أبو عبد الله الحاكم صاحب المستدرك ت 408هـ ، والأمام البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين ت 458 هـ ، له مصنفات السنن الكبرى والصغرى وغيرها كثيرون [5].
- **في علم النحو واللغة والأدب والشعر** : وعلى عصر الإمام الماوردي نجد بديع الزمان الهمذاني صاحب المقامات ت 398 هـ ، وأبو الملا السمري ت 449 هـ [6].

-أما في **الطب والفلسفة** : نجد علي بن سينا الرئيس صاحب التصانيف الكثيرة في الفلسفة والطب ، وله كتاب الشفاء في الطب وعلى بن المجوسي مؤلف كتاب كامل الصناعات وفي الرياضيات والطبيعيات برز العالم أبو علي بن الهيثم ت 430 هـ[7].

النهضة العلمية في هذه الفترة لم تختص بدولة دون دولة أخرى بل كانت عامة في العراق ومصر والأندلس بل في كل بلدة من العراق والأندلس ومصر.... .

عوامل ازدهار الحركة العلمية في عصر إمامنا الماوردي :

أولا : تشجيع الخلفاء والأمراء للـــــــعلماء : ذلك أن الخليفتان العباسيان القادر بالله والقائم بأمر الله ، كانا من العلماء في هذه الفترة وخاصة القائم بأمر الله فقد كان عالما محدثا كما وصفه الخطيب البغدادي في تاريخه [8] ،أيضا وزير القائم بأمر الله أبو القاسم بن مسلمة ، كان أيضا عالما محدثا فهؤلاء جميعا يعرفون قيمة العلم والعلماء فشجعوا العلماء وشاركوهم نشاطهم العلمي ، فأصبحت بغداد متقدمة في المضمار العلمي على غيرها من البلاد حيث نجد كثير من العلماء استقر له الأمر على أرضها [9].

1- ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، م8 ، ص200.
2- محمد أبو فارس ، المرجع السابق ، ص25.
3- الماوردي ، المضاربة ، ص53.
4- محمد أبو فارس ، المرجع السابق ، ص 64.
5- الماوردي ، أدب الوزير للماوردي ،ص06.
6 محمد أبو فارس ، المرجع السابق ، ص ص ، 64-66.
7 - الماوردي ، أدب الوزير للماوردي ، ص 07.
8- ابراهيم أيوب ، المرجع السابق ، ص254.
9- أجغو علي ،مساهمة المترجمين العرب و المسلمين في التأسيس و التنظير الترجمي ،مـــجلة العلوم الإنسانية ،ع04 ،2003 ، ص ص181-191.

ثانيا: المنافسة بين العباسيين والفاطميين : يسعى الفاطميون لأن يسلكوا أي طريق يقربهم إلى هدفهم ألا وهو تفويض أركان الدولة العباسية ولعل أخطر العوامل لتنفيذ هدفهم هو أن يكون لهم دعاة يقومون بمخاطبة الناس ونشر المذهب الشيعي بينهم وشجعوا العلماء على تأليف الكتب لنصرة مذهبهم الشيعي[1]، كما قام العباسيون بدورهم أيضا كما تكلمنا سابقا في الحالة السياسية بجمع العلماء في أكثر من محضر يخرجون فيه بالطعن في نسب الفاطميين[2].

ثالثا: شيوع المناظرات بين الفقهاء وبين علماء الكلام أنفسهم : حيث ساد في عصر إمامنا الماوردي المناظرات بين فقهاء المذاهب المختلفة فكان كل فقيه ينتصر لمذهب إمامه ويبحث جاهدا للإستدلال له ، وكانت هذه المناظرات تقوم في المساجد ويشيدها عامة الناس ، كما حدثت مناظرات علمية أيضا بين علماء وفقهاء السنيين والشيعيين والمعتزلة أيضا ، داخل بغداد وغير بغداد[3].

رابعا: انتشار دور الكتب والمدارس: حيث شاع انتشار دور الكتب والمدارس التي سهلت الطرق أمام الباحثين وطلاب العلم لينهلوا من وعاء العلوم المتنوعة ، بأيسر جهد وأقل التكاليف فكان من أشهرها الدور الموجودة ببغداد اسمها (دار الكتب) ، أنشأها وزير بهاء الدولة البويهي وسماها دار العلوم ، وجعل فيها أكثر من عشرة آلاف مجلدا [4] ،أيضا بيت الحكمة ببغداد وهي أول مكتبة عامة ذات شأن في العالم الإسلامي كانت بمثابة جامعة إسلامية يجتمع فيها الطلاب من شتى البلاد حيث توفرت غلى فرع للترجمة ، كما انتشرت دور العلم في خراسان ، ومصر ، والشام ، وأيضا انتشرت المدارس ، أيضا كان أشهرها مدرسة ابن فورك المتوفي عام 406هـ بنيسابور ، حيث نجد الأمراء والملوك ساهموا بكثير من الأموال لبناء وتشييد هذه المدارس[5].

إذن الحـــالة العلمية هي أكثر الحالات تأثيرا في حياة **أبو الحسن البصري** العلمية ومنهجه الفكري ، فمن علومـــــــه نهل وعلى قسم من شيوخها تربى وتفقه وسمع الحديث.

---

1 - نبيلة حسن محمد ، المرجع السابق ، ص300.

2 - الماوردي،أدب الوزير ،ص 07.

3- أبو أعلى المودودي ، الخلافة والملك ، ت أحمد إدريس ، الكويت ، دار القلم ، ط1، 1978، ص140.

4 - إبراهيم أيوب ، المرجع السابق ، ص55.

5 - أجغو علي ،المرجع السابق، ص190.

المبحث 03:تراث الماوردي آثاره العلمية:

خلال حياة الإمام الماوردي التي نيفت عن ثمانين عاما قضاه في طلب العلم والتدريس والإفتاء والقضاء ، ألف كتبا كثيرة في مجالات مختلفة ، فألف في الفقه والصول والحديث والسياسة والأخلاق والتفسير وغير ذلك وقبل أن نتعرف بإيجاز على مؤلفاته سوف نشير إلى مذهبه العلمي ومنهجه في مؤلفاته.

- المذهب العلمي للأمام الماوردي:

كان الماوردي من كبار فقهاء الشافعية ، وصفته المصادر على أنه شيخ الشافعية وزعيمها لكثرة المصنفات التي صنفها في أصول فقه الشافعية وفروعه ،وكتاب الحلوي خير دليل على ذلك وقد حفظ لنا الماوردي في موسوعة الحاوي مدونات فقهاء الشافعية الاقدمية مثل أي سعيد الأصطخري وأبي إسحاق المروزي وغيرهما[1].

-ولم يكن في تأليفه مقلدا ناقلا بل كانت له شخصيته المتميزة في كل مؤلفاته وهي تمتاز بالتعليل والترجيح والاجتهاد و ذكر آراء الفقهاء ولا يذكر من بينها قول الحنابلة ، ويجتهد الماوردي في الفروع وهو في ذلك أكثر تنمية للفقه الشافعي ممن تقدمه ، ومضى على الاجتهاد في كتبه ومصنفاته وهذا ما ألب عليه الناس في وقت اتجه فيه إلى التقليد[2].

- **منهج الماوردي في كتاباته**: يشير في مقدمة كل كتاب من كـــــــتبه الى الهدف الذي من أجله وضعه والمنهج الذي اتبعه فيه ، وبالاطلاع على ما وقع تحت أيدينا من مؤلفاته يمكن أن نستخلص فيـــما يلي :

- يعرض اتجاهاته وآراءه مستندا فيها إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه (ص)وهو دقيق في الاستدلال بهاذين المصدرين فقد كان مفسرا وكان محدثا ويدعم ذلك بالأمثال والحكم ، فلديه ذخيرة كبيرة من حكم العرب والفرس والروم والهند كما يستدل بأقوال الشعراء العرب مما يدل على أنه يتمتع بذاكرة حافظة واعية لأشعارهم ومأثور كلامهم وقصصهم[3].

- والمسألة الواحدة يسندها إلى أكثر من دليل فينتقل من استدلال إلى استدلال ، ويطل هذا التنقل فيقول " إن النفس ترتاح إلى الفنون المختلفة وتسأم الفن الواحد"[4].

يميل إلى انتقاء الألفاظ ذات النغم الموسيقي، فكتبه صيغت في عبارات سهلة غيرمعقدة التركيب مع وضوح في الفكر وترتيب لها وهذا يكون عند الكاتب الذي قد تمكن من علمه ورعاه فاستطاع أن يقدمه سهلا ممتعا لأن الوضوح العبارة لا يكون إلا بوضوح الرؤية عند المعبر [5]"لماوردي يكثر في تغييراته من المحسنات اللفظية غير المتكلفة من بديع وبيان وقد تأثر أسلوبه عمداء الأدب العربي القديم أمثال عبد الله بن المقفع والجاحظ[6].

تقول عنه المؤلفة موزة أحمد راشد أنه يعايش القارئ فيذكر أحيانا بعض ما وقع له شخصيا من حوادث تكون سياسية الموضوع الذي يتحدث فيه فتنشأ بينهما رابطة روحية يخلص بها إلى إقناعه ، ويبدوا هذا المنهج بوضوح في كتاباته ذات الطابع التربوي والإرشادي بمثل كتاب أدب الدين والدنيا [7].

---

[1]- السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، ج5، ص268.
[2]- الماوردي ، أدب الوزير، ص24.
[3]- الماوردي ، نصيحة الملوك ، ص11.
[4]- الماوردي ، المضارية ، ص85.
[5]- صلاح الدين عبد اللطيف، المرجع السابق ، ص168.
[6]- صلاح الدين بسيوني ،المرجع السابق ، ص23.
[7] - موزة أحمد راشد ،المرجع السابق ، ص229.

- أما في كتاباته ذات الاتجاه العقلي مثل كتاب الأحكام السلطانية والحاوي فكان لهذين الكتابين منهج خاص يتفق وطبيعة الموضوع فيكاد يقتصر في استدلالاته فيهما على الكتاب والسنة ويشير إلى أقوال الفقهاء المسلمين[1].

- و في تفسيره لآيات القرآن الكريم فإنه يتعرض للأوجه المختلفة في تفسير الآية الواحدة ، أي يلجأ إلى التفسير المأثور عن الصحابة والتابعين وعندما تتعارض آراء المفسرين يلجأ إلى توقيف أهل اللغة وأقوال اللغويين والشعراء وأحيانا يأتي برأي جديد خاص به ، وأما الآيات التي تتعلق بأصول الحكم فإنه يوليها جانبا كبيرا من اهتمامه وعنايته ويوضح اتجاهاته وآرائه السياسية فيها[2].

1- محمد بهاء الدين العاملي ،المصدر السابق ،ص32.
2- صلاح الدين عبد اللطيف، المرجع السابق ، ص168.

المطلب 01: مؤلفات الماوردي المفقودة:

1-الإقناع: سبب تأليفه أن القادر بالله تقدم إلى أربعة من أئمة المسلمين في أيامه في المذاهب الأربعة أن يصنف له كل واحد منهم مختصرا على مذهبه فصنف له الماوردي الإقناع ، ونال إعجاب الخليفة العباسي كثيرا وشكره عليه قائلا: **"حفظ الله عليك دينك كما حفظت علينا ديننا "** وكتاب الإقناع هو المقصود بكلام الماوردي أنه اختصر الفقه في أربعين ورقة [1].
هذا المصنف كان محل ثقة الفقهاء ، فقد نقل عنه الأمام النووي في كثير من المسائل ، كما نقل عنه الشيخ الرملي في فتواه [2].

2-كتاب في النحو: ذو حجم كبير موضوعه النحو وأشارت إليه قلة من المصادر وهو الآن مفقود[3].
3-كتاب في البيوع : لم يذكر هذا الكتاب أحد ممن ترجموا للماوردي ولكنه ذكره في كتابه أدب الدنيا والدين حيث قال عنه أنه جمع فيه ما استطاع من كتب الناس وأنه أجهد نفسه في تأليف هذا الكتاب.
4- أمثال القرآن : مصنف تكلم عنه المؤرخ البغدادي في هدية العارفين[4]
5- الكافي في شرح مختصر المزني: ذكره تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى[5].
6-المقترن: تكلم عنه ابن الجوزي في تصنيفه المنتظم[6].

1- الماوردي ، أدب الوزير ، ص15.
[2]- احمد وهبان ، المرجع السابق ، ص24.
[3]- الماوردي ، المضاربة، ص89.
[4]- محمد بهاء الدين ، المصدر السابق ، ص15.
[5] - السبكي ، طبقات الشافعية ، م5 ، ص06.
[6]- الماوردي ، نصيحة الملوك ، ص27.

المطلب 02: مؤلفات الماوردي المطبوعة .

مؤلفات الماوردي المطبوعة تناولت فنون شتى في السياسة والأخلاق وأصول الدين والعقيدة ، ونقدم تعريفا موجزا لما طبع في كل من هذه الفنون .

أولا : المؤلفات السياسية :

1-الأحكام السلطانية و الولايات الدينية :

من أشهر كتب الماوردي وأقدم ما نشر في أوربا من كتب علماء المسلمين في السياسة ولقد حاز من الشهرة بين علماء المسلمين في المجالات السياسية الإسلامية والمالية حظا كبيرا ، كما تناول الحدود مما يخرج في بعض موضوعاته عن دائرة النظام السياسي[1].

-الكتاب يتضمن أصول التنظيم السياسي الإداري والمالي والحربي والاجتماعي للدولة الإسلامية في عصر الماوردي ، اعتمد في الماوردي على الكتاب والسنة[2].

- يوجد هذا العنوان بالذات لكنه كتاب آخر يرجع للمؤلف أبو يعلي الفراء ت 458 هـ وهو معاصر للأمام الماوردي ، وهو على المذهب الحنبلي وكانت هناك دراسة حديثة للمؤلف محمد أبو فارس حيث ألف كتاب بعنوان القاضي أبو يعلي الفراء وكتابه الأحكام السلطانية ، ووصل إلى نتيجة مهمة وأكيدة أن لكل من الفقيهين أبو يعلى و الماوردي في مصنفه الخاص به ، فقط يحملان نفس العنوان وأكد على أن كتاب الأحكام السلطانية للماوردي كان أسبق لكتاب أبو يعلي الفراء ، رغم وجود تشابه كبير بينهم في المحتوى ومختلف القضايا المعالجة [3]

2- **أدب الوزير** : طبع في القاهرة عام 1348هـ ، عنوان الكتاب الأصلي هو " **قوانين الوزارة وسياسة الملك** " ، والكتاب يشتمل على فصول رائعة في آداب الوزارة وأحكامها وما للوزير وما عليه نحو سلطان بلاده ونفسه ، وقد قصد أبو الحسن البصري في هذا الكتاب تقديم النصح لمن يتولى منصب الوزير وهو الآن متوفر بعدة تحقيقات.[4]

ثانيا : المؤلفات المطبوعة في الأخلاق :

- حيث اتجه الماوردي في كتاباته الى الأخلاق بغية إصلاح المجتمع وتقويمه لأنه بصلاح أفراد المجتمع تصلح الأمة ، إن إمامنا هو المربي والسياسي ، تنبه إلى أمر هام وهو الصلة بين التربية والسياسة وكأنه يعني ما يحصل اليوم (ان النظام السياسي يصنع الأخلاق)[5] ، فكان له مصنف :

1-البغية العليا في أدب الدين والدنيا:

واشتهر هذا الكتاب بعنوان " أدب الذين والدنيا " ونشر بهذه العنوان وآخر طبعة له بتحقيق مصطفى السقا عام 1955م ، ان موضوع هذا الكتاب هو الأخلاق والفضائل الدينية من الناحية العلمية الخالصة وبعضه في الآداب الاجتماعية التي سماها المؤلف آداب المواضعة ، يعول الكتاب على ما في القرآن والسنة والمحمدية من آيات ة وأحاديث[6] ،هو كتاب في القمة ينبغي أن يقرأه كل شاب وفتاة وكل رجل وامرأة.

1- فاطمة الشامي ، المرجع السابق ، ص58.

[2] - عبد الرحيم العقالي ، من أعلام الفكر الاسلامي ، مصر ، دار الأندلس للإعلام ، ط1 ، 1989 ، ص 106 .

[3]- الماوردي ، المضارية ، ص92.

[4]- رجائي بن محمد المصري ، الخلافة والملك ومنهاج السنة النبوية ، مصر ، مسجد طلاب الفقه ، ط1 ، 1987، ص08.

5 [1]- الماوردي ، نصيحة الملوك ، ص12.

[6]- موزة احمد راشد ، المرجع السابق ، ص250.

ثالثا : مؤلفات الماوردي المطبوعة في أصول الدين والفقه:

1-أعلام النبوة : تحدث فيه على أمارات النبوة ، والمعجزات القولية والعقلية والأرهاصات ، كما تناول مسائل العقل ،العلم، فالماوردي كان متكلما في تصنيفه هذا ، حيث تجده اسهم في علم الكلام بمصنفه هذا[1].

2-أدب القاضي : هو قسم من كتاب الحاوي الكبير ، مجلدان ضخمان لم يألُ محققه جهدا في تقويم نصه وتحقيقه وفق الأساليب الحديثة وإيضاح مشكلة وشرح غوامضه[2].

---

[1]- المـــــــــــــــاوردي ، المضاربة ، ص95.
[2]- الماوردي ، درر السلوك في سياسة الملوك ، ص28.

المطلب 03: المؤلفات المخطوطة:

لا يزال الكثير من مؤلفات إمامنا لم ير النور بعد ، ولا عجب لأن له المصنفات الحسان في كل فن من الفنون ، هي لازالت مبعثرة بين الشرق والغرب ومحتواها في شتى العلوم من السيـــــاسة والتفسير والأخلاق والفقه.

1-تسهيل النظر وتعجيل الظفر:

حيث يتضمن هذا الكتاب موضوعين مهمين هما :

الأول : الكلام في أصول الأخلاق من الناحية النظرية وبهذا يبدوا الماوردي فيلسوفا يحتل مكانة بين فلاسفة عصره كابن سينا وابن مسكوية .

الثاني: في سياسة الملك وقواعده ، وهذا القسم سهمنا في الجانب السياسي.

-والآن يقوم الدكتور هلال السرحان من جامعة عين شمس بتحقيقه ثم نشره[1]

2-نصيحة الملوك : يوجد بالمكتبة الوطنية بباريس ضمن المجموع رقم 2447 ، وترتيبه الثالث في هذا الموضوع ،ويقع في 63 صفحة ومؤرخ بتاريخ 1007 هـ[2].

-وحاليا توجد عدة نسخ محققة ومدروسة لكتاب نصيحة الملوك .

3-الامثال والحكم[3]: توجد نسخة منه في مكتبة آيدن تحت رقم 372 ويقع في 68 ورقة وقد حققه الاستاذ الدكتور محمد سليمان داوود وهو الآن في طريقه للنشر ، وقد حققه الاستاذ الدكتور محمد سليمان داوود وهو الآن في طريقه للنشر ، يتضمن هذا الكتاب أحاديث نبوية وأشعار[4].

4-النكت والعيون[5] : أجزاءه ما زالت مبعثرة بين مكتبات الدول الإسلامية محتواه تفسير القرآن الكريم ، حيث جاء في الجزء الاول منه تفسير آية قوله تعالى ((وقلنا أهبطوا بعضكم لبعض عدو لكم في الارض مستقر ومتاع الى حين)) [6].

5-الحاوي الكبير:

محتواه فقهي ، هو موسوعة فقهية تضمنت تلك الموسوعة بجانب العبارات جميع فروع القانون الخاص والعام ، فقد تناول التشريع الجنائي الاسلامي وتحدث عن النواحي المالية من زكاة وجزية ، كما تناول القانون المدني من المعاملات والاحوال الشخصية في الزواج والطلاق كما بحث في الاقتصاد والتجارة في باب الشركات والمضاربات[7].

- كما تناول قانون المرافعات والقضاء والدعوى والخطوات التي يجب اتباعها حتى صدور الحكم ، كما تضمن الحاوي أبحاثا عميقة في أصول الفقه فتعرض للأصول التي يعتمد عليها الفقيه في حكمه ، حيث يقول الماوردي عن نفسه أنه بسط الفقه في اربعة آلاف ورقة يقصد الحاوي[8]، وهو عبارة عن أجزاء كثيرة حيث يوجد الجزء1منه في مكتبة بأسطنبول والجزء2 منه بأسطنبول ايضا ،والجزء الثلاثون في دار الكتب المصرية ، توجد سبعة مجلدات منه في جامعة بابل بأمريكا.[9]

1- الماوردي ، نصيحة الملوك ،ص10.

2 - صلاح الدين عبد اللطيف، المرجع السابق ، ص31.

3- الماوردي ، درر السلوك في سياسة الملوك ، ص27.

4- صلاح الدين عبد اللطيف، المرجع السابق، ص32.

5- الماوردي ، المضاربة ، ص98.

6- القرآن الكريم ،سورة البقرة ، الآية 136.

7 - الماوردي ، درر السلوك في سياسة الملوك ، ص17.

8- بهاء الدين العاملي ، المصدر السابق ، ص01.

9 - الماوردي ، نصيحة الملوك ، ص08.

6- درر السلوك في سياسة الملوك:
مخطوط بأسطنبول لمكتبة أبا صوفيا[1]، كتاب قدمه الماوردي لبهاء الدولة ابن بويه ، أبي النصر أحمد بن عضد الدولة بن بويه ت 403 هـ ، قسمه الماوردي إلى بابين الأول في أخلاقه الملك والثاني في سياسة الملك.
-أشار إليه السبكي في طبقات الشافعية.[2]

المطلب 04: المؤلفات المنسوبة للماوردي :

1-كتاب أدب التكلم : حمل فهرست مكتبة جامعة لندن في هولندا ، اسم كتاب آخر للماوردي بعنوان " جزء في أدب التكلم " تحت رقم 989 مخطوطات شرقية [3]

2-*كتاب الرتبة في طلب الحسبة* [4]: حمل هذا الاسم فهرس مكتبة مسجد فاتح بأسطنبول، وحمل فهرس المكتبة الخالدية بالقدس اسم لمخطوط أخرى بعنوان:
(كتاب الأحكام في الحسبة الشريفة للماوردي) ،وبعد بحث من طرف مؤرخين مهتمين رأوا أن هذا الكتاب يعود لأبوا الحسن البصري [5]

---

[1]- المصدر نفسه ، ص10.
[2]- السبكي ، طبقات الشافعية الكبرى ، م5 ، ص267.
[3] - الماوردي ، أدب الوزير ، ص08.
[4]- محمد بهاء الدين ، المصدر السابق ، ص01.
[5] - الماوردي ، المضاربة ، ص102.

المطلب05: مكانة الماوردي العلمية والثقافية .

كان الماوردي كالبحر الزاخر يتدفق علما ويفيض معرفة ذا قدرة على التفصيل والتفريغ منسجما في سلوكه مع مكانته العلمية والثقافية ، تزعم الشافعية على عهده ، ونظر إليه الفقهاء نظرة إجلال واحترام ، لقد شارك الماوردي بفكره في إقامة ، صرح المعرفة والحضارة الإسلامية [1] ،واستطاع أن يتبوأ مكانة مرموقة من القمة السامقة التي تربع عليها مفكرو الإسلام العظام وتتمثل مكانته فيما يلي:

كانت للرجل المكانة العظيمة لدى ملوك و أمراء زمانه ،و لم يكتب في أمور السياسة إلا بعد تجربة و دراسة و بصيرة بأمور الحياة و كثيرا ما كان يقرن الفكر بالعمل له عقلية موسوعية ممتازة تمزج الفكر بالعمل و تتصف بالشمولية و طرافة الأفكار و جدتها له مكانته في الفقه و الحديث و التفسير و الأدب يقول عنه المؤرخ جلال الدين بسيوني أنه مفكر سياسي و اجتماعي من طراز رفيع[2].

الماوردي أفرد أربع كتب سياسية فضلا عن كتابه الحاوي الكبير الذي تناول فيه عموم الفقه على وفق المذهب الشافعي وآراء هذا المذهب في كل فرع صغير أو كبير وفضلا عن تفسير النكت والعيون الذي شرح فيه آيات كثيرة تتناول السياسة وآداب السلطة ، تلك الكتب في الأحكام السلطانية وأدب الوزير ونصيحة الملوك وتسهيل النظر وكل كتاب له موضوعه المستقل عن الآخر وإن كانت هناك بعض الأمور المشتركة وهو ما يتصل بالأمور الدستورية والاقتصادية والاجتماعية [3].

تميزت مؤلفات الإمام الماوردي بالواقعية وإيجاد الحكم الشرعي للمسائل المتجددة التي يعيشها ولم تكن موجودة من قبل وذلك لأنه خبر السياسة كثيرا بسبب اضطراب الوضع السياسي آنذاك ، فكان يبذل جهود ما في وسعه في النصح للأطراف المتنازعة المتمثلة في الخليفة وحاشيته والبويهيين والسلاجقة والدويلات التي عاصرها[4] .

- رغم إخلاص الشخصية للشافعية فهو لا يحفل برأي لا يعتقده ولو كان لأستاذه ولم تنطمس شخصيته فيما يروي ويختار بل كان مختار أو منشئا معا، هو عالم متحرر الفكر ،وهو من العلماء المسلمين الذين جعلوا الأسس التي بنو عليها نظرياتهم مستمدة من الروافد الإسلامية الخالصة[5].

الماوردي فقيه شافعي مجتهد يصدر عن ينبوع قرآني أولا ثم يعمد إلى الحديث النبوي الشريف فيقتبس منه ما يشفي غليله ثم كثيرا ما ينقل أقوال حكماء الفرس والروم والهنود وغيرهم[6] ، إن إنتاجه الغزير يضعه في طبقة المؤلفين الموسوعيين من أمثاله ممن تقدمه مثل الطبري والمسعودي وممن تأخر عنه مثل الغزالي وابن رشد [7]، هذا هو الإمام الماوردي في حياته وتراثه وآثاره العلمية وواقعه التاريخي.

1- الماوردي ، تصيحة الملوك ، ص06.
2- - عبد الرحيم العقالي، المرجع السابق،ص105.
3 - احمد وهبان ، المرجع السابق ، ص21.
4 - صلاح الدين بسيوني ، المرجع السابق، ص07.
5- الماوردي ، المضاربة ، ص ص ، 111-113.
6 -صلاح الدين محمد نوار ،الخلافة أو الإمامة ،تطورها السياسي أو الديني ،دراسة تحليلية و نقدية مقارنة، الإسكندرية ،منشاة المعارف ،ط1،1996،ص55.
7 - احمد وهبان ، المرجع السابق ، ص15.

إن الضروف المعاصرة للماوردي كانت لها بصمتها على أفكاره العلمية و آراءه ،لذلك شكل الرجل شخصية بارزة في مجال الفـكر الإسلامي حيث استطاع أن يتميز بأفكاره السياسية التي هي نابغة من واقع عاشه و عاصره في فترة من فترات الدولة الإسلاميـــــة لذلك استطاع تصوير الواقع السياسي بكل جدية ،آخذا بالحجة و البرهان و مستندا على الشريعة الإسلامية ،و المهتم بتصانيفه يـــتأكد من الحقيقة العلمية للماوردي .

الفصل2:نظـــام الحكم عند الماوردي

المبحث01: الإنسان و المجتمع و الدولة في فكرالماوردي

المطلب 01: الإنسـان مـــــــدني بطبعـه
المطلـب2: العلاقة بـين المجتمع و السلطة
المطلب 03: نشأة الدولة و قواعد صلاحها

المبحث02:نظرية الخلافة لدى المـــــــــــــاوردي

المطلب 01: بين الخلافة والإمامـة
المطلب 02 : مفهوم الإمـــــــامة
المطلـــب03 : إنعقاد الإمـــــــامة

المبحث03:الحاكـــــم المسلم في فكرالمـــــــاوردي

المطلب 01: طريقة اختيار الإمـــــام
المطلب 02: صفات الإمـام و أخلاقه
المطلب 03: دور االحاكم و الرعيـة

موضوع الخلافة والإمامة موضوع رئيسي للنظام الإسلامي في الإسلام وفي الدولة الإسلامية ،واختلف الفقهاء والعلماء في حيثيات هذا الموضوع ،حيث شكل خلافهم هذا أعظم خلاف فكري في الإسلام ،والحقيقة ذات الأهمية الكبرى هي أن الخلافة التي ترادف الإمامة وهو ذلك النظام السياسي الذي اتفق المسلمون على إقامته ،وترسيخ قواعد أصول الخلافة الإسلامية التي هي مستمدة من القرآن الكريم وهو نظام قائم على العدل والشورى والمساواة ومصالح الأمة الإسلامية ،وفي هذا الموضوع نجد أمامنا الماوردي تميز بأفكاره ،ويبرز هذا التميز خاصة فيما حملته طيات كتابه " الأحكام السلطانية والولايات الدينية"

المبحث الأول: الإنسان والمجتمع و الدولة في فكر الماوردي:

المطلب 01: الإنسان مدني بطبعه:

أكد الإمام الماوردي على إن الإنسان مدني بطبعه، ويرى إن الإنسان محتاج إلى غيره [1]، لأنه لا يمكن أن يفي بنفسه كل حاجاته، وهذا رأي قديم قرره لأفلاطون وأرسطو من قبل ولكن الجديد هنا أن الماوردي يدخل معنى دينيا حينما يقرر الله عز وجل هو الذي خلقنا عاجزين على هذا النحو حتى يشعرنا انه خالقنا ورازقنا وأننا مفترقون إليه محتاجون إلى عنايته [2]، يقول إمامنا الجليل" اعلم أن الله لنا قدرته، وبالغ حكمته، خلق الخلق بتدبيره وفطرهم بتقديره، فكان الطيف ما دبر وبديع ما قدر، أن خلقهم محتاجين، وفطرهم عاجزين، ليكون بالغنى منفردا، وبالقدرة مختصا، حتى يشعرنا بقدرته انه خالق، ويعلمنا بغناه انه رازق، فنساق لطاعته رغبة ورهبة، ونقر بنقصنا عجزا وحاجة "[3].

- وحصل اختلاف بين مواقف المفكرين السياسيين عن أصل المجتمع السياسي، ذلك أن الإنسان خلق اجتماعيا سياسيا من حيث طبيعته، ويقول الماوردي على أصل المجتمع السياسي، كلاما يستجيب للحقيقة العلمية وهو أن الإنسان كائن اجتماعي سياسي بطبعه وبعبارة أخرى هو كائن مدني بطبعه، وأضاف لهذا الصيغة الإسلامية [4] ،إذ يرى الفقيه الماوردي أن الله سبحانه خلق الإنسان عاجزا عن بلوغ كما له منفردا حتى يظل مرتبطا بخالقه محتاجا إليه، فلا يتنكر له سبحانه ولا يتجبر على من خلقه.

- وظل الماوردي يؤكد على أن الحاجة لدى بني البشر تفوق حاجة سائر الحيوان إلى التعاون مع غيره، معتبرا أن ثمة حيوانات يكون في مقدورها الاستقلال بنفسها عن بني جنسها، حيث يقول في كتابه الأحكام السلطانية " ثم جعل- أي الله- الإنسان أكثر حاجة من جميع الحيوانات، لان من الحيوان ما يستقل بنفسه عن جنسه، والإنسان مطبوع على الافتقار إلى جنسه واستعانته صفة لازمة لطبعه، وخلقه قائمة في جوهره"[5].

أن الإنسان إن لم يكن يشعر بافتقاره إلى ربه بل والى أنداده سيسعى لا محالة حسب الماوردى إلى البغي والطغيان، وغلى أن يظهر في الأرض الفساد[6] ، إن ذلك الشعور إذا من شأنه أن تستقيم به الحياة الاجتماعية، وتنضبط به أمور المجتمع ذلك بأن شعور الإنسان بالاستغناء يهيئ دون شك لإيقاظ مكنونات الشر داخله على نحو يقضي إلى مجتمع ملؤه الاضطراب والصراع[7].

- ويعبر الماوردي على ذلك أمام الله عز وجل خص الإنسان بكثرة الحاجة و ظهور العجز، وهذا نعمة عليه ولطف به ليكون ذو الحاجة، ويذوق مهانة العجز، لأن هذا ما يمنعه عن طغيان الغنى وبغي القدرة، لأن الطغيان مذكور في طبعه إذا استغنى، إذا نظريته هي أن الإنسان كائن اجتماعي خلق ليعيش في مجتمع وباختلاف قدرات بني البشر وتباين صفاتهم وتنوع سماتهم يتحقق للمجتمع تكامله، إنه التكامل الاجتماعي الناجم عن تعاون أناس داخل المجتمع كل يقوم بوظيفة تتلاءم مع قدراته، وبالتالي يحتاج كل منهم إلى آخر، فيتحقق التواصل، ويكون التكامل[8].

---

[1]- الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية،(د ت)،بيروت ،دار الكتب العلمية ،1978،ص 19.
[2]- موزه احمد راشد، المرجع السابق، ص 234.
[3]- محمد بهاء الدين، المصدر السابق، ص18.
[4]- عطية عدلان، النظرية العامة لنظام الحكم في الإسلام، القاهرة، دار اليسر،ط1،2001 ،ص 385.
[5]- الماوردي، دررالسلوك في سياسة الملوك، ص 219.
[6]- رشدي عليان، الإسلام والخلافة، بحث موضوعي في رئاسة الدولة مقارنا بآراء المذاهب الإسلامية، بغـــداد، دار السلام، ط1، 1976، ص 14.
[7]- الماوردي، نصيحة الملوك، ص 33.
8- أحمد وهبان ،المرجع السابق نص 30.

- وهذه السلطة التي تقضي الضرورة الاجتماعية بقيامها والتي يكون صاحبها الحاكم أو رئيس الدولة مهما يختلف اللقب الذي يلقب به، هو الذي يسميه المسلمون الخليفة أو الإمام أو أمير المؤمنين مدام ملتزما بالإسلام[1].

*** مبدأ الاختلاف والتعاون لدى الماوردي:**

حيث قال أن الاختلاف هو سبب التعاون ، وأنه لو لم يختلف الناس لما كان في الإمكان أن يتعاونوا ولما كان عند الإنسان حاجة إلى أخيه الإنسان، حيث يقول الماوردي أنه إذا تساوى حينئذ جميعهم لم يجد أحدهم إلا الاستعانة بغيره سبيلا.

وهذا يعبر عنه قائلا:**(وأما إذا تباينوا واختلفوا أي الإنس صاروا مؤتلفين بالمعونة متواصلين بالحاجة، لأن ذا الحاجة وصول، والمحتاج إليه موصول)**[2].هكذا وجدنا مفكرنا الإسلامي الماوردي قدم تخريجا مبدعا لمقولة بأن الإنسان كائن اجتماعي سياسي بطبعه[3].

وإذا كان أرسطو قد قال بمثل هذه المقولة الماوردي جاء بالجديد عنه حيث أضاف الصبغة الإسلامية وقدم ها شروحا وتفسيرات ذات قدرة فائقة على الإقناع و أن فكرة الماوردي على أصل المجتمع السياسي[4] ،قد جاءت متماشية مع الحقيقة العلمية التي اكتشفت بعد رحيل الرجل بقرون والتي مفادها كما سبق وأن ذكرنا أن أصل المجتمع هو الطبع الاجتماعي السياسي للإنسان[5] .

هكذا تفوق مفكرنا الإسلامي وبمراحل على ما قدمه فلاسفة العقد السياسي ذائعي الصيت والذين يشكل فكرهم الأساس الإيديولوجي لكثير من النـــــظم السياسية المعاصرة يأتي على رأسها النظم الليبرالية الغربية [6]

1- رشدي عليان، المرجع السابق، ص ص 15،16.

2- الماوردي، درر السلوك في سياسة الملوك، ص 190.

3- الماوردي، نصيحة الملوك، ص37.

4- السياسي ،كلمة مشتقة من "السياسة" ومعناها في اللغة أنها مصدر لساس يسوس، يدور معناها حول القيام على الشيء وتدبيره والتصرف فيه بما يصلحها، ويقال ساس فلان الدابة إذا راضها وتعهدها بما يصلحها، وساس الأمر سياسة: إذا عالجه وبذل جهده في إصلاحه وساس الرعية إذا ولي حكمها وقام فيها بالأمر والنهي وتصرف في شؤونها بما يصلحها، وعند فقهاء الشريعة يستعملون كلمة السياسة إلا وهي مقرونة وموصوفة بالشرعية ومفهومها تحقيق الحاكم الذي يسوس أمر الأمة للمصلحة التي تعود على الأفراد و الجماعات وذلك بتطبيق أحكام استنبطت بواسطة أسس سليمة أقرتها الشريعة والأمر البارز في السياسة الشرعية هو مراعاة ولاة الأمور في كل زمان ومكان تحقيق المصلحة العامة للأمة في ظل الشريعة الإسلامية، حين تعترضهم في سياسة أمور الدولة وقائع وحوادث، لمزيد من التفصيل عن السياسة الشرعية أنظر، عبد العال أحمد عطوة: المدخل إلى السياسة الشرعية، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1993، ص ص 13-25.

5- أحمد وهبان، المرجع السابق، ص ص 30-32.

6- المرجع نفسه، ص 33.

المطلب2: العلاقة بين المجتمع و السلطة:

الفكر السياسي عند إمامنا يقول أن الأصل في بني البشر هو اختلاف الأهواء و تعارض المصالح كما أن للإنسان طبع الميل إلى التصارع مع أنداده كل يسعى للإستئثار بالمنافع الدنـــيوية على حساب الآخرين ،ذلك فضلا على أن الإنسان ينطوي بطبعه ،إذن لكي يستقر المجتمع و ينسجم و يتصف بالخير و حب وجود السلطة السياسية وهي الإمامة عند الماوردي،لأن المجتمع بلا سلطة لن يكون إلا ساحة للصراع و أرضا خصبة للبغض و الحسد و المشاكل وكل مظاهر الفوضى [1].

ويؤكد على أنه في وجود سلطة سياسية أي الإمام أو الحاكم فلا مجال للفوضى و الفساد ، لأن الزعيم بما يمتلكه من قوة و نفوذ و سلطة سوف يقدر على التصدي لمن يزعزع الإستقرار و يغدو المجتمع آ منا و هادئا و يؤمن كل من يقطنه على ذاته و أهله و ماله [2]،في كتاب الأحكام السلطانية و الولايات الدينية نجده يقول : **"أنه لولا الولاة لكان الناس فوضى مهملين و همجا مضاعين "** ،كما يشرح في كتاب أدب الدين و الدنيا أن قواعد صلاح الدنيا هي ستة منهم سلطان قاهر ومعناه وجود سلطة سياسية التي لها دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي و الإنسجام[3].

-السلطة مهمة لتحقيق الإنسجام الاجتماعي رغم وجود أسباب أخرى قد تردع بني البشر عن التصارع و المشاكل مثل الدين أو العقل ...، لكن ردع السلطة هو الأمضى تأثيرا و الأكثر فاعلية لأن رهبة السلطان أشد زجرا و أقوى ردعا ، و يستشهد بقوله (ص)**"أن الله ليزغ بالسلطان أكثر ممـــا يزغ بالقرآن "**[4].

هكذا وضح الماوردي علاقة المجتمع بالسلطة فأكد على ضرورة وجود سلطة سياسية داخل المجتمع،هذه الفطرة تكاد تتطابق تماما مع تحليلات علماء السياسة المعاصرين بأن السلطة السياسية تتمثل في حدث الاحتكار الشرعي و الضروري لأدوات الإكراه المادي من جانب الحاكمين بهدف تحقيق الإستقرار في ربوع المجتمع [5].

إذن السلطة السياسية هي صلة القدرة التنظيمية للنظام السياسي و القصد هنا هو القدرة التي يستعين بها النظام السياسي على أداء دور المسيطر على سلوك الأفراد و الجماعات داخل المجتمع ، و ضبط و تقويم ذلك السلوك ،حيث تصاغ قيم المجتمع في شكل قوانين و لوائح عامة مجردة تتجه إلى كافة أفراد المجتمع بغية ضبط سلوكهم على نحو يهيئ لتحقيق المجتمع الهادئ و المنسجم[6].

إذن ما قاله الماوردي عن دور السلطة السياسية منذ ما يزيد عن تسعة قرون حيث قال :لولا الولاة لكان الناس فوضى مهملين و همجا مضياعين و تأكيده على وجود سلطان قاهر لتصلح أحوال الدنيا هو نفسه ما ينادي به العلماء السياسيين المعاصرين بضرورة وجود سلطة سياسية لتقوم المجتمعات و تستقر و تقدر على الإستمرار حيث أكد على العلاقة بين ظاهرة التقدم الحضاري و ظاهرة الاستقرار السياسي تكمن في وجود سلطة سياسية راسخة [7].

1- عطية عدلان ، النظرية العامة لنظام الحكم في الإسلام ،ص395.
2- - أحمد وهبان، المرجع السابق، ص ص32-34.
3- رشدي عليـــــــان ، المرجع السابق،ص 15.
4-الماوردي ، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية،ص34.

5-Rosenthal, Political thought in medieval Islam, Combridge, 1958, P27.

6 - الماوردي ، نصيحة الملوك ،ص34.
7- عطية عدلان ، النظرية العامة لنظام الحكم في الإسلام ،ص395.

الماوردي و تعريفه لعلم السياسة:

يقول في هذا الشأن :"إن علم السياسة على الحقيقة يتصل بعلم الدين و أصله ،و طريقة الإستدلال بالشاهد على الغائب ،بالمتفق عليه على المختلف فيه ، و جهة استخراج الرأي ،و طريقة النظر في العواقب ،و مناظرة العمال و الكتاب و الوزراء "[1]

وأكد أنه ليس من شيء مما يحتاج إليه الملوك و الرعايا و الرؤساء و المرؤوسون في دين أو دنيا إلا وجدت له في كتاب الله عز و جـــل و سنة الرسول (ص) و سيرة و أخباره أصلا محكما و أثرا بينا إما نصا لا مخالف له و لا شبهة فيه و إما دلالة يسهل استخراجه أو مجملا يمكن شرحه و تفسيره [2]،و كيف لا يكون كذلك و الله تبارك و تعالى يقول :**(ما فرطنا في الكتاب من شيء)** [3] ،وقوله صلى الله عليه و سلم في طلب الحق في إجماع أمته وعند علماء صحابته "لا تجتمع أمتي على ضلالة "، و وضح في كتاب نصيحة الملوك أن السلطة و القدرة للملوك و هم اختيار الله لرعية و جعل البشر مسخرين لهم و فضلهم على طبقات البشر تفضيل البشر على سائر أنواع الخلق و أجناسه ، حيث أن الملك يستمد اسمه من نفس الإسم الذي أطلقه الله على ذاته العليا [4] .

ويقـــــــول عن العلاقة بين الملك و الرعية أنـــها كعلاقـة الراعي و الحيوان أو كعـــــلاقة الرأس (الملك)بالأعضاء(الرعية) ،فلا بقاء للأعضـــــــاء بدون الرأس و أن الملك ظل الله في الأرض ، فقال إمامنا الماوردي"**إن الله جعل الملوك خلفاءه بدو ن رأس و السلطان ظل الله في الأرض و سماهم رعاة عباده ، تشبيها لهم بالرعاة الذين يرعون السوائم و البهائم ،و لهذا المعنى سماهم الحكماء الساسة ، إذ كان محلهم من مسوسيهم محل السائس مما يسوسه من البهائم و الدواب الناقصة الحال من القيم بأمور أنفسها و العلم بمصالحها و مفاسدها ....،و لجلالة حال الملوك سمي أهل اللغة الملك رأسا ،إذ جعلوا محله من رعيته محل الـــــرأس من البدن و كل الأعضاء مسخرة له لأنه لإبقاء للجسد إلا به و لا قوام له إلا معه"** [5] .

* كما ورد تعريف أخر **لعلم السياسية** للما وردي فعرفها على أنها فن إدارة المجتمعات الإنسانية و تدبير الشعوب و تحقيق مصالحها و هو معنى أوسع و أعمق ،كما صور العلاقة بين الملك و الرعية كالولاية على اليتيم و ما تتطلبه من الأمانة و العمل على تحقيق مصالحه وهو استخدام لمصطلحات إسلامية من الولاية و الأمانة و المصلحة يتفق و مقاصد الإسلام [6] .

دور الملوك في السياسة حسب فكر المـــاوردي:

أن السلطة و القدرة للملوك و هم اختيار ر الله للرعية و جعل البشر مسخرين لهم و فضلهم على طبقات البشر ،فقال :"ليس أحد في حكم هذا اللفظ أولى بالفضل و لا أجزل قسما و لا أرفع درجة من الملوك اذ كان البشر مسخرين لهم و ممتهنين لخدمتهم و متصرفين في أمرهم و نهيهم "[7] .

السياسة بالمعنى العام تتصل بالدولة و السلطة لأنها استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل و تدبير أمورهم و قد أطلق كثير من العلماء على السياسة اسم الأحكام السلطانية أو السياسة الشرعية أو تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام[8] .

---

1 - الماوردي ، درر السلوك في سياسة الملوك ،ص191.

2 – أحمد شلبي ،السياسة في الفكر الإسلامي، موسوعة النظم و الحضارة ،القاهرة ،مكتبة النهضة المصرية ،ط1،1983،ص95.

3 - القران الكريم، سورة الأنعام ، الآية38 .

4 - الماوردي ، نصيحة الملوك ،ص35.

5 - المـــصـــدر نفسه،ص36.

6— Rosenthal , Op cit, P29.

7 - ابراهيم بن يحي خليـــــفة، السيـــــــاسة الشرعية ، ت فؤاد عبد المنعم ،الإسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة ،(د ط) ،ص 67-69.

8- محمد ضياء الدين الريس ،النظريات السياسية الإسلامية،القاهرة ،دار التراث ،ط7،1998،ص52.

المطلب 03: نشأة الدولة و قواعد صلاحها:

تدعوا الحاجة ويدعو تباين الناس واختلاف البشر إلى أن يجتمعوا ويتعاونوا ويكونوا ما يسمى بالدولة أي أن نشأة الدولة أو الدنيا عموما مردها حاجة البشر لسد حاجاتهم[1] ،وأن العقل[2] هو الذي يوجه الإنسان إلى كيفية التعاون والترابط مع الآخرين.

والدولة التي تقوم لتسيير نظام الخلافة يجب على الشعب إطاعتها في المعروف فقط فلا طاعة لها ولا تعاون معها في المعصية(أي كل ما يخالف سرع الله وقانونه) وذلك لقوله تعالى(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونو على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب)[3]

واستدل الماوردي على الآية القرآنية الآتية (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله ورسوله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)[4] ،ومن هذه الآية يتم استخلاص ست مبادئ يقوم عليها دستور الدولة وهي:

*طاعة الله ورسوله مقدمة على أي طاعة أخرى.
*طاعة أولي الأمر تأتي تحت طاعة الله ورسوله.
*أن يكون أولي الأمر من المؤمنين.
*للناس حق منازعة الحكام والحكومة[5] .
*أن الفاصل في النزاع هو قانون الله ورسوله.
*ضرورة أن توجد في نظام الخلافة هيئة حرة مستقلة عن نفوذ الشعب وتأثير الحكام لتقضي في النزاعات طبق القانون الأعلى ألا وهو قانون الله ورسوله[6]

قواعد صلاح الدولـــــة:

يذكر مفكرنا الماوردي أن حاجة الإنسان إنما هي من أمر الله ومن نعمته إلا أن الدنيا حتى تصير أحوالها منتظمة وأمورها ملتئمة يجب لها ستة أشياء[7] هي نفسها ستة قواعد أو أمور لصلاح الدولة[8] (يقول الدنيا أو الدولة بالمعنى السياسي):

1- دين متبع: لأنه يصرف النفوس عن شهواتها ويطف القلوب على ارادتها حتى يصير قاهرا للسرائر زاجرا للضمائر، رقيبا على النفوس في خلواتها نصوحا لها في ملماتها وهذه الأمور لا يوصل بغير الدنيا اليها، ولا يصلح الناس الا عليها فكان الدين أقوى قاعدة في صلاح الدنيا واستقامتها وأجدر الأمور نفعا في

1- موزة أحمد راشد، المرجع السابق، ص 289.

2- العقل: حيث اكد الماوردي على أهمية دور العقل في حياة الإنسان، لقد جعله مصدر أنواع الفضائل، هو وسيلة معرفة الأمر والفصل بين الحسن والقبيح، فالله خلق الخلق وكلفهم لنفعهم وصلاحهم وذلك تفضلا منه عليهم، وقال الماوردي أن العقل مصدر الأخلاق والتشريع دون تردد في قبول حكم العقل أو قبول يجعل العقل وراء التشريع، والعقل وراء تسيير دقة السلوك البشري في الحياة الدنيا أي في إطار الحياة الاجتماعية، لقد وفق بين العقل والدين، فوظيفة العقل والدين واحدة فأن اجتمعا فاجتماعهما نور على نور ، صلاح الدين عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ص 36-38.

3- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 03.

4- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 59.

5- محمد ضياء الدين الريس، المرجع السابق، ص321،322.

6- أبو أعلى المودودي، المرجع السابق ، ص ص 23-25.

7- صلاح الدين عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 90.

8- هذه قواعد الإصلاح الماورد ية و مقارنة بابن خلدون ت 808هـ نجده لم يحاول أن يضع للدولة القائمة هذه القواعد لكنه قدر كل التقدير عاملي الدين والحكمة في تقوية كيان الدولة متأثرا في ذلك بالتراث الفكري الذي تراكم و اتسع نطاقه و تناثرت مقولاته في مختلف ما كتبه أسلافه من مفكري الإسلام وما أكثر ما كتبوه فعقد العزم عن ميلاد **علم العمران البشري** الذي سماه الماوردي بمصطلح **الحياة الدنيا** ،محمد ضياءالدين الريس ، المرجع السابق، ص 161-163.

انتظامها وسلامتها، لذلك لم يخل الله تعالى خلقه من فطرهم عقلاء من تكليف شرعي واعتقاد ديني ينقادون لحكمه فلا تختلف بهم الآراء ولا يستسلمون لأمر فلا تتصرف بهم الأهواء[1] ،وبعد هذه الآراء التي ذكرها الماوردي لا ننسى أن نلقي الضوء على أفكاره عن صلة الدين بالعقل وقال بأن العقل سبق الدين، فطوى بذلك صفحة العقائد البدائية، وبكل تواضع أعلن بأن العقل سبق الدين وهذا ما وضحه في كتاب أدب الدين والدنيا، حيث أن العقل مصدر أنواع الفضائل وألوان الأدب وبتعبير اخر أكثر دلالتهم على عقيدتهم هو وسيلة معرفة حقائق الأمور والفصل بين الحسن والقبيح، فالله خلق الخلق وكلفهم لنفعهم وصلاحهم وذلك تفضلا منه عليهم، ولئن كان التكليف قد جمع نفعي الدنيا والآخرة فانه توجه إلى من كمل عقله [2]، لقد جعل الماوردي العقل مصدر الأخلاق والتشريع دون تردد في قبول حكم العقل أو قول يجعل العقل وراء التشريع، وموقفه صريح ومؤمن بالعقل، ولم يتردد في إعلان دور العقل في تسيير دقة السلوك البشري في الحياة الدنيا أي في إطار الحياة الاجتماعية وأكد أن وظيفة العقل والدين واحدة فإذا اجتمعا فاجتماعهما نور على نور[3].

2- <u>السلطان القاهر:</u> وهي القاعدة الثانية التي نادى بها الماوردي وفي هذه النقطة خاصة أن الماوردي كان معاصرا لسلطتين، الأولى سلطة الخلافة العباسية التي تغلق بها أهل السنة والسلطة الثانية تعود للبويهيين التي قيل أنها كانت زيدية العقيدة مؤيدة للعقل" ، وكان افضى القضاة الماوردي له جهود كبيرة في التوفيق بين السلطتين المتنافستين، لهذا كان يدعوا للسلطة ويوصي بالطاعة والاستسلام لها وان جارت بعض الجور ويتذرع بقول النبي(ص) " الإمام الجائر خير من الفتنة وكل لا خير فيه وفي بعض الشر خيار"[5] .

- هكذا آمن الماوردي بضرورة السلطة لتنهي عن الظلم والفوضى، فالسلطة القاهرة في نظره تمليها الضرورة والضرورة عرض عارض لا يسلم له بالبقاء ولا بالأصالة هكذا أكد أن السلطان القاهر تتألف برمته الأهواء المختلفة، ويقود الدولة نحو تحقيق أهدافها العليا وتحفظ الدين ويحرس الناس، ويحقق لهم أمنهم، ويحفظ عليهم أرزاقهم والسلطان هو الإمام أو الخليفة، ونفصل في هذا الأمر لاحقا[6] .

3- <u>عدل شامل:</u>

حيث أن شمولية العدل تدعوا إلى الألفة وتبعث على الطاعة وتعمر البلاد، وتنمو بالعدل الأحوال، ويكثر النسل ويأمن به السلطان، سيستدل هنا الماوردي ويوضح بما قيل لثاني الخلفاء الراشدين وأمير المؤمنين رضي الله عنه عندما رآه نائما تحت ظل شجرة بدون حراسة "لقد حكمت فعدلت فأمنت يا عمر، وليس شيء أسرع في خراب الأرض ولا أفسد لضمائر الخلق من الجور" [7].

إن بداية العدل تبدأ بعدل الإنسان في نفسه، ثم بعدله في غيره، فأما عدله في نفسه فيكون بحملها على المصالح، وكفها عن القبائح، كما يتجاوز ولا يقصر ولا يظلم، أما عدله مع غيره فينقسم إلى ثلاث أقسام:

* **عدل الإنسان مع من فوقه:** كعدل الرعية مع سلطانها، والصحابة مع رئيسها ويكون بثلاث أشياء، إخلاص الطاعة، وبذل النصرة وصدق الولاء[8].

1- محمد ضياء الدين الريس، المرجع السابق، ص 229.
2- محمد بهاء الدين العاملي، المصدر السابق، ص 20.
3- المصدر نفسه، ص 21.
4- موزة أحمد راشد، المرجع السابق، ص 223.
5- الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 36.
6- صلاح الدين عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 101.
7- عطية عدلان، النظرة العامة لنظام الحكم في الأسلام، ص 397.
8- أحمد شيلي، السياسة في الفكر الإسلامي، ص95.

* **عدل الإنسان فيمن دونه:** كعدل السلطان في رعيته، والرئيس مع صحابته فعدله فيهم يكون بأربعة أشياء: إتباع الميسور، حذف المعسور، ترك التسلط بالقوة وابتغاء الحق[1].
* **عدل الإنسان مع اكفائه:** يكون بتحقيق ثلاث جوانب هي: ترك الاستطالة، مجانبة الإذلال، كف الأذى[2].

ويقول الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية أن العدل من الاعتدال وأن الفضيلة وسط بين رذيلتين وهذه فكرة أوسطية قديمة، ويؤكد قائلا **"أفعال الخير المتوسط بين رذيلتين، فالحكمة واسطة بين الشر والجهالة والشجاعة واسطة بين التقحم والجبن، والعفة واسطة بين الشره وضعف الشهوة، والسكينة واسطة بين السخط وضعف الغضب"**[3].

4- **أمـــن عـــام:**

لكي تطمئن النفوس وتنتشر فيه الهمم، ويسكن فيه البريء ويأنس به الضعيف، فليس لخائف راحة، ولا لعاثر طمأنينة، حيث أن الخوف يقبض الناس عن مصالحهم ويحجزهم عن تصرفاتهم ويكفهم عن السعي في الحياة وهم في طمأنينة وأمان، والأمن من نتائج العدل والجور من نتائج ما ليس بعدل[4].

5- **أمـــل فسيح:**

يربط الجيل الحالي بجيل المستقبل، فالجيل الحالي يرث الجيل الماضي، ويجهز لجيل المستقبل آملا عارضا، ولو قصرت الآمال ما تجاوز الواحد حاجة يومه، ولا تعدى ضرورة وقته، و لكانت تنتقل الدنيا إلى ما بعده خرابا، ولا يجد فيها حاجة ولا يدرك منها شيئا، ثم تنتقل إلى من بعده بأسوأ من ذلك حالا حتى لا ينمى بها نبات، ويستدل الماوردي في هذا الموضوع على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم **"الأمل رحمة من الله لأمتي، ولولاه ما غرس شجرا، ولا أرضعت أما ولدا"**[5].

6- **الخصب الدائم:**

هو من أقوى الدواعي لصلاح الدولة وانتظام أحوالها، والوفرة في الأرض والممتلكات والأموال، يترتب عنها قلة حسد الناس و تتمتع نفوسهم بالتوسع والتواصل ويوضح أن الخصب يؤول إلى الغنى والغنى يورث الأمانة [6].

أكد مفكرنا السياسي أن هذه القواعـــد الست التي إن وجدت في الدولة صلحت و إن اختلفت بعضها أو كلها اختلت أمـــور الـــدولة .

1- صلاح الدين عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 93، 94.
2- موزة أحمد راشد، المرجع السابق، ص 230.
3- الماوردي، الأحكام السلطانية، المصدر السابق، ص .
4- صلاح الدين عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ص 99، 102.
5- محمد رأفت سعيد، المرجع السابق، ص 35.
6- صلاح الدين عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ص 116.

المطلب 01:بين الخلافـــة والإمامـــــة:

الخلافة أو الخليفة: يقال خلف فلانا في قومه، يخلفه خلافة فهو خليفة، و خلفه في قومه معناه الإمارة[1] ،وفي كتب اللغة العربية ما يدل على أن الفعل خلف يدل على قيام إنسان مقام آخر فيما كان يقوم الأول به سواء كان الأول هو الذي استخلفه أم جاء الثاني بعده دون أن يستخلفه الأول[2].

إذن تبين أن لفظ الخلافة في الأصل مصدر خلف ،ثم بعد ذلك أطلق في العرف العام على الزعامة العظمى و هي الولاية العامة على سائر أفراد الأمـــــــة و القيام بتسييرها و السعي وراء مصالحها وفقا لأوامره تبارك و تعالى[3] ،و معنى خليفة في كـتاب الله تعالى ورد في قوله **(اني جاعل في الأرض خليفة)**[4] ، على الرأي القائل بان آدم عليه السلام هو أول من عمر الأرض وان أولاده خلفوه في تعميرها من بعده و لفظ الخليفة أول ما أطلق على أبي بكر الصديق ،لما خلف النبي (ص)، وكان ينادى بـــ **يا خليفة رسول الله** ،و الماوردي يقول لفظ (خليفة) لأنه خلف رسول الله صلى الله عليـه و سلم في أمته [5].

حسب المصادر الإسلامية وقع اختلاف في وجهات النظر بين المؤرخين الـــــمسلمين حول من يستحق أن يطلق عليه اسم الخليفة، و لكن العرق العام جرى منذ صدر الإسلام على أن اسم الخليفة يطلق على كل من قام بآمر المسلمين القيام العام ،و يجوز إطلاق لفظ الخلـــــــيفة على كل من يتولى الإمام العظمى[6].

الإمـــــام أو الإمامـــــة:

كلمة (إمام) لغويـــــــا:ما ائتم به من رئيـــــــس أو غيره ،وورد أيضا أن الإمام خشـــــبة البناء التي يسوى عليها البـــناء،و هو من يقتدي به [7]، و الإمـــــــام معناه الطريق و قوله عز و جل **(وإنهما لبإمام مبين)**[8]،و يقال فلان إمام القوم معناه هو المـــــتقدم لهم، و لغويا استعملـــت كلمة إمـــــام لمـــعاني القدوم و الـــــــتقدم ،و الهداية و الإرشاد و أن الإمـــــــام يكـــــون في مثالا الإقتـــداء به و يكون في موقـــــف القيام بأصح الأمور و ريـــــاسة الناس ،وكلمة إمامة جاءت من فلان أم الناس إذا صار لهم إماما يتبعونه فإذا كان الإتباع في الصلاة فهي المعروفة بالإمامة الصغرى و إذا كان الإتباع في الصلاة و الأوامر و النواهي فهي الإمامة العظمى أي رياسة الدولة"هذا اللفظ اشتهرت به الكتب المختصة برياسة الدولة الإسلاميـــة، رغم أن الخلافة و إمارة المؤمنين و الإمامة كلها تشير إلى معنى واحد :هو **رياسة الدولة الإسلاميـــة**[9].

---

1 - محمد الجرجاني ،كتاب التعريفات،تعريفات بمصطلحات لغوية و فقهية و فلسفية ،بيروت ،لبنان ،ط2،1985،ص110.

2- عبد الوهاب النجار ،الخلفاء الراشدون ،ت:الشيخ خليل الميس،الجزائر ، دار الهدى،(د ط)،ص7،8.

3 - محمد رأفت سعيد، رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، الإسكندرية، دار العلم، ط1، 1975، ص43 .

4- القرآن الكريم ،سورة البقرة ،الآية 30.

5- نعمان السامرائي ،المرجع السابق ، ص 30.

6- عدلان عطية و رمضان قارة ،الأحكام الشرعية للنوازل السياسية ،القاهرة ،دار اليسر ،ط1 ،2001 ،ص77.

7- محمد الجرجاني،المصدر السابق، ص55.

8- القرآن الكريم ،سورة النساء ،الآية 55 .

9- محمد رأفت سعيد ، المرجع السابق،ص48

و المعروف أن الشيعة هم أول من بحث موضوع الإمامة العظمى و كانوا يسمون القائم بأمر المسلمين الإمام ، و سمو المباحث المتصلة بهذا المنصب بمباحث الإمامة فلما اشتبك معهم خصومهم في الجدل حول هذه المسألة لم يحدو مانعا من استعمال نفس مصطلحاهم و بخاصة و أن إمامة الصلاة تعتبر أرقى الوظائف الدينية ،فأصبح الحوار يدور بين الشيعة و خصومهم بنفس اللغة التي ابتدعها الشيعة و أصبح تقليدا سار عليه كل من تعرض لهذا الموضوع لا يجد ما يدعو إلى تغييره[1].

لفظ الإمام ورد في القرآن الكريم و الأحاديث الشريفة إذ سمى الله تعالى إبراهيم و غيره إماما في قوله سبحانه **(و إذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماما)** [2]

كما أشار الفقهاء إلى أن لفظي الإمام و الإمامة يوحيان بوجوب أن يكون الرئيس الأعلى للدولة في مقام القدوة و المثل الأعلى لسائر الأمة في الخضوع للقانون الإسلامي و تقديسه و تطبيقه.و تبين للمختصين أن المسلمين في فترات من الزمن مختلفة و لضروف خاصة لقبو رئيس الدولة بألقاب الخليفة ،أمير المؤمنين ،الإمام، و المهم أن يكون نظام رياسة الدولة نظاما إسلاميا لا يستطيع أحد أن يطعن فيه و لا يهم في الألقاب التي تطلق على الرئيس [3] .

الواقـــــعية لدى الماوردي:

إمامنا كان معاصرا لعهد اضمحلال و تدهور الدولة الإسلامية في العصر العباسي الثاني أين ضعف سلطان الخلفاء و طغت سلطة بني بويه و من بعدهم السلاجقة [4]،و الماوردي الرجل السياسي حاول جاهدا إصلاح الواقع فهو يمثل وجهة نظر تتسم بالواقعية [5]،لهذا نجده ينادي من خلال كتاباته في مجال السياسة بأن الإمام أو الخليفة يجب أن يكون عربيا قرشيا ،و هذا حتى يقف أمام الفارسيين و الأتراك الذين ازداد نفوذهم في تلك الفترة المعاصرة لحياة الماوردي [6].

كما نجد مفكرنا الجليل في كتابه الأحكام السلطانية و الولايات الدينية يقرر ضرورة أن يكون وزير التفويض عربيا و هو عنده أهم بكثير من وزير التنفيذ ،كما نجده يضع نظاما سياسيا للحكم ،محكم البنيان جميل التكوين يتصدره الإمام أو الخليفة ،فوزير التفويض أو وزير التنفيذ فأمراء الأقاليم و البلدان ،فأمير الجيوش ،فالقاضي ،فالمحتسب[7] فوالي المظالم [8].

كذلك يتحدث المـــاوردي عن أصول كل منصب و مهامه و صفاته و أحكامه الأمر الذي يدعونا إلى أن نقرر بأنه كانت له دراية و صلة وطيدة بأمور السياسة في أيامه لهذ ا امتازت آراءه بـــــالواقعية[9] .

1- محمد أبو فارس ، المرجع السابق،ص357.

2- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية124 .

3- جمال حسني أبو فرحة، المرجع السابق، ص 10-12.

4- إبراهيم أيوب، المرجع السابق، ص305.

5- أحمد وهبان، المرجع السابق، ص125.

6- عبد الرحيم العقالي، المرجع السابق ،ص101.

7 - الحسبة عند الماوردي هي آمر بالمعروف إذ اظهر تركه و نهي عن المنكر إذا ظهر فعله ،و هي من الولايات الهامة لدلالاتها الظاهرة في مجال الفكر الإسلامي للمؤسسات ،ويستدل المـــاوردي على القرآن الكريم لقوله تعالى في آية 104من سورة عمران(**و لتكن منكم أمة يدعون إلى الخير و يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر**)،ويعتبر الحسبة ولاية من الولايات و يغلب عنده الحديث عن عمل المحتسب على الحديث عن واجباته ،و يؤكد على أن تعيينه يعود للخليفة لأن مهامه ذات طبيعة عامة ،و يستند إلى القرآن و السنة في تفاصيل عمله و حدوده،و في حالة غياب النص فان عليه العودة إلى السلطان أو الخليفة الذي يستشير بدوره الفقهاء في القضايا الملحة الطارئة و عودته هذه تصبح ضرورية إذا علمنا أنه ليس مجتهدا ، موزة احمد راشد ،المـــــــرجع الســـــابق ، ص 240.

8 - الماوردي ، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية،ص35.

9- محمد رأفت سعيد ، المرجع السابق،ص49

المطلب 02:مـــفهوم الإمامـــة:

تعريف :**هي موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الديـن و سياسة الدنيا** ،فكما أن النبي مكلف بتبليغ الرسالة الموحاة و بسيادة الأمة فكذالك الخليفة يقوم بمهام النبي الدينية و الدنيوية باعتباره خلفا له و لم يفكر الماوردي لحظة واحدة في فصل الدين عن الدنيا ،بحيث يقوم بالمهام السياسية أمير مستقل و يتمتع الخليفة بسلطان ديني عام[1]

إن هذا التلاحم الذي لاينفصم بين الدنيا و الدين ،بين حراسة الدين و سياسة الدنيا هو المفتاح لفهم نظرية الماوردي السياسية كلها[2] .

الإمام بوصفه نائبا او خليفة النبي هو قبل كل شيء الضمان لإستمرارية الشريعة الإسلاميـة،و لتأمين احترامها و الإعتراف بها و تـــــنفيذها. والمقصود بالشرع أو الشريعة هنا الأسس الأولى للإسلام و الفاصل الرئيسية التي تحكم التنظيم العام لحياة الفرد و المجتمع، و هكذا تكون مهمة الخليفة او الإمام مراقبة تطبيق حقوق الله و حقوق العباد في المجتمع الإسلامي أو بتعبير آخر فان المطلوب منه مراعاة حق الله و مراقبة تنفيذ الواجبات القانونية و الأخلاقية للأمة [3].

الماوردي من أنصار الإجهاد الذي يفترض معرفة جـيدة بأصول الـــتشريع الإسلامي الأربعة: القرآن ،السنة النبوية، إجماع السلف والقياس ،وهو يطلب من الخليفة الذي يشترط ان يكون قد بلغ درجة الاجتهاد تدقيقا في الأحكام و النوازل وإ ختيار الرأي أو المذهب الذي يتفق و المصالح العليا للدين و الدولة [4].

وهو يرى أن الإسلام يجد التعبير الصحيح و الكافي عنه في نطاق المدارس الفقهية الأربعة ،و إلى جانب هذا راعى الماوردي (العرف)،ليس عرف الخليفة والفئات و المؤسسات الحاكمة فقط بل عرف العامة أيضا ،كما طلب من الخليفة أن يراعي في أوامره و أحكامه (حكم الوقت) ، كما عليه فهم الشريعة و مراعاة تطبيقها بدقة ،وينظر إلى نصوصها بتقدير كبير ، لكنه في حال غياب النص أو عدم وضوحه فأن عليه أن يتخذ موقفا يتسم بالنظر لضروف الخلافة و مصالحـــــها في ذلك الوقت[5] ،و هذا ما يسميه الفقهاء سياســـة شرعيـــة [6].

ما المقصود بالإمـــامة؟ :

الإمامة هو الخليفة أو الرئيس أو الملك أو السلطان أو قائد الدولة [7]،و قد خلع عليه الماوردي بالإضافة إلى هذه المفاهيم السياسية مفاهيم دينية ،حيث يقول في الأحكام السلطانية و الولايات الدينية "**إن الله جلت قدرته ندب للأمة زعيما خلف به النبوة و حاط به الملة ،و فوض إليه السياسة ليصدر التدبير عن دين مشروع و تجتمع الكلمة على رأي متبوع فكانت الإمامة أصلا عليه استقرت قواعد الملة و انتظمت به مصالح الأمة**"[8]

و يؤكد مفكرنا السياسي بعد هذا البيان في تفصيل مسألة الإمامة و ينظر فيها من عدة وجوه فيتساءل أولا عن : هل توجب الإمامة بالعقل أم بالشرع ؟،يوضح بأن الناس قد اختلفوا في وجوب الإمامة فبعضهم يذكر أنها لاتوجب إلا بالعقل لأن في طباع العقلاء ما يجعلهم يسلمون لزعيم يمنعهم من التظلم و يفصل بينهم في التنازع و التخاصم و لولا الولاة لكانوا فوضى مهملين و همجا مضاعين [9].

1- الماوردي،الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ،ص 38 .
2- الماوردي، نصيحة الملوك، ص88.
3- عبد الرحيم العقالي، المرجع السابق ،ص107.
4- موزة احمد راشد ،المـــــــــرجع الســـــابق ، ص 238.
5- الماوردي، المصدر الســـــــابق، ص89.
6- يقول الماوردي أن مجالات السياسة الشرعية متعددة في الحكم والإدارة و سياسة القضاء و السياسة المالية و السياسية القضائية و الحربية و الدولية ، الماوردي، نصيحة الملوك، ص88.
7- صلاح الدين بسيوني، المـــــــــرجع الســـــابق ص135.
8- الماوردي،الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ،ص 38 .
9- عبد الرحيم العقالي، المرجع السابق ،ص107.

و البعض الآخر يرى أن الإمامة لا توجب إلا بالشرع لأن الإمام يقوم بأمور شرعية كان من الجائز للعقل ألا يقبلها علاوة على أن الشرع يفوض إلى أولي الأمر من الناس لقوله تعالى :(**يا أيها الذين آمنو أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولى الأمر منكم**)[1] و بهذا يكون ا لقرآن الكريم قد فرض علينا طاعة أولي الأمر فينا و هم الأئمة المتأمرون علينا .

فهمنا من كلام الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية عن الإمامة العظمى أنها (**خلافة النبوة في حراسة الديـن و سياسة الدنيا**)[2]و يلاحظ المؤرخ محمد رأفت سعيد في كتابه "رياسة الدولة في الفقه الإسلامي"بأن تعريف الماوردي يشير إلى عدة أمور هامة وضحها كما يلي:

أولها:أن رياسة الدولة الإسلامية هي في حقيقتها نيابة عن الرسول الأعظم (ص)،و هذا يشير إلى أن رئيس الدولة أو الإمام الأعظم يجب أن يكون المثل الأعلى لأفراد الأمة في الإلتزام الكامل بمبادئ الإسلام[3].

ثانيها وثالثها:بيان وظيفة الرئيس الأعلى للدولة الإسلامية و هي التي ناب فيها عن الرسول صلى اللـــــه عليه و سلم و هي العمل على اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفـــــــــل المصالح الدنيوية لأفراد الأمة [4].

1- القران الكريم ،سورة النساء ،الآية59 .
2- الماوردي،الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ،ص 39 .
3- محمد رأفت سعيد، المرجع السابق،ص49.
4- المرجع نفسه ،ص50.

المطلب 03: انعقاد الإمـــامـــة:

يقول المـــاوردي أنها تنعقد في وجهين:

الوجه **الأول**، باختيار أهل الحل و العقد و الوجه **الثاني** ،بعهد الإمام من قبل.فأما انعقادها على الوجه الأول فقد اختلف العلماء في عدد من تنعقد به الإمامة:

* قال فريق منهم أنها لا تنعقد إلا بجمهور العقد و الحل من كل بلد ليكون الرضا به عاما و التسليم لإمامته إجماعا.

*و قال فريق ثان أن من تنعقد به منهم الإمامة خمسة يجتمعون على عقدها أو يعقدها أحدهم برضى الأربعة و استدل أنصار هذا الرأي على صحة رأيهم بأمرين [1]:

الأمر الأول بيعة أبي بكر الصديق (ض)انعقدت بخمسة و اجتمعوا عليها ثم تابعهم الناس فيها ،و عمر بن الخطاب و أبو عبيدة بن الجراح و أسيد بن خضير و بشر بن سعد و سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنهم جميعا، الأمر الثاني أن عمر بـــن الخطاب (ض) جعل الشورى في ستة ليعقد لأحدهم برضي الخمسة [2]

*وقال فريق ثالث و هم من علماء الكوفي أن الإمامة تنعقد بثلاثة يتولاها أحدهم برضا الاثنين ليكونوا حاكمين شاهدين ،أما الفريق الرابع فقال تنعقد بواحد لأن العباس قال لعلي بن أبي طالب رضوان الله عليهما أمدد يدك أبايعك فيقول الناس :عم رسول الله (ص) بايع ابن عمه ، فلا يختلف عليك اثنان و لأنه حكم و حكم واحد نافذ [3].

ويروي المـــاوردي أن التعاقد بين أهل العقد و الحل و الإختيار للإمام يجب أن يتم بواسطة رضا الطرفين،و يؤكد دائما أن العقد عقد مرضاة و إختيار لا يدخله إكراه و لا إجبار ،و اذا تكافأت شروط الإمامة فانه لابد من إيجاد معيار آخر يفصل بينهما ، فيجوز مثلا اختيار الأكبر سنا أو من يمتلك صفة نافعة و ضرورية في وقته و زمانه [4]،و يقول أنه إذا كانت الحاجة إلى فضل الشجاعة أدعى لإنتشار الثغور و ظهور البغاة كان الأشجع أحق، و إن كانت الحاجة إلى فضل لعلم أدعى لسكون الدهماء و ظهور أهل البدع كان الأعلم أحق، و هكذا يقرر المـــاوردي أنه يجوز استخدام القرعة إذا كان التساوي بين الاثنين كاملا سماتا و ضروفا و قدرة[5].

والأمر الهام هنا أنه لا يمكن أن تنعقد الإمامة لإمامين بل يجب إختيار إمام واحد بأي فيصل و بأي معيار ،فإذا لم تكن هناك فوارق أو معايير استخدمت طريقة القرعة لإختيار إمام واحد ،وعلى لسان المـــاوردي:

"لا يجوز أن يكون للأمة إمامان في وقت واحد "[6]

في كتاب الأحكام السلطانية و الولايات الدينية يقول مفكرنا السياسي بأنه يعد الإمام م لا الملك هو أساس السلطة [7]، و أن الإمامة عقد بين معنيين ،و يستلزم توافر أركان العقد من العرض والقبول و الإختيار و إلا كان العقد باطلا ،فأهل العقد و الحل عندما يجدون المرشح الأفضل المستوفي للشروط وجب عليهم عرض الإمامة عليه ،فإذا وافق عليها انعقدت البيعة له ، و لزم كافة الأفراد الدخول في الطاعة و إعطاء البيعة أما إذا امتنع عن القبول فانه لا يجوز إجباره عليها **(لأن الإمامة عقد مرضاة و اختيار ، لا يدخله إكراه و لا إجبار ...)**[8] .

1- عدلان عطية،النظرية العامة لنظام الحكم في الإسلام،ص384.
2- عبد الوهاب النجار ، المرجع السابق ،ص24،25.
3- عبد الرحيم العقالي، المرجع السابق ،ص108.
4- عبد الوهاب النجار ،المـــــــرجع الســـــابق ، ص 26.
5- الماوردي،الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ،ص 40.
6- عبد الله بن أحمد قادري، المـــــــرجع الســـــابق ، ص 102.
7- الماوردي، نصيحة الملوك، ص89.
8- الماوردي،الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ،ص 40

تحدث الماوردي أن لصفوة الأمة ممثلة في علمائها من أهل العقد و الحل و لهم دورا فعالا في اختيار الحاكم و أن الحكم منحة إلهية و إنما يقوم على عقد رضائي [1]،و لما نسقط آراءه و أفكاره على عصره السياسي نجد رفض شرعية منح الأمير البويهي جلال الدولة لقب **ملك الملوك** عام 429هـ،على أساس هذه الصفة لا تكون إلا لله سبحانه و تعالى، أن الخليفة يجب أن يكون صاحب السلطات الفعلية [2]،وأما عام 434 هـ لما وقف الماوردي جانب الخليفة العباسي القائم بأمر اله ضد جلال الدولـــة و ذلك لما تدخل الأمير البويهي في مصادرة نصيب الخليفة العباسي من الجوالي (نوع من الضريبة النقدية) و قام الخليفة بإيفاء الماوردي للتوسط لدى جلال الدولة و استرجاع حق الخليفة و أن الخليفة له حق الطاعة [3] .

* خلص الماوردي لأن هناك حاجة ماسة لوضع الأمور في نصابها بتقرير قواعد الإصلاح التي جعلها أساسا للعلاقة بين الحاكمين و المحكومين و دستور أعلى يوجبه العقل و أكد أن الله جلت قدرته ندب للأمة زعيما خلف به النبوة و حاط به الملك و فوض إليه السياسة ،ليصدر التدبير عن دين مشروع ،و تجتمع الكلمة على رأي متبوع فكانت الإماسة لتستقر قواعد الملة و تنتظم مصالح الأمة.

1- موزة أحمد راشد ، المـــــــرجع المـــــابق ،ص243.
2- ابراهيم أيوب، المـــــــرجع الســـــابق ،ص129.
3- نيلة حسن محمد، المـــــــرجع العـــــابق ،ص255.

المبحث الثالث:الحاكم المسلم في فكر الماوردي:

المطلب01: طريقة اختيار أو انتخاب الإمام

يؤكد الماوردي في هذا الموضوع أن اختيار الإمام يحتاج إلى أمرين هما:

أولا : أهل الاختيار:[1]هم أولئك الذين يختارون إماما للأمة ، ولقد اشترط فيهم الماوردي شروطا ثلاثة هي: ضرورة تمتعهم بالعدالة الجامعة، ثم ضرورة أن يكونوا من بين ذوي العلم الذي يتيح لهم التوصل إلى معرفة من يستحق الإمامة ،وأخيرا ضرورة أن يتوفر لديهم رأي وحكمة يؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح وبتدبير المصالح أقوم وأعرف[2].

ثانيا: أهل الإمامة: وحتى ينتصب أحدهم للإمامة ، اشترط الماوردي في ذلك شروطا سبعة [3] وهي:

1- العدالة بكافة شروطها
2- سلامة الحواس من السمع، البصر واللسان ليصبح معها مباشرة ما يدرك منها [4]
3- العلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام[5]
4- سلامة الأعضاء من نقص يمنع من استيفاء الحركة وسرعة النهوض[6]
5- الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية الشعب وجهاء العدو[7]
6- الرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح[8]
7- النسب وهو أن يكون من قريش [9] لورود النص فيه لإنعقاد الإجماع عليه ،ويستند الماوردي في هذا الشرط الأخير لقول النبي صلى الله عليه وسلم " **قدموا قريشا ولا تقدموها**" ،ويؤكد الماوردي على أن هذا النص ليس معه أي شبهة لا منازع فيه ولا قول لمخالف له وما رواه الإمام البخاري في حديثه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**لا يزال هذا الأمر حديث جابر** قال ،قال النبي صلى الله عليه وسلم "**الناس تبع لقريش في الخير والشر**" ، ومن حديث عبد الله بن عمر قال ،قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "**لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان** "وكذلك ما رواه أحمد والطبراني في الكثير ، من حديث عتبة بن عبد ، عن رسول

1- الماوردي ، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ،ص30.
2-رجاني بن محمد المصري ،المرجع السابق ،ص 09.
3- القاضي أبو يعلى الفراء ت 458 هـ ببغداد حنبلي المذهب ،و معاصر لإمامنا الماوردي ،يقول عن أهل الإمامة أن لهم أربع شروط ،الأول قرشي ، الثاني يكون على صفة من يصلح أن يكون قاضيا من الحرية و البلوغ و العلم و العدالة ،ثالثا أن يكون قيما بأمر الحرب و السياسة و أقامة الحدود لا تلحقه رأفة في ذلك رابعا أن يكون من أفضلهم في العلم و الدين ، محمد ابو فارس ، المرجع السابق ،ص 21.
4-الماوردي، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ،ص32.
5-جمال الحسني أبو فرحة،الخروج على الحاكم في الفكر السياسي الإسلامي،القاهرة ،مركز الحضارة العربية،ط1،2004، ،ص77.
6- محمد عمارة ،المرجع السابق ،ص55.
7- رجائي بن محمد المصري،المرجع السابق،ص09.
8- أبو حامد الغزالي،التبر المسبوك في نصيحة الملوك ،ت:شامي خضر ،مكتبة الكليات الأزهرية ،1990، ص97.
9 - قرشي :من كان من ولد قريش بن بدر بن النضر دليل بني كنانة ،و النضر بن كنانة هو قريش فمن كان من ولده فهو قرشي و من لم يكن من ولده فليس بقرشي ، و هو النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار ابن معد بن عدنان ، محمد ابو فارس ، المرجع السابق،ص30.

الله صلى الله عليه وسلم " **الخلافة في قريش**"[1]
إذن الخلافة مختصة بقريش[2] لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم ،وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذلك بعدهم، ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرض بخلاف من غيرهم فهو محجوج بإجماع الصحبة والتابعين من بعدهم[3]

المطلب 02: صفـــــات الإمام:

ذكرها الإمام الماوردي وأكد عليها في مؤلفاته خاصة كتابه الأحكام السلطانية مؤكدا على حاجة الأمة لإمام أو لسلطان أو لخليفة ،وذلك لتدبير شؤون الأمة وحدد لنا صفات الإمام الواجب توافرها [4] :
-الإمام يكون قاهرا برهبته، الأهواء المختلفة وتجمع بهيبته القلوب المتفرقة ،وتنكف بسطوته الأيدي المغالبة، وتقمع من خوفه النفوس المتعادية،لأن من طباع الناس في حب المغالبة على ما آثروه[5] ،والقهر لمن عاندوه ،ما لا ينفكون عنه إلا بمانع قوي ، ورادع مالي ، كما يرى الماوردي أن رهبة السلطان " أشد زجرا وأقوى ردعا" وقد روي حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" **السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم**"[6]
وقال بعض البلغاء ،السلطان في نفسه إمام متبوع ،وفي سريته دين مشروع فان ظلم لعدل أحد في حكم ،وان عدل لم يجسر أجدا على ظلم ،فهذه آثار السلطان في أحوال الدنيا وما ينتظم به أمورها . ثم لما في السلطان من حراسة الدين والدفاع عنه ودفع الأهواء منه وحراسة التبديل فيه ،وزجر من شد عنه بارتداد أ بغى فيه بعناد ،أو سعى فيه بفساد[7].
على ولي الأمر أن يعمل بشرع الله في نفسه وأن ينفذ حكم الله على رعيته ،وعلى الرعية أن يطيعوا ولي الأمر ما كانت طاعته في غير معصية الله تعالى ،ولا يجوز لولي الأمر أن يفرط في تنفيذ شرع الله ولا للرعية أن يأبوا حكم الله [8] حيث قال الله تعالى " **أفلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدون في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما** "[9].

1- عبد الرحيم العقالي ،المرجع السابق ،ص111.
2- كثير من الفقهاء والمؤرخين يقرون بشرط النسب القريشي منهم ابن خلدون والماوردي...، إلا أنه لما ضعف أمر قريش وتلاشت عصبيتهم لما لهم من الترف والنعيم وبما أنفقتهم الدولة في سائر أقطار الأرض ، عجزوا بذلك عن حمل الخلافة وتغلب عليهم الأعاجم وصار الحل والعقد لهم فاشتبه ذلك على الكثير من المحققين حتى ذهبوا إلى نفي اشتراط القرشية على ظاهر ما في ذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم "اسمعوا وأطيعوا وان ولي عليكم عبد حبشي ذو زبيبة" .لمزيد من التفصيل أنظر أبو بكر عواطي ، فكر ابن خلدون وخلفيته الإسلامية مجلة العلوم الإنسانية ، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة منتوري، قسنطينة ، ع16،2001 ،ص ص 43-.50.
3- عطية عدلان ، النظرية العامة لنظام الحكم في الإسلام، ص405.
4- الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، المصدر السابق،ص195
5- محمد ابو فارس ،المرجع السابق ص195.
6- الماوردي،نصيحة الملوك، ص32.
7-محمد رأفت سعيد،المرجع السابق،ص95.
8- عبد الله بن أحمد قادري ،الحدود والسلطان ،جدة،دار المجتمع ،ط3،1986،ص14.
9- القرآن الكريم ،سورة المائدة، الآية 34-35.

كما قال الله تعالى " **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمـــون** "[1]

- فشرع الله تعالى واجب التنفيذ ،وولي الأمر يحكم به ورعيته تسلم به وتطيعه،ويقول الماوردي كيف يرجوا من تظاهر بإهمال الدين استقامة ملك وصلاح حال، وقد صار أعوان دولته أضدادها وساتر رعيته أعداءها ،مع قبح أثره وعظم وزره ،والسعيد من الملوك من وقى الدين بملكه ولم يق الملك بدينه وأحيى السنة بعدله ،ولم يمتها بجوره ،وحرس الرعية بتدبيره ،ليكون لقواعد ملكه موطدا،ولأساس دولته مشيدا ،ولأمر الله تعالى في عباده ممتثلا [2].

- لقد تحدث الماوردي في كتابه درر السلوك في سياسة الملوك مطولا على أخلاق الملك وسياسة الملك ،حيث بين أصول السياسة العادلة التي تبنى على الرغبة والرهبة والإنصاف ،وهي من الأسباب القوية لحراسة المملكة [3].

- سياسة الإنسان لنفسه لأنه إذا بدأ سياسة نفسه كان على سياسة غيره أقدر وإذا أهمل مراعاة نفسه كان بإهمال غيره أجدر ،وقال أنه ينبغي للعاقل أن يطلب طاعة غيره وطاعة نفسه ممتنعة عليه [4] ،أكد على مبدأ السكينة والوقار أحمد من الحذر والإعجاب ،قلة التسرع والصبر والشهامة ،كتمان السر والمشورة[5].

-أن يكون قدوة للرعية فلا يأمر بمعروف إلا بدأ بفعله ولا ينهى عن منكر إلا أمر بتركه ولم يلم أحدا فيمه لا يلوم عليه نفسه ،فان الناس بأخلاق ملوكهم يسنون ،وعلى شاكلتهم يجرون لأنهم العلم المشار إليه والغرض المقصود نحوه [6].

-يعمل الملك على محاسبة نفسه بسبر أخلاقه ويراقب وليه كمراقبة عدوه ، ولا يحدث له الأنسة والانبساط ، بترك التحفظ عند ولي أو نسيب ،فقد قال الماوردي ليكن استحياؤك من نفسك أكثر من استحيائك من غيرك فهذه كلمة كافية في أخلاق الملك الرشيد[7].

- على الملك فعل الخير دائما إما ابتداء من نفسه أو اقتداء بالأخيار من سلفه ، حيث وضح أنه توجد أربعة أوجه للخير عند الناس ،من يفعله ابتداء ومنهم من يفعله اقتداء ،ومنهم من يتركه حرمانا ومنهم من يتركه استحسانا ،فمن يفعله ابتداء فهو كريم ومن يفعله اقتداء فهو حكيم،ومن يتركه حرمانا فهو شقي ،ومن يتركه استحسانا فهو رديء[8].

- ليكن ما يخل من جميل الذكر وحسن السيرة ، إماما يقتدى به الأخيار ومثالا يزدجر به الأشرار، فان ذلك أربح بضائعه يوم معاده وأنفع ما يخلفه لمن اقتدى به فان الله تعالى ولي توفيقه وتسديده وكفيل معونته وتأييده[9].

1- القرآن الكريم ،سورة المائدة ،الآية 34-35..
2- عبد الله بن أحمد قادري ،الحدود والسلطان ،جدة،دار المجتمع ،ط3،1986،ص14.
3- الماوردي ،درر السلوك في سياسة الملوك، ص 90.
4- عطية عدلان ، النظرية العامة لنظام الحكم في الاسلام ص399.
5-صلاح الدين نوار ، المرجع السابق،ص 19. 6
6-الماوردي ، درر السلوك في سياسة الملوك ، ص 85.
7- صلاح الدين محمد نوار ، المرجع السابق،ص22.
8- محمد بهاء الدين ، المصدر السابق ،ص19.
9- الماوردي ، درر السلوك في سياسة الملوك ، ص ص 124-126

المطلب03: واجبات الملك والرعية

أولا:واجبات الملك وحقوق الرعية:

عرض علينا مفكرنا الماوردي واجبات الملك وسياسته الخاصة والعامة والجند وهي كثيرة وأجملها فقال:(**نجمع ما يجب عليه من ذلك ، ونفسره وندل عليه ونبين عن وجهه الصلاح فيه في عـــــــشر خصال)** [1]وهي كالتالي:

الأولى: تشمل الخاصة والعامة وهي الحمل على ظاهر الشريعة والحث عليها والترغيب فيها ،وإظهار كرامة المتدينين عليه ،وجلالتهم عنده والمنع من إظهار الفساد والفجور من الميسر ،وشرب الخمور وإظهار السكر، والفسوق والقذف والنياحات الفاحشة على الموتى وكل محرم ومكروه في الدين ،وما يدخل في أبواب الحسنه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

الثانية: حماية بيضتهم وصيانة حوزتهم ومجاهدة أعدائهم وبشغلوا بمكاسبهم ومساعيهم وبتهيأ لهم عمارة المملكة [2].

الثالثة: من واجبات الملك في سياساته الخاصة و العامة قمع الفساد فيهم وشغلهم عنهم بقتل ،صلب أو نفي أو حبس أو قطع ، على ما جاءت به الشريعة في الكتاب و السنة و ان لا تحمله الرقة لهم ،و الميل إلى بعضهم على المحاباة فيها تم لا يجب ان لا يتعدى حدود الله وما أمر به تعظيما للعقوبة و تفخيما لها

الرابعة : أن يحكم بينهم في مظالمهم و دعاويهم وسماع شهاداتهم بكتاب الله عز وجل وسنته وأمره (ص) وما يوجبه الحق و الحكم [3].

الخامسة :

أن يعرف طبقات الناس و مراتبهم من أبناء الملوك و الإشراف و ذوي الأنساب و الاحساب و أولادهم و العلماء ...،وهكذا يؤثر على كل طبقة منهم حقهم على مقادير أسبابهم ومراتبهم من البشر و التقريب و الإرفاق و الترتيب فان ذلك مما يحرضهم على التسابق في طلب الخير و التباهي في نيل الفضل فيماهم فيه فيكون ذلك سببا لانتظام أمورهم وطيبة أنفسهم[4].

السادسة:

أن يضع العامة ظلمه وظلم أصحابه و حاشيته ويقطع طمعه و طمع أصحابه عن أموال المسلمين وفروجهم و إشعارهم و ابشارهم :و ينصف لهم من نفسه لما في الظلم من فساد و في خلافه من الصلح الماوردي لما قال أن الرعية إن ظلم بعضها بعضا كان السلطان هو المفزع و المستغاث و الملتجأ و إذا هو ظلم لم يكن فوقه يد قابضة فيصير ذلك عادة يصعب انتزاعها [5].

السابعة:

وهي من صواب السياسة وحكم التدبير وبليغ التقدير أن يجعل على الرعية عيونا ممن يداخلون طبقاتهم و جواسيس يتجسسون إخبارهم ويتبعون أنباءهم ولا سيما في مواضع الظنة و التهمة ويجتهد في أن يحمل ذلك السر من يامن من ناحيتهم ويعلم أماناتهم [6].

1- الماوردي، تصيحة الملوك.ص35.
2- المصدر نـــــفسه ، ص36.
3- الماوردي ،درر السلوك في سياسة الملوك ، ص 114.
4- صلاح الدين محمد نوار ،المرجع السابق ،ص ص 21-23
5- محمد ضياء الدين الريس،المجع السابق ،ص322.
6- صلاح الدين محمد نوار، المرجع السابق ،ص22.

الثامنة:
هي أن يسهل حجابه ويلين في الاذن جانبه ويتقدم إلى حاجبه و بوابيه لكي لا يمنع عنه صاحب خبر ،و لا متظلم و لا متنصح يرد الباب في وقت جلوسه حتى يأذنوا له أو يرفعوا خبره من غير تأخير فان من الأمور أمورا يكون في تأخيرها فساد كبير وقلق عظيم ، ومن كبرياء العدل و النظر للرعية هي أن الخلاصة أن إذا علموا ذلك وشعروا به قلت إطماعهم في الرعية واضطهادهم وظلمها ،هكذا يسلم من مكايد الوزراء و استبدادهم بالسلطات دونه وتحرز من فلتات الحوادث وبغتات الأعداء [1].
التاسعة: هي أن لا يجعل الملك بحثه عن الأمور وإطلاعه عليها من هذه الجهات المذكورة وبهذه الأسباب المعدودة من خاصته وعامته وجنده ورعيته لعبا ولهوا لمعرفة الحقائق وقضاء الحقوق وإثابة المحسن وعقوبة المسيء وسد الخلل وقمع العدو وتدبير أمور العدو[2].
العاشرة: هي أن لا يسلط الرعية والعامة بعضها على بعض، ولا يجعل في المملكة آمرا غيره ،وغير خلفائه ،فانه لا أحد أسوء ولا أجفى مقدرة من العامي إذ نال رئاسة أو ولي ولاية ، وربما إذا نال ذلك حسده من هو مثله وطمع في مرتبته من هو شكله ،لأنه هذه سيؤدي هذا إلى مؤونة على السلطان عظيمة ،وجناية على المملكة جسيمة[3].
ويلخص الماوردي واجبات الملك في عبارته الواردة في كتاب نصيحة الملوك " ثم يجب على الملك أن ينوي بذلك كله إقامة الدين والائتمان بأمر الله في التأدب بأدبه والرغبة فيما عنده فانه إن ذلك سدده ووفقه للصواب ،وأرشده للسداد وما عند الله خير للذين امنوا والذين هم محسلون [4].

ثانيا : <u>واجبات الرعية وحقوق الملك:</u>
لقد أكد على هذا الماوردي في كتابه نصيحة الملوك فقال: **(هي الطاعة والنصيحة والموازاة وأداء الأخرجة والموزونة ،وجزية أهل الذمة ،وزكاة أهل الملة ...)**[5] ،حيث تكلم عن الطاعة أنها واجبة عليهم بشريطة العدل ، والوفاء بالعهد والرحمة ، واستند لقول النبي صلى الله عليه وسلم "إن لقريش عليكم حقا ما إن استرحموا وحموا ،وان حكموا عدلوا ، وان عاهدوا أوفوا ، فمن لم يفعل فعليه لعنة الله ، والملائكة والناس أجمعين ، ولا يقبل منه صرف ولا عدل"[6]
كما أكد عل واجبات الرعية وحقوق الملك في كتابه درر السلوك "كف ألسنتها عن ما رآه في اجتهاده، وأوجب عليها طاعته وألزمه الانقياد لحكمه وأمرهم أن يتصرفوا بين أمره ونهيه[7].
ثالثا : <u>مهام الإمام وحقوق الأمة:</u> لقد حدد الماوردي عشرة مهام يجب على الإمام القيام بها ،وهي في المقابل حقوقا للأمة عليه وهذه المهام[8] هي:
1-حفظ الدين على أصوله المستقرة والضرب على أيدي المبتدعة المنحرفين .
2-تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين ،وقطع الخصام بين المتنازعين وانصراف المظلومين.
3- وجوب إقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك ، وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك [9].

1- عبد الرحيم العقالي ،المرجع السابق ،ص109.
2- الماوردي ، المرجع السابق ص38.
3- عطية عدلان ، النظرية العامة لنظام الحكم في الإسلام ، ص 400.
4- الماوردي ، درر السلوك في سياسة الملوك، ص 115.
5- الماوردي ،نصيحة الملوك، ص39.
6- محمد عبد القادر، المرجع السابق، ص358.
7- الماوردي ، درر السلوك في سياسة الملوك،ص117.
8- الماوردي نصيحة الملوك ، المصدر السابق ،ص 40.
9- الماودي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص24.

4- حماية الشعب من التغرير بالأنفس والأموال.
5- تحصين الثغور بالعدة المانعة ، والقوة الدافعة، حتى لا تظهر الأعداء بغرة ينتهكون فيها محرما أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دما .
6-جباية الفيء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصا و اجتهادا من غير خوف ولا فسق.
7- جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة لقيام حق الله تعالى في إظهاره على الدين كله [1] .
8-تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير ، ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير[2].
9-استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء فيما يفوضه إليهم من الأعمال ويكلهم إليهم من الأهوال ، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة، والأموال بالأمناء محفوظة .
10- على الإمام أن يباشر بنفسه الإشراف على الأمور والأحوال لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة،وألا ينشغل بأهوائه وميوله وملذاته عن تصريف أمور الدولة [3]، ويستدل بالقرآن الكريم ، قائلا بقوله تعالى "**يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله** "[4].

ما يجب على الرعية للإمام: الطاعة والنصرة ما لم يتغير حاله .
واجبات الأمة: يقول مفكرنا الماوردي أنه إذا قام الإمام بالمهام المطلوبة منه فان الرعية عليها أمرين:
الأمر الثاني : واجبات الطاعة أمام الإمام.
الأمر الثاني: واجب نصرة الإمام[5].
معاونوا الإمام: يرى الماوردي في ضوء الأمور والمهام الجسام المطلوبة من الإمام أنه في حاجة أكيدة لمن يعاونه في تدبير شؤون الأمة والدولة ولقد قسم الماوردي هؤلاء المعاونين إلى أربعة أقسام هي:
1- من تكون ولايته عامة في الأعمال العامة وهم الوزراء.
2- من تكون ولايته عامة في الأعمال الخاصة وهم أمراء الأقاليم والبلدان.
3- من تكون ولايته خاصة في الأعمال العامة وهم كقاضي القضاة ،ونقيب الجيوش، وحامي الثغور، ومستوفي الخراج وجابي الصدقات.
4- من تكون ولايته خاصة في الأعمال الخاصة وهم كقاضي بلد أو إقليم أو مستوفي خراجه أو جابي صدقاته أو حامي ثغرة أو نقيب جنده [6].

خلص الماوردي لأن هناك حاجة ماسة لوضع الأمور في نصابها بتقرير قواعد الإصلاح التي جعلها اساسا للعلاقة بين الحاكمين و المحكومين و دستور أعلى يوجبه العقل و أكد أن الله جلت قدرته ندب للأمة زعيما خلف به النبوة و حاط به الملك و فوض اليه السياسة ليصدر التدبير عن ديـــــن مشروع و تجتمع الكلمة على رأي متبوع فكانت الإمامة لتستقر قواعد الملة و تنتظم مصالح الأمة.

1- عبد الرحيم العقالي، المرجع السابق ، ص108.
2- إبراهيم بن يحي خليفة،المصدر السابق، ص149.
3- صلاح الدين محمد نوار ، المرجع السابق ، ص22.
4- القران الكريم ،سورة ص ، الآية 26.
5- موزة أحمد راشد، المرجع السابق ،ص 298.
6- الماوردي ، نصيحة الملوك ،ص 41.

الفصل الثالث: الوزارة عند الماوردى(أنواعها وشروط كل منها)

المبحث 01: تطور منصب الوزارة في الإسلام ومكانتها

المبحث 02: مفـــــــهوم الوزارة وأنواعها

المطلب 01:مـعنى الوزارة

المطلب 02:وزارة التفويض

المطلب03: وزارة الـــتنفيذ

المبحث 03: مقارنـــــــة بين نوعي الوزارة

المطلب 01: أوجه التشابه و الإلتقاء

المطلب 02: أوجـــــــه الإختلاف

المبحث 04: وصايا ونصائح الماوردي للوزير

الماوردي يعد المفكر الأوفر اهتماما بمجال المؤسسية بين المفكرين السياسيين الإسلاميين وهو لم يكتف بالعموميات في هذا الصدد ولكنه عنى بالتفاصيل المتصلة بالجوانب المختلفة لمؤسسة الحكم، فكان سباقا على غيره من المفكرين السياسيين الإسلاميين والغربيين على حد سواء، وفي مجال اهتمامه الواسع بالمؤسسة كانت عناية الشيخ فائقة بمؤسسة الوزارة لحد انه افرد لها مصنف كامل عنونه كما ذكرنا سابقا« بقوانين الوزارة»، وأبدى تأكيده على مهنة الوزارة وشروطها ومكانتها وأبلغنا بكل تفاصيل منصب الوزارة،و في هذا الفصل سوف نقدم الأهم.

المبحث 01: تطور منصب الوزارة في الإسـلام ومكانتها:

إن منصب الوزارة في الإسلام جاء نظرا لصعوبة قيام الإمام بجميع شؤون الأمة الدينية منها، أو الدنيوية، ومن هنا كان لابد من الإنابة، أي لابد للأمام من أعوان وعمال يعينونه، كما يعهد إليهم بتأدية الوظائف المتعددة التي أقيمت الدولة من اجل أن تؤدى[1].

فمنصب الوزارة إذن لتأدية الوظائف المختلفة وهذا ما يعنيه الماوردي بقوله (لان ما وكل إلى الأمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه، إلا باستنابه ونيابة الوزير المشارك له في التدبير اصح في تنفيذ الأمور من تفردها بها ليستظهر به على نفسه و بها يكون ابعد من الزلل وامنع من الخلل)[2] .

كان للخليفة في أول الأمر يشرف على كل شؤون الدولة بنفسه،وان استشار بعض المقربين إليه، ولكن فيما بعد لم يتمسك الخلفاء كثيرا بهذا الإشراف المباشر لاتساع رقعة الإسلام، بحيث أن الخلفاء كانوا يختارون من يساعدهم في تصريف شؤون دولتهم، وبخاصة الإدارية منها وذلك بين كبار موظفيهم الذين يطلق عليهم لفظة(الكاتب)[3].

ومع قيام دولة الأمويين ومع اتساع المملكة والاهتمام بتنظيم شؤونها اشتدت الحاجة إلى من يشغل هذا المنصب، وسبب أخر قوي وهو أن الخليفة لم يعد يختار من بين الأكفاء، وإنما أصبحت الخلافة وراثية وقد يكون الخليفة قليل التجارب فاحتاج إلى وزير يقف بجانبه ويرشده وينصحه[4] .

والفرق في هذا بين الخلفاء الراشدين وعهد الأمويين أن المستشار أو الناصح كان شخصا معروفا تقريبا في عهد الأمويين كرجاء بين حيوة لسليمان بن عبد الله، أما في عهد الرسول وعهد الخلفاء الراشدين فلم يكن معينا، وإنما كان يستشار من يوجدمن كبار الصحابة [5].

اخرج الترمذي عن أبي سعيد ألخدري قال: قال رسول الله(ص)**(ما من بني إلا له وزيران من أهل السماء، ووزيران من أهل الأرض، فإما وزيراي من أهل السماء فجبريل وميكائيل وإما وزيراي من أهل الأرض فأبو بك وعمر)**، والأشخاص الذين كانوا يترددون على الشام والعراق كانوا يطلقون لقب الوزير على أبي بكر وعمر، وعرف عمرو بن العاص بانه وزير معاوية[6] .

وفي عهد الدولة العباسية وخاصة عهد اتساع رقعة الدولة صار للوزير اكبر مركز حيث كتب المؤرخون أن الوزارة لم تتمهد قواعدها وتقرر قوانينها إلا في دولة بني العباس، أما قبل ذلك فلم تكن مقننة القواعد، وعلى حكم بنو العباس سمي الوزير وزيرا وكان قبل ذلك يسمى كاتبا أو مشيرا [7].

1- نعمان عبد الرزاق السامرائي، المرجع السابق، ص144.
2- الماوردي، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية، ص18.
3- صلاح الدين بسيوني، المرجع السابق، ص279.
4- أبو حاصد الغزالي، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، م سامي خضر، مصر، مكتبة الكليات الأزهرية ،(د ط) ، ص85.
5- المصدر نفسه، ص 89.
6- نعمان عبد الرزاق السامرائي، المرجع نفسه ، ص148
7- الماوردي، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، ص24.

هكذا اعتاد الخلفاء العباسيون ومن جاء بعدهم على أن يستوزر الخليفة رجلا، يفوض إليه تدبير الأمور بحسب رأيه واجتهاده وان يستعين بمن شاء لأداء مهامه، كما يحق له عزل الولاة غير الأكفاء[1]

وكلمة استنابه التي تحدث عنها الماوردي(لان ما وكل إلى الأمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه إلا باستنابة)يقابلها ويؤدى معناها في اللغة الانجليزية délégation ol authoity ويؤكد الماوردي ذلك في كتابه نصيحة الملوك بقوله إن الأعمال لا تستطاع إلا بالوزراء والأعوان[2].

حيث يقول ابن خلدون(اعلم أن السلطان، في نفسه ضعيف يحمل أمرا ثقيلا، فلابد له من الاستعانة بأبناء جنسه)[3].

أكد الماوردي على أن ينيب الأمام عنه أعوانا وعما لا يعهد إليهم بتأدية الوظائف العديدة كثير من العلماء نخص منهم أمام الحرمين الجو يني الذي يقول: ليس من الممكن أن يتعاطى الأمام مهمات المسلمين في الخطة وقد اتسعت أكنافها وانتشرت أطرافها ولا تجد بدا من أن يستنيب في أحكامها[4] ، قال الماوردي عن منصب الوزارة أن قدر السلطان يعلو وذكره يحسن بالوزير الصالح العادل الكفء، والنبي صلوات الله وسلامه، عليه مع جلالة قدره وفصاحته وعظم درجته أمره الله تعالى بمشاورة أصحابه العقلاء فقال تعالى(وشاورهم في الأمر)[5].

وتحتل الوزارة كولاية مكانة هامة في الدولـــة في الترتيب بعد منصب الإمـــامة بل هي تساويه في الوجهة العملية، وقد قيل في ذلك «إن اشرف المنازل الآدميين الرســالة ثم النبوة ثم الخلافة ثم السلطـــنة ثم الوزارة»[6]، والمعروف أن منصب الوزارة في حد ذاته أقدم من الإسلام وقد اقر الإســلام هذا المنصب ووضع له شروطا خاصة، ففي القران الكريم على لسان موسى«واجعل لي وزيرا من أهلي، هارون أخي، اشدد به أزري، وأشركه في أمري»[7]،والوزارة لم تتمهد قواعدها وتقرر قوانينها إلا في دولـة بني العبـــاس فأما قبل ذلك فلم تكن مقننة القـواعد، ولا مقررة القوانين بل كان لكل واحد من المـــلوك إتباع وحاشية فإذا حدث أمر استشاري بذوي الآراء الصائبة[8].

أكد مفكرنا الإسلامي الماوردي على أن استعانة الحاكم بالـــوزراء ضرورية بقوله:**(ليس يمتنع جواز هذه الوزارة)** وقد استند الماوردي في رأيه هذا على دعامتين:

1- صلاح الدين بسيوني، المرجع السابق، ص282.
2- الماوردي، نصيحه الملوك، ص48.
3- ابن خلدون، المصدر السابق، ص77.
4- صلاح الدين بسيوني، المرجع السابق، ص 283.
5- محمد أبو فارس،المرجع السابق ،ص 460.
6- الماوردي، أدب الوزير، ص09.
7- القرآن الكريم، سورة طـــه ،الآية (29-32) .
8- نعمان عبد الرزاق السامرائي، المرجع السابق، ص144.

الدعامة الأولى: ماجاء في القران الكريم من أن موسى عليه السلام، طلب وزيرا يسانده، لما قال اجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي، ليشركه في أمره، فإذا كان ذلك قد جاز بالنسبة للنبوة يكون في الإمامة أجوز، فقد دلت الآية السابقة الذكر على انه لو كان السلطان يستغني عن الوزراء لكان أحق الناس بذلك كليم الله موسى بن عمران، ودلت على إن موضع الوزارة تشد قواعد المملكة[1]

والدعامة الثانية: إن الصالح العام يتطلب وجود وزيرا أو وزراء للحاكم، فان الأمام محمل بمسؤوليات تقتضي أعمالا كثيرة، ولا يستطيع أن يقوم بكل هذه الأعمال بدون انتداب ومشاركة[2]،وهذا ما يعبر عنه الماوردي بقوله: **(ونيابة الوزير المشارك له في التدبير اصح في تنفيذ الأمور من تفرده بها، ليستظهر به على نفسه وبها، ويكون ابعد من الزلل وامنع من الخلل)**[3]

وبهذا يتضح لنا أهمية استوزار الحاكم وزراء له من اجل معاونته في إدارة شؤون الدولة، فالوزارة أمر لازم للحاكم، كما يتضح لنا أيضا أن الوزارة وظيفة قديمة كانت للأنبياء فما من نبي إلا وكان له وزير، فالوزير الصالح سر الملك ومدبر أمره وبه عمارة الولايات والمدائن[4]

والوزير يجب أن يكون ساكنا متمهلا شجاعا واسع الصدر حسن المقال مليح الوجه مستجيبا صامتا حيث يحسن الصمت ومتكلما إذا حسن الكلام ومع ذلك يجب أن يكون تقيا حسن المذهب ليطهر نفسه وينفى عنها كل ما لا يليق، وكل ملك كان وزيره له محبا وعليه مشفقا كان ذلك الوزير كثير الأعداء وكان أعداؤه أكثر من أصدقائه [5].

حيث أن البرامكة [6] على عهد الدولة العباسية لم يوجد لهم في الدنيا نظير في الكرم والعطاء وبذل المعروف والسخاء، وكان تحت حكمهم الولايات الوافرة المرتفعات وبعد انقراضهم فسدت أحوال الوزراء، ولم يبق لخدمة الملوك رونق ولا نضارة إلى أن اوجد الله تعالى بركات آل سلجوق ووصلوا إلى درجة الوزراء المتقدمين وارفع ، بحيث انه لم يبق احد في الدنيا من أهل الفضل والأدباء وأبناء السبيل الغرباء من شريف ووضيع إلا هو مشمول بإحسانهم[7].

1- أبو حامد الغزالي، المصدر السابق، ص90.
2- الماوردي، أدب الوزير، ص54.
3- صلاح الدين بسيوني، المرجع السابق، ص 286.
4- أبو حامد الغزالي، المصدر السابق، ص 90.89.
5- ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، ج 1، الحياة الدستورية، لبنان، دار النفائس، د ط ، ص 412.
6- البرامكة:هم أسرة وصلت لخدمة الدولة العباسية أواخر القرن الثاني للهجري ،أصلهم يرجع لبرمك و هو رجل مجوسي من مدينة بلخ ،تدخلو في شؤون العباسيين شيئا فشيئا خاصة بوصول الخليفة هارون الرشيد للحكم و تعيينه ليحيى بن خالد البرمكي وزيرا للتفويض ،و ظلت الأسرة تعمل بأمانة في خدمة الدولة حتى نكبهم هارون الرشيد أحب الخلفاء اليهم ،أنظر ،إبراهيم أيوب ،المرجع السابق ،ص ص 63-70 .
7- الماوردي، أدب الوزير، ص 55.

وكان الوزراء في العصر العباسي الأول يخافون على أنفسهم من بطش الخلفاء بهم فكان كل منهم يتجنب أن يسمى وزيرا بعد أن مات «أبو الجهم» وزير السفاح على يد الخليفة المنصور، لان المنصور كان يحقد عليه، فلما أحس أبو الجهم بالسم قام لينصرف فقال له المنصور: إلى أين؟، قال إلى حيث بعثتني يا أمير المؤمنين [1].

ونجد ان الوزير بلغ منتهاه في عهد الخليفة هارون الرشيد حين قال لوزيره يحي بن خالد البر مكي:«قلدتك أمر الرعية وأخرجته من عنقي إليك، فاحكم في ذلك بما ترى من الصواب» [2] ،أما في العصر العباسي الثاني أين ضعفت الخلافة العباسية فادى ذلك إلى ازدياد نفوذ الوزراء واشتداد المنافسة على الوزارة، ومن ثم تفشى الدس وانتشرت الرشوة ابتغاء الوصول إلى كرسي الوزارة [3] .

أما في عهد المقتدر اضطربت أمور الدولة العباسية بسبب سياسته في تعيين وزرائه وعزلهم،حيث تقلد الوزارة في عهده نحو اثني عشرة وزيرا، عزل بعضهم مرارا، كما انه اعتمد على وزراء ضعاف، وهكذا لم يبق للوزراء شيء من النفوذ، واقتصرت أعمالهم على الحضور إلى دار الخلافة في أيام الموكب مرتدين السواد، متقلدين السيوف والمناطق وغيرها من شعار الوزارة، وأصبح تعيين الوزراء وعزلهم بيد أمير الأمراء [4] .

ولما استولى بنو بويه على بغداد عام 334هـ ، قضوا على نفوذ الخلفاء وزال نفوذ الوزراء لان بني بويه حلو محلهم[5]، وصارت الوزارة من جهة بنو بويه والأعمال إليهم، واتخذ بنو بويه لأنفسهم وزراء استعانوا بهم في إدارة شؤون الدولة، ومن أشهر وزراء بغداد في عهد سيطرة بني بويه.«أبو الفضل بن العميد»،و «الصاحب بن عباد»[6].

وإذا رشح شخص للوزارة في عهد الدولة العباسية أرسل إليه الخليفة اثنين من الأمراء يحملان كتاب الخليفة إليه، ويسير إلى دار الخلافة ثم يمثل بين يدي الخليفة ثم ينصرف إلى حجرة أخرى ليرتدي لباس التشريف ثم يمثل به أمام الخليفة فيقبل يده وينصرف، فإذا بلغ الباب الغي حصانا مزينا في انتظاره فيمتطيه ويذهب به إلى دار الوزارة وقد سبقه كبار الموظفين والقواد ورجال البلاط وحجاب القصر والمولى، فإذا وصل ترجل وسط مظاهر الاحتفال ثم يقرأ سجل تعيينه[7] .

1- ابراهيم أيوب ،المرجع السابق،ص 147.
2- علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 562.
3- حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص450.
4- نبيلة حسن محمد، المرجع السابق، ص215.
5- علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص563.
6- صلاح الدين بسيوني، الوزارة في الفكر السياسي، دراسة مقارنة، القاهرة، دار قباء، (د ط)، 2000، ص41.
7- ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 413.

وكانت حكومة الخليفة تعرف باسم« **ديوان العزيز**» وكان الوزير أو بعبارة أدق رئيس الوزراء يشرف على هذا الديوان، ويلقب بلقب وزير ديوان العزيز وكان رؤساء الدواوين المختلفة يلقبون أحيانا بالوزير ولكنهم كانوا على الدوام تابعين لهذا الوزير الذي كان على رأس الحكومة[1].

وانقسمت الوزارة في عهد العباسيين إلى وزارتين الأولى **وزارة التنفيذ** وهي التي تكون فيها مهمة الوزير تنفيذ أوامر الخليفة وعدم التصرف في شؤون الدولة من تلقاء نفسه بل كان يعرض امور الدولة على الخليفة ويتلقى أوامره فيها ولم يكن الوزير إلا وسيطا بين الخليفة ورعيته [2].

أما الوزارة الثانية و هي **وزارة التفويض** وهي أن يعهد الخليفة بالوزارة إلى رجل يفوض إليه النظر في أمور الدولة والتصرف في شؤونها دون الرجوع إليه ولم يبق للخليفة بعد ذلك إلا ولاية العهد وسلطة عزل من يوليهم الوزير[3].

وكان الوزير على عهدالدولة العباسية واسطة بين الخليفة والرعية وعليه تنفيذ رغبات الخليفة وأوامره واسداد النصح إذا ما استأنس برأيه في أمر من أمور الدولة، وللمحافظة على سمعة الخليفة عند رعيته، ومن هنا نقف على مبلغ، ضعف الوزير أيام الخلفاء العباسيين في العصر العباسي الأول كما نقف على خطورة مركز الوزراء إذ كانوا معرضين للقتل إذ ما تغير عليهم الخليفة على رغم ما كان يظهر به الوزير في عيون الناس من هيبة[4].

1- علي إبراهيم حسن، المرجع السابق ، ص 560.
2- ظافر القاسمي، المرجع السابق ، ص 414.
3- نبيلة حسن محمد، المرجع ، السابق ص 214.
4- إبراهيم أيوب، المرجع السابق، ص 105.

المبحث 02: مفهوم الوزارة وأنـواعها

المطلب 01::معنى الوزارة :

الوزارة اسمها مشتق من معناها هذا ما يقوله الماوردي ويذهب إلى أن اسم الوزارة مختلف في اشتقا قه على ثلاثة أوجه[1]:

الوجه الأول: انه مأخوذ من الوزر وهو الثقل لأنه يحمل على الملك أثقاله ومنه انه ورد في آيات القران الكريم كلمة أوزار، وكلمة وزر.

الوجه الثاني: مأخوذ من الوزر وهو الملجأ وفي هذا المعنى ما ورد في القران الكريم أن معنى وزر ،هو ملجأ، وقال الماوردي موضحا معنى الوزر، لان الملك يلجا إليه مستعينا برأيه ومشورته[2].

الوجه الثالث: انه مأخوذ من الأزر وهو الظهر لان الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بالظهر، والأظهر انه من المساعدة والمعاونة، روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي(ص) قال إذا أراد الله بالأمير خيرا جعل له وزير صدق إن نسى ذكره، وان أراد به غير ذلك جعل له وزير سوء أن نسى لم يذكره وان ذكر لم يعينه[3].

ويذكر مؤرخنا المعروف **ابن خلدون** أن اسم الوزارة يدل على مطلق الإعانة فان الوزارة مأخوذة أما من الموازرة وهي من المعاونة، أو من الوزر هو الثقل وهو راجع إلى المعاونة المطلقة ،والموازرة التي وردت هنا ترجع بدورها إلى القول بالاشتقاق من الأزر أي الظهر وهو احد الأوجه الثلاثة الأولى[4].

ويقول في كتابه الأحكام السلطانية و الولايات الدينية أن جميع المعاني المشتقة من حكمة وزر نتيجة إلى أن الحاكم ليس له أن يكون مستبدا وحـــده بأمور الدولة [5].

أوضح الماوردي أنواع الوزارة: فقال بوجود نوعين من الوزارة[6] ،وهذا ناتج أصلا من تفريقه بين نوعين من الإنابة: الأولى إنابة الـتفويض والثانية إنابة الـتنفيذ[7] .

وفي كتاب الأحكام السلطانية للماوردي نجد انه قال:**(عمال التنفيذ نياب وعمال التفويض ولاة)** ذلك ان التفويض ولاية لا تمنح إلا بعقد، أما التـنفيذ فمجرد انتداب[8] ولا يحتاج إلى تقليد بل يكفي فيه الإذن ومن هنا

1- صلاح الدين بسيـوني، الوزارة، ص46.
2- المـــــاوردي، أدب الوزير، ص09.
3- علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 558.
4- ابن خلدون، المصدر السابق، ص 77.
5- الماوردي، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية، ص41.
6- المصدر نفسه، ص 42.
7 - ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 417

كان تمييز الماوردي بين نوعين من الوزارة وزارة التفويض ووزارة التنفيذ[1]، ووزارة التفويض معناها تفويض شؤون الخلافة إلى وزير يدبرها برأيه، ولا يستشير فيها الخليفة، أي أن الخليفة يملك الوزارة المطلقة وهي عنده **«أكمل الولايات وأتمها لاشتمالها على النظر»**[1] فهي وزارة تامة عامة[2]،

أما وزارة التنفيذ فمعناها أن الوزير ينفذ أمر الخليفة الذي يشرف على جميع تصرفاته، هي وزارة مقيدة خاصة، ووزارة التفويض عند الماوردي أكثر عمله وعمومية كما قلنا أما وزارة التنفيذ فحكامها اضعف وشروطها اقل، وهي أكثر ثقلا وخصوصيته[3].

---

(1) الماوردي، أدب الوزير،ص 11.
(2) احمد شلبي، المرجع السابق، ص 180.
(3) احمد وهبان، المرجع السابق، ص 68.

المطلب 02: وزارة التـــفويض

تعريف وزارة التفويض:

عند أمامنا الماوردي هي أن يستشير الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور فيشاركه التدبير ويعاونه في مباشرة أمور الدولة[1].

هي تجمع بين كفتي السيف والقلم هي أعظم نظر وأنفذ أمرا وقد روى عن النبي(ص) انه قال:**(خلق الله الدنيا والقلم وجعل السيف تحت القلم)**[2].

هذه الوزارة هي استيلاء على التدبير والعقد والحل والتقليد والعزل فإذا كانت وزارة التفويض هي وزارة السيف أي يتولاها رجال الحرب، أرباب السيوف ومن هنا أيضا كانت تسميتها وزارة السيف, ومن غير الممكن أن يتولى وزارة التفويض غير الامام وذلك لسيطرتها على شؤون الأمة الإسلاميـــــة الإدارية والحربية والدينية [3].

ويعرف إمامنا الماوردي أن وزارة التفويض هي«**أن يستوزر الأمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضائها على اجتهاده**»فوزير التفويض هنا يقوم مقام الأمام وهو ليس واسطة مثل وزير التنفيذ ذلك أن وزارة التفويض هي وزارة عامة تامة[4].

ويؤكد الماوردي قائلا:« ويستفاد بهذه الولاية بسط اليد ونفاذ الحكم في امور المملكة والتصرف في أحوال الدولة بما يقتضيه نظره واجتهاده من توليه وعزل وإطلاق وبذل واستخدام وقطع وإعطاء... وتسلط على كل ما للسلطان فعله من أمور المملكة إلا على شيئين فانه ليس له فعلهما. احدهما إقامة ولي العهد والثاني عزل من ولاه السلطان وإقامة فان فعل ذلك وأقدم عليه فانه لا ينفذ ولا يعتبر شرعا، وعليه أن يطلـــــع السلطان بما أمضاه من عمل وما أنفذه من ولاية وتقليد وعلى السلطان أن يتأمل أعمال الوزير وما قد أصدره عن الرأي والتدبير ويتفقد ذلك فما وجده. على وقف الصواب قرره وتركه وما رآه على خلاف ذلك رده واستدراكه»[5].

وزارة التفويض إذن على جانب خطير من الأهمية لان الوزير يكون فيها مفوضا في تدبـــير الأمور برأيه واجتهاده، وولايته عامـــة في كل الأمور، وكافة الأعمال، وللوزير هنا أن ينظر في المظالم ويستنيبها ويجوز أن يتولى الجهاد بنفسه وان يقلد من يتولاه، ويجوز أن يباشر تنـفيذ الأمور التي دبرها وان يستنيب في تنفيذها فالقاعدة عند الماوردي: **(أن كل ما صح من الأمام صح من الوزير)**[6].

1- الماوردي، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، ص 22.
2- الماوردي، أدب الوزير، ص 10.
3- محمد ضياء الدين الريس، المرجع السابق، ص 266،267.
4- موزة احمد راشد، المرجع السابق، ص 246.
5- صلاح الدين بسيوني، الوزارة، ص 55.
6- الماوردي، أدب الوزير ، ص 11.

- **شروط وزارة التفويض:**

هي نفس شروط الأمام عدا شرط النسب ويزداد على هذه الشروط أن يكون الوزير من أهل الكفاءة فيما وكل إليه من أمري الحرب والخراج[1] .

ونذكر شروط وزارة التفويض وهي: العدالة، العلم، سلامة الحواس وسلامة الأعضاء من نقص يمنع استيفاء الحركة، المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو، إلا النسب وحده وهو المعرروف بشرط القرشية، والشرط الزائد هو أن يكون من أهل الكفاية. فيما وكل إليه من أمري الحرب والخراج خبرة بهما ومعرفة بتقليصهما فانه مباشر لهما تارة، ومستنيب فيها أخرى فلا يصل إلى استنابة الكفاءة إلا أن يكون منهم كما لا يقدر على المباشرة إذا قصر عنهم وعلى هذا الشرط مدار الوزارة و به تنظيم السياسة[2] .

وكما ذكرنا أن **شرط النسب القرشي** هو نفسه محل خلاف بين المسلمين حتى بالنسبة للأمام، وهو يعني العصبية والشوكة وان يكون مؤيدا من الكثرة، وقد أصبح هذا الشرط غير ذي بال منذ وقت طويل وبهذا تتطابق تقريبا شرائط الأمامة ووزارة التفويض[3].

وقد اتضح لنا أيضا زيادة شرط لوزارة التفويض على شروط الامامة، وهو أن يكون المرشح من أهل الكفاية فيما وكل إليه من أمري الحرب والخراج أي من حيث معرفة ودراية الأمام بتفاصيل الشؤون الحربية والإدارية [4] ،وكتبت كثير من المراجع والمصادر عن **أوصاف الوزير** نذكر منها:

العفة والاستقامة، كتوم الأسرار، فصيح اللسان....، وجمع بعض شعراء الدولة العباسية هذه الأوصاف على لسان خلفائهم فكتبوا في ذلك أشعار:

بد يهتـــــه وفكرته ســواء إذا اشتـبهت على الناس الأمور

واحزم ما يكون الــدهر يوما إذا أعيــا المشاور والمشــير

وصدر فيـــه للهم اتســـاع إذا ضاقت من الهم تـــدور[5]

أن هذه الصفات التي اشترطها الماوردي ضرورة توافرها في الوزير أي وزير التفويض يتفق معه عليها كثيرون[6]،منهم المؤرخ أبو منصور الثعالبي حيث أكد على أن الخصال التي ينبغي أن تجتـمع في هذا الوزير(التفويض) هي الإسلام والبلوغ، العقل والدولة، ويحتاج أن يكون موصوفا برزانة العقل وجودة الآراء والمعرفة بالسياسة لا تبهره الأمور وان عظمت، ولا تدهشه الآراء والأعمال إذا تكاثـرت، والمؤرخ الطرطوش في كتابه سراج الملوك أكد على أن يكون الوزير ملين الرحمة للخلق، وان يكون معقلا،

1- موزة احمد راشد، المرجع السابق، ص 260.
2- الماوردي، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية، ص 18.
3- علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 546.
4- صلاح الدين بسيوني، الفكر السياسي عند الماوردي، ص 289.
5- أبو حامد الغزالي، المصدر السابق، ص 89.
6- الماوردي، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، ص 18.

وموقع الوزير من الملك موقع الملك من العامة، وكما أن السلطان إذا صلح صلحت الرعية وإذا فسد فسدوا، كذلك الوزراء إذا فسدوا فسد الملك وإذا صلحوا صلح الملك[1] ،وقال انه إذا صلح الوزير صلح السلطان لان في يده زمام الحل والعقد والقبول والرد والنهي والإصر والإثبات ومن هنا كان القول المأثور لا تسال عن السلطان وسل عن وزيره، لذلك نجد الماوردي تشدد في اشتراط شروط معينة فيمن أن ينبغي أن يشغل هذا المنصب[2] وهنا تجب ضرورة استخدام **المنهج المقارن** لنتكلم على ما قاله ميكافللي صاحب كتاب **الأمير**[3] الذي يؤكد على انتخاب وزراء الأمير هو ذو صعوبة كبرى فأما يكون الوزراء صالحين لعلمهم وأما غير ذلك، وأول حكم يصدره الناظر على عقل الأمير ينبه عن صفات الرجال الذين حوله فان كانوا أكفاء وأمناء ثبت عقل الأمير وحكمته وان كانوا عكس ذلك كان الخطأ المرتكب هو اختياره السيئ[4].

وراح الماوردي يؤكد على أهمية وزارة التفويض في كتابه أدب الوزير، وتكلم عن الشروط الدقيقة التي يشترط لها فان ولايتها لا تصح إلا بعقد وصيغة معينة ولا يكفي لها مجرد الأذن، ويجب أن تكون صيغة القولية لها صحيحة لان العقود لا تصح إلا بالقول الصريح، والأمام حين يعقد عقد التفويض فإنما يعقد بالنيابة عن الأمة لا عن نفسه، وبالتالي فان سلطة وزارة التفويض التي تمنح مقتضى هذا العقد تكون سلطة استقلالية وكل المنقادين للمناصب بعقود تفويض، ومنها وزارة التفويض يقفون مع الأمام على قدم المساواة وإنهم جميعا ولاة طالما أنهم جميعا يؤدون حقوق الأمة [5].

والذي يشترط في صيغة التولية لوزارة التفويض **شرطان**:الشرط الأول أن تشتمل على عموم النظر، الثاني على النيابة، فان اقتصر على عموم النظر دون النيابة أو العكس لم تنعقد بذلك الوزارة، ومثال صيغة التولية القانونية أن يقول الخليفة « قد قلدتك ما إلى نيابة عني» وان يقول:« قد فوضنا إليك الوزارة». أما إن قال مثلا -«انظر فيما إلى»-فقط، أو قال « قد قلدتك وزارتي أو الوزارة»[6] فان وزارة التفويض لا تنعقد بهذه الصيغة وتعبير الماوردي عن ذلك كالآتي: فإذا كملت شروط هذه الوزارة فيمن هو أهل لها فصحة التقليد فيها معتبرة بلفظ الخليفة المستوزر لأنها ولاية تفتقر إلى عقد، والعقود لا تصح إلا بالقول الصريح فان وقع له بالنظر وإذن لم يتم له التقليد، ولكن لو قال قد استنبتك فيما إلى انعقدت به الوزارة لأنه عدل عن مجر الإذن إلى ألفاظ العقود وان يقول قد استوزرتك تعويلا على نيابتك فتنعقد من هذه الوزارة، ولو قال قد فوضنا إليك الوزارة صح لان ولاة الأمور يكنون عن أنفسهم بلفظ الجمع ويعظمون عن إضافة الشيء إليهم غير سلونه فيقوم قوله قد فوضنا إليك مقام قوله فوضت إليك وقوله الوزارة مقام وزارتي وهذا أقحم قول عقدت به وزارة التفويض وأوجزه[7].

1- علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 590.
2- الماوردي، أدب الوزير، ص 11.
3- نيكولا ميكيافيللي صاحب كتاب الأمير الذي يحتوي على خطط للتنبأ بما يتطلب الأمر ليكون المرء أميرا أو ملكا و يعتبر الكتاب الرئيسي عن سياسة القوة منذ القرن السادس عشر .
4- ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 457.
5- علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 558.
6- الماوردي، أدب الوزير، ص 12.
7- احمد شلبي، المرجع السابق، ص 185.

الفرق بين الإمامة و وزارة التفويض:

لقد أكد الماوردي على أن وزير التفويض يقوم مقام الإمام طالما أن الاختصاصات بينهما متشابهة إلى حد كبير، ولكن لا يعني هذا أن وجوده يلغي سلطة الأمام أو يعطلها كلية [1] وقد اشترط:

1- على الوزير أن يطالع الأمام بما أمضاه من تدبير وأنفذه من ولاية تقليد لئلا يصير بالاستبداد كالأمام [2]
2- أن الأمام يقوم بتصفح أفعال الوزير وتدبيره الأمور ليقر منها ما وافق الصواب ويستدرك ما خالفه لان تدبير الأمة إليه موكول وعلى اجتهاده محمول [3]
3- يجوز لوزير التفويض أن يحكم بنفسه وان يقلد الحكام وان ينظر في المظالم وان يتولى الجهاد بنفسه وان يقلد من يتولاه وغير ذلك مما يقوم به الأمام [4] .

* وكل ما صح من الأمام صح من الوزير إلا ثلاثة أمور هي:

- ولاية العهد فان الأمام أن يعهد إلى من يرى وليس ذلـــــــــك للوزير.
- إن للأمام أن يستكفي الأمة من الإمامـــــــــــــــة وليس ذلك الوزير.
- إن للأمام أن يعزل من قلده الوزير ليس للوزير أن يعزل من قلده الأمام[5].

1- موزة احمد راشد، المرجع الســـــابق، ص 246.
2- الماوردي، دار السلوك في سياسة المـــــلوك، ص 99.
3- صلاح الدين بسيوني، الفكر السياسي عند الماوردي، ص 293.
4- نعمان عبد الرزاق الســـامرائي، المرجع السابق، ص 146.
5- الماوردي، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، ص 24.

المطلب 03: وزارة التنـفـيذ:

تعريف وزارة التنفيذ: التنفيذ هو رأس الوزارة وقاعدة النيابة وهو الأخص بكفاية القلم في مصالح الملك واستقامة الأعمال ويشمل على أربعة أقسام:

القسم الأول :تنفيذ ما صدرت به أوامر الملك فعلى الوزير فيها **حقان**، احدهما أن يتصفحها من زلل في ابتدائها ويحرسها من خلل في إثنائها ليرده عن زللها باللطف ويقوى عزمه على صوابها بالإخماد، وقد قال أفلاطون«إن رياضة الوزير أن يتأمل أخلاق الملك ومعاملته، فان كانت شديدة فظة عامل الناس بدونها، وان كانت لينة مطلقة عاملهم بأقوى منها ليقرب من العدل في سعيه»[1] 'الحق الثاني هو تحميل إمضائها للوقت المقدر لها، حتى لا يقف فيوحش لان وقوف أوامره توحش، وهو مندوب للتنفيذ دون الوقوف[2].

القسم الثاني: تنفيذ ما اقتضاه رأي الوزير من تدبير المملكة فعليه في إمضائه حقان احدهما: أن يراعي أولى الأمور في اجتهاده وأصوبها والثاني: أن يطالع الملك به أن جلي، ويجوز أن يطويه عنه إن قل، ليخرج من الاستبداد المنفر، ويسلم من الحقد المؤثر[3].

القسم الثالث: تنفيذ ما صدر عن خلفائه على الأعمال التي فوضها إلى آرائهم، ووكلها إلى اجتهادهم، فان تفردوا بتنفيذها أمضاها لهم، ولم يتعقبها ما لم يتحقق زللهم فيها وكان ذلك تنفيذها عائد على العمال دون الوزير، وان وقفوها على تنفيذ الوزير فعليه في تنفيذها حقان: احدهما أن يستكشف عن أسبابها ليعلم خطاها من صوابها والثاني: تقوية أيديهم ونفي الارتياب عنهم، فان ظهور الارتياب محنة [4] .

القسم الرابع : تنفيذ أمور الرعايا على ما ألفوه من عادات ومعاملات واختلفوا فيها حتى ائتلفوا بها[5].

قوانين وزارة التنفيذ: هذه الوزارة حكمها أضعف وشروطها اقل وهي اخص من وزارة التفويض لأن وزير التنفيذ ليس إلا منفذ لرأي الأمام وتدبيره، وهو يكون وسطا بين الأمام وبين الرعايا والولاة، يؤدي عنه أمره وينفذ عنه ما ذكر ويمضي ما حكم. ويخبر بتقليد الولاة وتجهيز الجيوش ويعرض عليه ما ورد من المهام، ليعمل فيه ما يؤمر به فهو معين في تنفيذ الأمور وليس بوال عليها ولا متقلدها [6].

1- الماوردي، أدب الوزير، ص 37.
2- علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 558.
3- محمد أبو فارس، المرجع السابق، ص 367.
4- الماوردي، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، ص 22.
5- ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 444.
6- موزة احمد راشد، المرجع السابق، ص 247.

- واختصت وزارة التنفيذ بأربعة قوانين:

القانون الأول: السفارة بين الملك وأهل مملكته لان الملك معظم بالحجاب فاقتضى أن يختص بسفير محتشم ووزير معظم، يطاع فيما يورده عنه من الأوامر والنواهي، ويهاب فيما يتحمله إليه من المطالب والمباني ليكون الملك لسانا ناطقا وإذنا واعية وهذه السفارة مختصة بقيمة أضعاف [1]، السفارة بين الملك وأجناده، السفارة بين الملك وعماله، السفارة بين الملك ورعيته، السفارة في استيفاء حقوق السلطنة التي للملك وعليه من غير مباشرة قبض و تقيض ويحتاج في هذه السفارة الأخيرة إلى الرهبة فيما يستوفيه الملك والى اللطف فيما ينجزه من الملك، والسفارة الخامسة هي اختيار العمال ومشارفة الأعمال[2].

القانون الثاني: أن يمد الملك برأيه ومشورته، وللوزير أن يستشير فيما يشاور فيه الملك إذا لم يكن سرا مكتوما[3]. وليس لغير الوزير ان يستشير فيما يستشار لوقوع الفرق بينهما من وجهين، الوجه الأول أن الوزير مختص من مصالح الملك بما يقصر عنه من عداه، فألزمه من الاستظهار ما لا يلزم من سواه، الوجه الثاني أن استشارة الوزير عائدة إلى مصالح الملك فعمت واستشارة غيره عائدة إلى رأيه فخصت[3].

القانون الثالث : عناية الملك بالوزير: أكد الساوردى علي أن يكون الوزير عينا للملك ناظرة و أذن سامعة ، ينهى ما شاهد علي حقه ، ويخبر بما سمع علي صدقه ويقوم مقام الملك في مشاهدة ما غاب وسماع ما بعد لتقدمه علي من سواه و عليه في ذلك ثلاثة حقوق[4].

الحق الأول : أن يديم الفحص علي أحوال المملكة حتى يعلم ما غاب عليه .

الحق الثاني: أن يعجل مطالعة الملك بها ولا يؤخرها ، ومن هذا الوجه خالف وزير التفويض في قيامه بتدبير دون المطالعة بها [5].

الحق الثالث : يوضح له حقائق الأمور ويساوي فيها بين الصغير والكبير ولا يمايل قريبا ولا يعظم من الأمور صغيرا ولا يصغر منها عظيما [6].

القانون الرابع من قوانين وزارة التنفيذ هو حرص الوزير علي مصالح الملك حيث أن الوزير يفتدى راحة الملك بتعبه ويقي دعوته بنصبه، فلا يسام ،لأنه لسان الملك إذا نطق وعينه إذا رمق ، ويده إذا بطش[7].

---

1 -الماوردي، أدب الوزير، ص 42.

2- عبد الرحيم ألخقالى، المرجع السابق، ص 109.
3- صلاح الدين بسيوني، الوزارة، ص 45.
4- الماوردي، أدب الوزير ، ص 42.
5- الماوردي،درر السلوك في سياسة الملوك،ص 101.
6- نعمان عبد الرزاق السامرائي،المرجع السابق،ص139 .
7- محمد أبو فارس، المرجع السابق، ص 367 .

أوصاف وزير التنفيذ:

هي سبعة أوصاف كلمنا عنها الماوردي كالتالي :

1-الأمانة حتى لا يخون فيما اؤتمن عليه.

2-صدق اللهجة حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ويعمل فيما ينهيه.

3-قلة الطمع حتى لا يرتشي فيما يلي ولا ينخدع فيتساهل [1]

4-أن يسلم فيما بينه وبين الناس عن عداوة وشحناء فان العداوة تصدع التناصف وتمنع عن التعاطف.

5-أن يكون ذكورا لما يؤديه إلي الخليفة وعنه لأنه شاهد له وعليه.

6-الذكاء والفطنة حتى لا تلتبس عليه الأمور.

7-أن لا يكون من أهل الأهواء فيخرجه الهوى من الحق إلي الباطل[2]

شروط وزير التنفيذ:

ومن هنا لا يشترط في المؤهل لهذه الوزارة شرط العلم بالأحكام الشرعية أو القدرة على الاجتهاد وذلك لان وزير التنفيذ ليس له أن يحكم أو ينفرد بولاية وتقليد، وكذلك لا تشترط الحرية[3] ، ومعنى هذا انه يجوز ان يكون هذا الوزير عبدا غير معتق وهذا تكريم من الإسلام لإنسانية الرقيق في وقت حتمت فيه الضرورات وجود نظام الرق فيما مضى من العصور عند كل الأمم، هذا مع علمنا باصرار الإسلام على توافر شرطي العلم والحرية لمن تكون له ولاية على غيره، وأكد كثير من المؤرخين على انه يعتبر في وزير التنفيذ الأمانة والصدق فانه سفير بين الملك وأهل المملكة وينظر في أمر الرعية ويسمع شكا واهم ويرفع رقاعهم[4] ،هكذا أجاز الماوردي بأن يكون وزير التنفيذ ذميـــا [5].

1-ظافر القا سمي، المرجع السابق ، ص 445 .

2- أحمد شلبي، المرجع السابق،ص .186

3- الماوردي، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، ص 21.

4- أبو حامـــد الغزالي، المصدر السابق، ص 90.

5- الذمي :من أهل الذمة وهم أهل الكتاب من اليهود و المسيحيين الذين استطاعوا الوصول الى بعض وظائف الدولة الكتابية إلى جانب عمل البعض منهم كاطباء و مهندسين ...،ولم تتدخل الدولة في حياتهم الخاصة و ان تدخلت أحيانا في حياتهم الدينية بحدود و قويت الروابط الاجتماعية بينهم وبين المسلمين خاصة على العصر العبـــــاسي خاصة الأعياد والحـــفلات ،إبـــراهيم أيوب ،المرجع السابق ،ص 352،353.

المبحث 03: مقارنة بين وزارتي التفويض والتنفيذ:

المطلب 01: أوجه الالتقاء: رغم وجود اختلافات بين وزارتي التفويض والتنفيذ إلا انه توجد نقاط اشتراك بين الوزارتين فيما يلي:

1- أن يكون الوزير بأعباء الوزارة ناهضا ومقدما للصالح العام على صالح نفسه.
2- أن يكون على الكد والتعب قادرا في السخط والرضي صابرا وليتوصل إلى راحته بالتعب والى دقته بالنصب[1].
3- على الوزيران أن يكونا مخلصا النية في طاعة الخليفة ويكونا سره كعلانيته [2].
4- أن يتوفي الملك ولا يستوفي عليه ويتأول للملك ولا يتأول عليه.
5- أن يقدم حق الله تعالى على حق الملك فلا طاعة المخلوق في معصية الخالق وقد روى عن النبي (ص) : (من أحب دنياه اضر باخرته، ومن أحب آخرته اضر بدنياه فاثروا ما يبقى على ما يفنى)[3].
6- أن يجعل الوزير الله تعالى على سره رقيبا يلاحظه من زيغ في حقه.
7- أن يكون الوزير ضيرا بأحوال الرعية وان يشارف بنفسه الأعمال وعليه أن لا يكل إلى غيره ما يختص بما تسره طلبا للدعة والراحة[4] .

بعدما عرضنا أنواع الوزارة وشروطها، كما ورد عند الماوردي طبعا، نود أن نرى التشابه والتطابق مع نظم الوزارة المعمول بها في الوقت الحاضر، وهذه المقارنة قام بها المؤرخ جلال الدين بسيوني في كتابه **الفكر السياسي عند الأمام الماوردي** حيث أكد انه منصب وزير التفويض يكاد ينطبق على منصب«الوزير الأول»أو« رئيس الوزراء» وفقا لما تعرفه الأمم الحديثة الآن[5]، ووضح ذلك بعدة أدلة سياسية منها:

لا يجوز أن يتعدد، وهذا الوزير مطلق التصرف ويقوم مقام رئيس الدولة وهو عام الولاية والنظر، ويقول الماوردي انه من البين أن نوعا من الصدارة يختص به رئيس الوزراء أو الوزير الأول فهو زعيم الحزب وزعيم المجلس التشريعي على السواء ،وهو أكثر من أي فرد سواه يختص بالمسؤولية، إن عليه أن يقود فريقا وان يقنع زملاء متنافرين بالانسجام وان انجح الوزارات ما قتنت هي تلك التي مكن فيها الرئيس لوزراء أن يفرض إرادته على زملائه بسلطان لا يستطيع عضو سواه أن يدعيه لنفسه، ونود أن نؤكد على انه ليس معنى هذا إن رئيس الوزراء يحق له أن يتخطى زملاءه، فان ذلك يقضى إلى تركيز السلطة مما يعني دواما إن القرارات تصدر عن جهاله [6] .

1- موزة احمد راشد، المرجع السابق، ص 250.
2- احمد شلبي، المرجع السابق، ص 304.
3- الماوردي، أدب الوزير، ص 43.
4- نعمان السامرائي، المرجع السابق، ص 140.
5- الماوردي، أدب الوزير ، ص 44.
6- ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 447.

كما أكد مؤرخ آخر بأنه الوزير الأول يشغل مركزا ملحوظا السلطة بين أقرانه وعليه أن يوالي الاطلاع على الخطوط العريضة للأحداث التي تجرى في شتى إدارات الدولة[1].

أن منصب رئيس الوزراء، أو نظام الوزراء هذا لم يعرف في الأمم الغربية ولم يهتد إلى فكرته رجال الفكر الدستوري في الغرب إلا في القرن السابع عشر، ثم لم تحدد مهمته تمام إلا بعد ذلك، وعلى ذلك يحق لنا هنا أيضا أن نسجل للماوردي ولرجال الفقه الإسلامي الآخر، المد الذي وصل إليه تفكيرهم في المسائل الدستورية والنظم الإدارية فقد توصل الماوردي بفكره العميق ونظره الصائب إلى تصور هذا المنصب الكبير الأثر، وحده بأوصافه وشروطه كما حدد الماوردي أوضاع وسلطات واختصاصات الوزراء الآخرين وذلك قبل الأنظمة والدساتير الحديثة بقرون عديدة ، وهناك بعض الاختلاف بين رئيس الوزراء الحالي ووزير التفويض وهو أن رئيس الوزراء الحالي أو الوزير الأول مـقيد في تفويضه وفي أمور كثيرة برأي مجلس الوزراء[2].

وهذا أيضا واضح في الفقه الإسلامي وهي أن يجعل الوزير أو الوزراء مشركين في النظر على اجتماعهما أو اجتماعهم فيه ولا يجعل إلى واحد منهما أن ينفرد به[3] ، وهذه الوزارة صحيحة وقد اقر الفـقه الإسلامي الاحتكام إلى رأي الأغلبية عند حدوث أي اختلاف أو تباين في الآراء ويعتبر بقية الوزراء المعاليين وزراء التنفيذ من مهامهم تنـفـيذ قرارات مجلس الوزراء، وإمضاء الأحكام، واتخاذ القرارات ويختـص كل واحد من وزراء التنـفيذ بالنظر في ناحـية خاصة، فهذا للمالية وهذا للتعليم وهذا للدفاع. وذلك للعدل، ويعـتبرون حينئذ ولاة على أعمال مختلف وهو نوع من التفويض المخصص، ومن حيث اشتراكهم في النظر في مجلس الوزراء، فإنهم وزراء مفروضون على الاجتماع لا على الإنفراد [4].

وبمعنى آخر يقول جلال الدين بسيوني في كتابه الماوردي رائد الفكر الإسلامي بأنه وزير التنفـيذ يشابه مركزه مركز الوزير في النظام الأمريكي الرئاسي حيث يعد سكرتير لرئيس الدولة مهـــــمته تنفيذ إدارة الرئيس وسياسته، وهذا بخلاف وزير التفويض حيث يشابه مركزه مركز زميله في النظام البرلماني حيث يشترك الوزير مع رئيس الدولة في الحكم وحيث نجد أن الوزارة هي التي ترسم في الواقع سياسة الحكم[5]، ومـما هو معروف في الإسلام أن الوزراء والأمة يسـيرون في أعمالهم وفـقا لقواعد وأحكام الشريعة الإسلاميـــة وهي مصدر التشـريع الحقيقي[6].

1- عطـــــية عدلان، الأحكام الشرعية للنوازل السياسية، ص 372.
2- جلال الدين بسيوني، الفكر السياسي عند الماوردي، ص 305.
3- محمد ضياء الدين الريس، المرجـــــع السابق، ص 264.
4- الماوردي ،ادب الوزيـــــــــر، ص44.
5- موزه احمد راشد،المرجع الســـابق،ص 288 .
6- جمال الحسيني أبو فرحة، المرجع السابق، ص 99.

المطلب 02: نقاط الاختلاف بين الوزارتين:

من حيث أصل التقليد يختلفان في ستة أوجه وهذا حسب ما قاله مفكرنا الإسلامي الماوردي:

الوجه الأول: أن الملك يقلد وزير التفويض في حقوقه وحقوق رعيته ويقلد وزير التنفيذ في حقوقه خاصة دون حقوق رعيته، لان وزير التفويض ينفذ الأمور برأيه ووزير التنفيذ يمضيها بأوامر الملك وعن رأيه[1].

الوجه الثاني: أن وزارة التفويض تفتقر إلى عقد يصح به نفوذ أفعاله ووزارة التنفيذ لا تفتقر إلى عقد لأنه فيها مأمور بتنفيذ ما صدر عن أمر الملك[2].

الوجه الثالث: أن وزير التفويض مأخوذ بدرك ما أمضاه، ووزير التنفيذ غير مأخوذ بركه[3].

الوجه الرابع: أن وزير التفويض لا ينعزل إلا بالقول أو ما في معناه دون المشاركة، لأنه قد تحلل بها مباشرة الأمور ووزير التنفيذ ينعزل بالمشاركة لأنه مأمور

الوجه الخامس، ووزير التفويض لا ينعزل إن كف وترك حتى يستعفى الملك منها لأنه مستودع الأعمال فلزمه ردها إلى مستحقها ووزير التنفيذ يجوز أن ينعزل بعزل نفسه بالكف والمشاركة، لأنه لاشيء بيده فيؤخذ برده[4].

والاختلاف السادس بين الوزارتين هو: إن وزارة التفويض تفتقر إلى كفاية السيف والقلم لنهوضه بما أوحيها، ووزارة التنفيذ غير مفتقرة إليها لقصورها عنه[5].

وإنما يعتبر فيها 6 أوصاف وهي معتبرة في كل مدبر رياسة وهي الأبهة، المنة، الهمة، العفة،المروءة، جزالة الرأي،وقد كان أكثر وزراء الفرس وزراء التنفيذ وأكثر وزراء ملوك الإسلام وزراء تفويض،ووزراء التفويض استسلام ووزراء التنفيذ استمداد [6].

أما الفرق بينهما من حيث الشروط: - الحرية معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ.

- الإسلام معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ،والعلم بالأحكام الشرعية(الاجتهاد) معتبر في وزارة التفويض وغي معتبر في وزارة التنفيذ،المعرفة بأمري الحرب والخراج معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ[7].

1- الماوردي، أدب الوزيـــــر، ص 44.
2- المصدر نفســـــــه، ص 45.
3- نعمان السامرائي، المرجع السابق، ص 148.
4- ظافر القاسمـي، المرجع السابق، ص 447.
5- جلال الدين بسيوني، الوزارة، ص 67-69.
6- علي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 560.
7- الماوردي، أدب الوزيـــــــر، ص 50.

*والفرق بين وزارة التنفيذ والتفويض من ناحية **حقوق النظر** (الاختصاص): فتتضح الفوارق فيما يلي:

1- انه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم وليس ذلك لوزير التنفيذ.
2- يجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاة، وليس ذلك لوزير التنفيذ.
3- انه يجوز لوزير التفويض أن ينفرد بسير الجيوش وتدبير الحروب وليس ذلك لوزير التنفيذ[1].
4- ليس لوزير التنفيذ أن يتصرف في أموال بيت المال يقبض ما يستحق له ويدفع ما يجب فيه، وهذا يجوز فقط لوزير التفويض[2].

كما يتضح للمفكر الإسلامي الماوردي فروق أخرى بين نوعي الوزارة وهي:

- لا يجوز لوزير التنفيذ أن يولى معزولا ولا أن يعزل مولى، ويجوز لوزير التفويض أن يولى المعزول ويعزل من ولاه، ولا يعزل من ولاه الخليفة، وليس لوزير التنفيذ أن يتوقع عن نفسه ولا عن الخليفة إلا بأمره ويجوز لوزير التفويض أن يوقع عن نفسه إلى عماله وعمال الخليفـــــة ويلزمهم قبول توقيعاته [3].
- وإذا عزل الخليفة وزير التنفيذ لم ينعزل به احد من الولاة، وإذا عزل وزير التفويض انعزل به عمال التنفيذ ولم ينعزل به عمال التفويض لان عمال التنفيذ نياب وعمال التفويض ولاة[4].
- كما يجوز لوزير التفويض أن يستخلف نائبا عنه ولا يجوز لوزير التنفيذ أن يستخلف من ينوب عنه[5].

ويتضح إذا أن وزارة التفويض أدق وأكثر شروطا، وفي نفس الوقت أكثر عملا وعمومية، في حين أن وزارة التنفيذ أكثر نقلا وخصوصية ومن هنا كانت الشروط الواجب توافرها في وزير التنفيذ مخففة.

1- نعمان الســـامرائي، المرجع السابق، ص 149.
2- جلال الدين بسيونـــــي، الوزارة، ص 67.
3 - علي إبراهيم حسن، المرجـــع السابق، ص 560.
4 - الماوردي، درر السلوك في سياسة الملوك ، ص 120.
5- صلاح الدين بسيوني، الفكر السياسي عند الماوردي، ص 247.

المبحث 04: وصايا ونصائح الماوردى للوزير:

*طاعة الله وطاعة السلطان:

اجعل أيها الوزير لله تعالى على سرك رقيبا يلاحظك من زيغ في حقه واجعل لسلطانك على سرك رقيبا يكفك عن تقصير في أمره، ليسلم دينك في حقوق الله تعالى وتسلم دنياك في حقوق سلطانك، فتسعد في عاجلتك وأجلتك، فان تنافى اجتماعها لك، نقدم حق الله تعالى على حق الملك، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، حيث قال احد الحكماء كل امرئ يجري من عمره إلى غاية تنتهي إليها هبة اجله، وتنطوي عليها صحيفة عمله فخذ من نفسك لنفسك، وقس يومك بأمسك[1].

*كما وردت نصائح الماوردي في أشبه ما يكون بدستور مكتوب للوزير حيث قال الماوردي في كتابه قوانين الوزارة«**أنت أيها الوزير، أمدك الله بتوفيقه في منصب مختلف الأطراف، تدبر غيرك من الرعايا وتتدبر بغيرك من الملوك،..... تقوم بسياسة رعيتك وتنقاد لطاعة سلطانك فتجمع بين بسطوة مطاع وانقياد مطيع...**»[2].

*كما ذكر الماوردي أيضا«اعلم أيها الوزير انك مباشر لتدبير ملك له رأس، هو الدين المشروع، ونظام هو الحق المتبوع، فاجعل الدين قائدك، والحق راندك، يذل لك كل صعب، و يتسهل عليك كل خطب»[3]. حيث أكد دائما على وصيته للوزير بطاعة الله تعالى.

*الأعوان: بين الاختبار والاختيار:حيث أكد الماوردي على انه يحق على الوزير أن يكون لأعوانه مختبرا، ولأحوالهم متطلعا لأنهم من بين من يسوسهم ويستعن بهم ليعلم ما فيهم من نقص وفضل، وعلم وجهل وخير وشر، وأوصى الوزير بان يعطي للأعوان كل حقه وان لا يقصر بذي فضل وان يعتمد على الجهال، وعليه التفرقة بين الأخيار والأشرار، والحذر من الكذوب [4].

*حيث نجد الماوردي يوظف دائما الأمثال والحكم في وصاياه لكي يقنعه ويوضح له، فقال عدة أمثال منها:من ضيع أمره ضيع كل أمر ومن جهل قدره جهل كل قدر، ذو المروءة يرتفع بها وتاركها يهبط والارتقاء صعب والانحطاط هين، ومثل أخر: أحسن رعاية ذوي الحرمات واقبل على أهل المروءات فان رعاية ذوي الحرمة تدل على كرم الشيمة والإقبال على ذوي المروءة يعرب عن شرف الهمة[5] .

1- الماوردي،دررالسلوك في سياسة الملوك ، ص 100.
2- علي إبراهيم حسن، المرجـع السابق، ص 560.
3- المرجع نفسه، ص 122.
4- جلال الدين بـــسيوتي، الوزارة، ص 107.
5- المرجع نفسه، ص 108.

*كما أكد الماوردي على الوزير أن يقتصر الأعوان بحسب حاجته إليهم، وأعوانه يكونون وفق عمله، فهذا انظم للشمل واجمع العمل وابلغ للاجتهاد وابعث على النصح[2] ،و المشاورة اي يشاور في الأمور من يثق به ويحمل ثلاث خصال: صواب الرأي و خلوص النية وكتمان السر، ولا عار عليه إن استشار من هو من دونه إذ كان بالشورى خبيرا[1].

*الحذر من قبول المدح من المتملقين فان النفاق مركوز في طباعهم، فان نفقوا على الوزير غش نفسه وأوضح الماوري هذه النقطة لما قال«سوق النفاق دائمة النفاق»،و على الوزير أن يكون خبيرا بالرعية مطلعا على أحوالهم، ويبتعد ابتعاد كاملا على الكذب، ويقتصر على الأعوان بحسب الحاجة إليهم[2].

*على الوزير أن يهذب نفسه ويبتعد عن الطمع والجشع، والغضب فقال الماوردي في هذا«لا تجعل لغضبك سلطانا على نفسك، يخرج من الاعتدال إلى الاختلاف فلن يسلم بالغضب رأي من زلل»،والتفريق بين الجد والهزل والحق والباطل[3].

*وقال في شان هذه الوصايا ما يلي: **«اعلم أن الجد والهزل ضدان متناقران، لان الجد من قواعد الحق الباعث على الصلاح، والهزل من مزج الباطل الداعي إلى الفساد، فصار فرق ما بين الجد والهزل، هو فرق ما بين الحق والباطل، وتنافر الأضداد يمنع الجمع بينهما....»**[4].

*الوفاء بالوعد يكون أمر حتمي، لان الوعد حق على الوزير والوعيد حق للوزير على غيره، لذلك لا يجوز نسيان ونفي الوعد، وإذا خلق الوزير الوعد يجب أن يكون هناك عذر حتى لا يهون وعد الوزير ويكون بالتالي نظام الهيبة محفوظا،وعليه أن يكون أكثر من قوله، وزيادة القول على الفعل دناءة وشين وزيادة الفعل على القول مكرمة وزين[5].

على الوزير أن يجعل زمان فراغه مصروف إلى حالتين: الأولى راحة الجسد والاستجمام والحالة الثانية التفكير بعد راحة الجسد واجمام الخاطر فيما قد قدمه الوزير من أفعال وتصرفات في مهمته الوزارية، هل هي صواب أو فيها خطا ليستدرك الخطأ إن كان أو يواصل على صوابه ويجعل هذا قدوة[3]،العزوف عن الشهوات، ونصرة المظلوم والحذر من دعائه، لان الوزير مرصد لحوائج الناس لان بيده أزمة الأمور، واليه غاية الطلب،حرص الوزير على أن يشرف على الأعمال بنفسه[6].

1- الماوردي، أدب الوزير، ص 53.
2- جلال الدين بسيوني، الفكر السياسي عند الماوردي، ص 310.
3- عبد الرحيم ألعقالي، المرجع نفسه، ص 109.
4- احمد وهبان، المرجع السابق، ص 74.
5- الماوردي، درر السلوك في سياسة الملوك، ص 101.
6- المـــــــاوردي، أدب الوزير، ص 54.

*عليه أن يخفض جناحه لمن فوقه وإلا يتكبر على من هو أدنى منه،و أن يقدم الشكر على النعمة وان يصبر على الشدة، وان لا يعول على التهم والظنون، وان يتصف بالتودد [1]، والمشاورة والتواضع وأكد على صفة كتمان أسرار الملك،على الوزير أن يكون قدوة، فصلاح الأمة ينبغي أن يرادف صلاح حال الوزير،فقال الماوردي في كتابه أدب الوزير:«**اجعل صلاح عملك ذخرا لك عند ربك، وجميل سيرتك آثرا مشكورا في الناس بعدل لتقتدي بك الأخيار، ويزدجر بك الأشرار تكن بالثواب حقيقيا، وبالحمد جديرا**»[2].

* اهتم الماوردي كثيرا بالوزير لأنه يحمل الثقل على الملك ويعينه برأيه وتدبيره لهذا وجه إليه مجموعة وصايا ونصائح هامة ليعينه على حسن تأدية أعماله، ويبقى أن الهدف منها أولا وأخيرا منفعة المحكومين وتقوم مجموعة النصائح على قاعدة واحدة هي الحكم لمصلحة المحكومين،عكس **ميكافيللي** الذي يضع الأمير فوق الدين والأخلاق، ونجد الماوردي مفكرنا الإسلامي يلزم الوزير أصول الشريعة ومبادئ الأخلاق الفاضلة وهو بذلك يحرص على وضع الدين والأخلاق فوق الوزير وليس العكس كما فعل ميكافللي[3].

*كذا يتضح للقارئ والمهتم حرص الماوردي على تقدير قيمة العمل والجهد وتحذير وزيره من الانسياق، أي كثرة الأداء بالأقوال والوعود الجوفاء قائلا له: **ليكن فعلك أكثر من قولك، فان زيادة القول على الفعل دناءة وشين**، ويطالب الماوردي وزيره بالتدقيق في اختيار معاونيه في الوزارة من الرجال الأكفاء، راجحي العقول، سديدي الرأي، دون استكثار منهم حتى لا يكون هناك إرهاق لميزانية الدولة أو اضطراب وتنافر في الأعمال[4]،إن الماوردي لفت نظر الوزير إلى ضرورة مباشرته اغلب الأعمال بنفسه، دون اتكال في ذلك، على معاونيه ضمانا لحسن تأدية الأعمال بنفسه وعلى الوزير أن يكون عادلا تقيا، وان يعدل في جميع تصرفاته وأفعاله حتى يسهل انقياد الناس إليه ومن الواجب عليه أيضا، أن يراقب ربه في السر والعلانية ويحاسب نفسه قبل أن تحاسب، فصلاح الأعمال ذخر للإنسان عند ربه، وعلى الوزير أن يحرص دائما على الوفاء بعهوده وتجنب الانغماس في الشهوات حتى لا يصرفه ذلك عن جليل الأعمال، وان يكون شعاره الاعتدال في كل شيء، والحق أن كل هذه الوصايا والنصائح التي يقدمها الماوردي هي أشبه ما تكون بدستور مكتوب للوزراء،وينهى الماوردي نصائحه ووصاياه للوزير قائلا:«**سأختم تحذيرك وإنذارك، واتبع بتبصيرك وأفكارك، بما انذر به الرسول(ص) فهو أوعظ نذير وابلغ تخويف وتحذير**»[5].

تفرد الماوردي في أفكاره عن الوزارة لما أكد للملك أن يستعين بالوزراء في ولايته ،كما نجده قسم الوزارة إلى وزارة تفويض ووزارة تنفيذ، و اشترط في وزير التفويض ما يشترط في الخليفة عدا النسب، ولم يشترط في وزير التنفيذ الإسلام و أجاز أن يكون ذميا سواء كان يهوديا أو نصرانيا، كما أكد في كتابه الأحكام السلطانية أن الإسلام معتبر في وزير التفويض(رئاسة الوزراء) و غير معتبر في وزارة التنفيذ ،هكذا فهم الشيخ أن الإسلام يمنح الذميين في المجتمع الإسلامي حقوقا سياسية عظيمة الشأن ، و اشتهر ذلك على الماوردي و أصبح علما عليه.

1- أبو حامد الغزالي، المصدرالسابق، ص 90.
2- محمد أفت سعيد ، المرجع السابق،ص200.
3- ظافر القاسمي، المرجع السابق، ص 458.
4- الماوردي، درر السلوك في سياسة الملوك ، ص 101.
5- محمد ضياء الدين الريس، المرجع السابق، ص 266.

خاتمـــــــــة:

علينا الغوص في التراث و أعماقه و إعادة هضمه و تمثيله للخروج بثـــــمرته التي تساهم في صناعة النهضة و في معالجة معضلات العصر و الإمام أبو الحسن البصري الذي تنـــاولناه كمحور لبحث سياسي إسلامي هو علم من أعلام الأمة له شأن عظيم يضاهي شأن علمـــــاء السلف الصالح طيب الله ثراهم و ألهب في نفوس الشبـــــاب الناهض من أبناء العروبة حماس الإقتداء بهم.

و الظروف المحيطة بالماوردي و خاصة السياسية منها لـــــها بصمتها على أفكاره و اجتهاداته العلمية و السياسية ،فهو رجل من أبرز رجالات السياسة في الدولة العباسية لذا كانت له المنزلة الرفيعة بين الخلفاء و الأمراء،أين عاش بينهم قابضا على مبادئه الرفيعة.

نجد افكار الماوردي السياسية تتميز بالترابط والتدرج الموضوعي من خلال التفحص لمؤلفاته ابتداء من أدب الدنيا والدين مرورًا بنصيحة الملوك وقوانين الوزارة وتسهيل النـــــــظر وتعجيل الظفر وانتهاءً بالأحكام السلطانية الذي يمثل ثمرة نضوج الفكر السياسي الماوردي، لذلك من يكتفي بقراءة الأحكام السلطانية فقط فهو غير مؤهل للحكم على الماوردي وأفكاره السياسية ما لم يتتبع فكره عن بداياته إلى منتهاه.

- كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية فهو يمثل عصارة فكر الماوردي السياسي وخلاصـــــــة خبراته النظرية والميدانية لمعالجة الوضع المضطرب للأمة في عصر الماوردي في ظل ضعف الخلافة وتـــــسلط البويهيين، فهو من خلال أفكاره عمل على معالجة الاختلالات في سياق البناء الاجتماعي الذي يشملها، ولذلك كانت الخلافة الإسلامية نقطة انطلاق محورية للماوردي باعتبارها الشكل التاريخي للسلطة في الإسلام وهي الشكل المتاح حالياً، ويخشى الماوردي أن يتفرّق الناس إذا بدأ النقاش حول شكـــل السلطة والوقت لا يسعف لإنتاج أشكال جديدة للسلطة، فكان أن سعى لتقويتها واستمرارها بعد تقييمه ونقده الواعي للواقع الذي يعيش فيه، فجاءت أفكاره معبّرة بصدق عـــــال عن إشكاليات ذلك العصر وتضع المعالجات للواقع الـــمضطرب آنذاك،ويُلاحَظ أن كتابه حَفَلَ بالنصائح والتحذيرات من مغبة استمرار الواقع البائس للمجتمع والدولة في العهد العباسي في ظل ضعف الخليفة العباسي وتسلّط الأمير البويهي، ويحرك الـــــماوردي في ذلك حرصه على استقرار السلطة واستمرارها وتخلّصها من كل ما يقعد بها، فمعالجته لقضية الخلافة وبيانه لكل ما ينبغي أن تكون عليه، هو في الواقع تحريض للخلافة لكي ترتفع إلى المستوى الذي يريده لها الشرع والمـــــــجتمع، وتحريض للمجتمع لكي يعود لسابق عهده، لأن ضعف الخلافة واضطراب كيان المؤسسة السياسية جـــــاء نتيجة لتصدع الجسم المجتمعي إلى كيانات وطوائف إلى جانب أن المجتمع كان واد والخلافة في وادٍ آخر.

لذلك وضع الماوردي ستة أسس للحياة الاجتماعية المثلى و كان الدين على رأس الأسس الستة للحـــياة الاجتماعية المُثلى ويعتبره أقوى قاعدة في صلاح الحياة واستقامتها وانتظامها وسلامتها؛ لأنه يصرف النفوس عن شهواتها فالدين كما هو معلوم وسيلة ضبط ذاتية للفرد ووسيلة ضبط موضوعية على مستوى المجتمع، والدين إحدى أهم الوسائل في تدعيم تماسك المجتمع وترابطه، وقد أكدت كثير من الدراســـــات الميدانية والبحوث الحقلية لعدد من علماء الاجتماع والأنثربولوجيا في الغرب دور الدين في ضبط سلوك الأفراد في المجتمع.

و أكد على عامل السلطان القاهر الذي تتألف برهبته الأهواء المختلفة وتجتمع بهيبته القلوب المتفرقة، ويلتقي الناس على طاعته والاحتكام إليه في خلافاتهم وخصوماتهم، فيكون عامل وحدة واجتماع.

تفرد التنظير السياسي للماوردي الذي يتميز أنه ينطلق من البناء الاجتماعي والثقافة السائدة خلال الحقبة التي عاشها واستطاع أن يوظف متغيرات عصره مع سوتها لصالح أفكاره السياسية التي ترمي الوصول **للدولة الإسلامية النموذج** نظريًا وعمليًا.

- وتُعد معالجة الماوردي لعقدة إمـــــارة الاستيلاء التي استعصت على الذين سبقوه أو عاصروه هي إحدى الإضافات المتفردة في فكر الماوردي السياسي، فأمارة الاستيلاء كما يقول الماوردي هي: "أن يستولي الأمير بالقوة على بلاد فيقلده الخليفة أمارتها، ويفوض إليه تدبيرها وسياستها فيكون الأمير باستيلائه مستبدًا بالسياسة والتدبير، والخليفة بإذنه منفذًا لأحكام الدين، فالماوردي أفلح في إعـــطاء إمارة الاستيلاء صبغتها الشرعية وصفتها القانونية وحسم الجدل المتطاول حول شرعيتها استناداً على مجموعة من الحجج أهمها استمرارية الشرعية للخلافة ومركزية السلطة وحفظ حقوق الأمة واجتماع الكلمة على الإلفة، وقـــــد وصف تنظير الماوردي لأمارة الاستيلاء بأنه نقطة مضيئة وإضافة مبدعة في فكر الماوردي السياسي.

وأفكار الماوردي السياسية يلاحظ عليها دائمًا أنها مرتبطة بالواقع المجتمعي وبعيدة عن التهويمات الفلسفية، أو التغيرات التأملية، والدولة عند الماوردي مرتبطة بالمجتمع وتسير في ركابه وتمـــثل انعكاسًا حقيقيًا لما يختلج في داخل المجتمع؛ فالفكرة السياسية عند الماوردي هي نتاج لما يدور في داخل المجتمع **بموضوعية وواقعية مجردة**، والماوردي في كل ما طرح في كتاباته يرمي للوصول إلى نظرية عامة في الحكم يمكـــن تطبيقها عمليًا على الواقع لتضع الحلول لمشكلاته وتنهي الاضطراب الساند فيه؛ لذلك يعتبره الكثيرون واضع **الأسس النظرية للحكم في الإسلام**،فالماوردي في تأسيسه لأفكاره السياسية يجعلها لا تنفك عن نبض المجتمع وليس كما فعل **نيقولا ميكافيلي** الذي جعل لأميره أن يفعل ما يشاء تحت مسوغ(الغاية تبرر الوسيلة).

- وخلاصة ما نخرج منه بعد التعمّق في أفكاره أن الماوردي يهدف إلى معالجـــة النشوء الاجتماعي من خلال الشكل الأوّلي للمجتمع سواء في ما له علاقة بأمور الحياة أو الدين ويمكن أن يوصف ما ورد من أفكار اجتماعية أنه تمهيد لأفكار الماوردي السياسية التي يتوجها في خلاصة فكره في كـــتاب الأحكام السلطانية مرورًا بالكتب الأخرى،نجده ناقش السلوك السياسي والاجتماعي نصحًا وتوجيهًا وإيضاحًا لما يجب أن يكون عليه الملك والوزير في أدبيات السياسة الإسلامية سيما وأن الواقع أيام الماوردي يوضح مدى تردي حـــال الخلافة والوزارة في الدولة الإسلامية إبان التسلط البويهي على الخلافة كما هو معلوم،وتطرّق لمعالجـــة ظاهرة الفساد والاختلال في الممالك وأحوال الملوك وإلزامهم بالعدل ورياضة النفس وتقوى اللـــه ومجالسة العلماء والبعد عن الطمع وغيرها من الصفات التي تضع الـــملك حسب الصورة التي يريدها الإسلام في أدبياته.

- الماوردي مثل مرحلة ناضجة في الفكر السياسي حيث بحث بتأنٍ عن ماهية السلطة وبنيتها وفلسفتها وقوانين صيرورتها، وظهرت آراءه المجردة وقلّت فيها الاقتباسات من الثقافات الأخرى،وتكلم عن الأخلاق التي ينبغي على الحاكم أن يتخلّق بها و السياسة التي ينبغي على الحاكم اتباعها،وبين أربع قواعد لسياسة الملك هي: عمارة البلدان وحراسة الرعية وتدبير الجند وتقدير الأموال، ثم يشدد على الحاكم بضرورة تخيّر الأعوان وتهذيبهم وتهذيب حاشيته وتفقّد أحوال رعيته وتفقده للأحوال العامة، كما أنه أفرد آراءا للجوانب السياسية العملية للملك تخص تعامله تجاه الآخرين من الخاصة والعامة وما يتعلق بتدبير الأحوال والتعامل مع العدو وغيرها.

قدم نظريته التي أكد فيها على أن الإسلام دين و دولة ،عقيدة و شريعة ،إذن لا مجال للعلمانية ،كـــما نستنتج من هذه النظرية أن القرآن و السنة هما مصدر شرعية السلطة ،و الأساس الذي يتم عليه تنظيم سائر الأمور المتصلة بها حال كيفية اعتلائها و ممارستها و علاقة المحكومين بالحاكمين ،كما حملت آراءه فكرة أن الإسلام يرفض تشخيص السلطة و يعتبر ان سائر المناصب السياسية مهما علا شأنها ليس لها مـــن دور إلا الإضطلاع بواجباتها إزاء المجتـــمع ،ذلك أن المنصب السياسي هو تكليف و ليـــس تشريفا حسب قوله .

كما أضاف نصحه للوزير بدلاً من الملك مبتدئاً بتحديد معنى الوزارة، مفرقًا بـــين نوعين من الوزارة الأولى، وزارة التفويض ووصفها بأنها تجمع بين كفايتي الســـيف والقلم وهي أعم نظرًا وأنفذ أمرًا وحدّد مهمتها بالاستيلاء على التدبير والحل والعقد والتقليد والعزل، ووزارة التفويض تشبه في زماننا هذا رئيس الوزراء أو الوزير الأول والثانية هي وزارة التنفيذ وتختص بأربعة أمور هي، السفارة بين الملك وأهل مملكته ومد الملك بالرأي والمشورة وأن يكون عيناً للملك وأن يشكّل حضورًا دائمًا ولا يغيب إذا أريد ولا يسأم إذا أُعيد، وقد أجاز الماوردي تولي أهل الذمة لوزارة التنفيذ دون وزارة التفويض وهذا يوضح مدى التقدّم الكبير في فكره بأن يجتهد في تشريع هذه المسألة ويوجد لها المبررات استنادًا على ما يمليه الظرف الواقع.

فكان من تفرداته في الفكر السياسي إجازته لتولي أهل الذمة لمنصب وزارة التنفـــيذ كما ذكرنا انفًا، فهذا تشريع غير مسبوق من الماوردي استدعى فـــيه كل حصيلته الفقهية والفكرية والاستنباطية ليستخرج للأمة حكم شرعي راعى فيه فقه الواقع ومقتضى العصر، وما زالت الدول المسلمة سيما التي توجد فيها أقليات من أهل الكتاب مدينة للماوردي بهذا الحكم.

- نلاحظ مدى دقة فهم الماوردي لاحتياجات كل زمان، فهو في زمانه كان متطورًا على من قبله وعلى كثير ممن جاء بعده ويكفي أنه كان متفوقًا على ابـــن خـــلدون ،فالماوردي تبنى العصبية القبلية والعصبية الدينية في قيام الدولة بينما اكتفى ابن خلدون بالعصبية القبلية التي يراها الماوردي منطوية على نفســـها وأن حمية القرابة قد يعترضها ما يمنع الألفة ويبعث على الفرقة، لذلك يُشدّد إمامنا على ضرورة اقتران العصبية بالدين لأنه العامل الذي يستطيع أن يروضها ويضعها في الإطار الصحيح .

- ومن أفضل إسهاماته السياسية أنه بعد تشخيص الواقع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يضع الحلول ويقترح البدائل المناسبة لكل إشكالية، وقد لا يسعفه الواقع المؤلم أن يصرح بالداء فيكتفي بالحديث عن الشكل الأمثل لموطن الداء فيعرف المتتبع ما يريده الماوردي.

إن كتابات الماوردي لا سيما السياسية والاجتماعية تحتاج إلى إعـــادة قراءة مرات ومرات، أولاً لمعرفة رموزنا الفكرية والانتصار لها بالتعرف بدقة على فكرها وإسهامها، وثانيًا، للاستفادة من مخزونها المعرفي، وثالثًا لتلهمنا ونحن نتلمّس طريق النهضة والارتقاء، فنرجو أن يكون هذا البحث عصف ذهني نخرج منه بما يفيدنا في مستقبل الأمـــــــــــة.

وكما أكد الكثير من المؤرخين أنه على رجال العلم و السياسة في العالم الإسلامي اليوم الوقوف على ما قرره الإسلام بالنسبة لنظام الحكم أو الدولة فان هذا العالم يمر اليوم بدور انتقال او نهوض و هو يريد أن يحدد وضعه بين التجمعات السياسية في العصر الحديث و يعيد بناء أنظمة وسط نـــظم و مذاهب العصر

الحاضر ،و لكي نفهم حقيقة نظام الحكم الإسلامي أو الدولة الإسلامية يجب معرفة و دراسة النظريات و الآراء التي أعلنت أو دونت حول هذا النظام و الدولة الإسلامية .

ضرورة الاستفادة من الفكر السياسي الإسلامي و الإهتداء به عند ممارسة السياسة و الحكم و الإدارة في الدول الإسلامية و الإفتخار بذلك بين المجتمعات الأخرى ،و خاتمة الكلام (حتى يكون التاريخ دائما شعاعا من الماضي يضئ الحاضر و المستقبل).

الملحق

مفردات معجم الماوردي .

الأصل: القاعدة العامة الجامعة (جـ/أصول)

أصول علم ما: مبادئه العامة وفلسفته.

أصول الاعتقاد: المبادئ الأساسية لعقيدة وما ومقاصدها.

أصول الفقه: المبـادئ الأساسية في الفقه وفلسفة التشريع.

الانتساب الى فرقة أو نزعة: الانحياز الى منهجها وأصولها العامة والاجتهاد في اطار ذلك.

التدسيس: أشد من التلبيس لما فيه من تعمد الكذب والتمويه.

التلبيس: مصطلح نقدي يقصد به اتهام الكاتب بتمويه الحقائق باصطناع الغموض والتعمية.

القدر: حرية الانسان وكونه قادرًا على خلق افعاله مسؤولًا عنها

الخطاب الالهي خطاب الشارع للمكلفين يوحى للأنبياء.

المقصد: (جـ/ مقاصد)

مقاصد الشارع: الغايات التي رسمها للتشريع

المصدر:- صلاح الدين عبد اللطيف،الخوالد من آراء أبي الحسن البصري البغدادي ،في العقل و فلسفة الأخلاق و أدب السياسة و مبادئ الإصلاح الدستوري ،بيروت ،دار الجيل ،ط1 ،1994 ،ص218-224.

الفطنة : ادراك الأمر الدقيق والانتباه اليه.

أهل العلم والتحقيق : الراسخون في العلم.

فترة المحنة: الفترة التي أعلن فيها المأمون اعتناقه مذهب الاعتزال واضطهد المخالفين لذلك من فقهاء أهل السنة.

المنهج والمنهاج : أصول البحث العلمي

الأدب: العمل بمبادئ الأخلاق في السياسة والتمسك بخصال الخير ومكارم الأخلاق. القهر لغة الجبر والحمل على العمل أو الامتناع واصطلاحًا توفير أسباب الأمن وسلطة التنفيذ في إطار احكام الشرع الالهي أو الوضعي دون عسف وجور سلطة القهر : سلطة التنفيذ وتوطيد أسباب الأمن

المعاطاة: تعاطي الفعل والعمل والد رية عليه.

الدنيا : الحياة الاجتماعية.

الماوردية: مذهب الماوردي في اصلاح الحياة الاجتماعية (الدنيا)

الاس: القاعدة الاساسية لكل نظام اجتماعي أو سياسي.

الثقافة: المستوى الفكري المعاصر وما حققه من تقدم وتهذيب والتراث الفكري والخلقي لكل نظام اجتماعي.

الثقافة الاسلامية: ما تحقق من تقدم فكري في مختلف العصور الاسلامية بفضل نزعة الاسلام الشمولية الداعية للعمل بالمنقول والمعقول وتوخي الحكمة والتعايش السلمي بين العقائد الراقية.

الثقافة الانسانية: امزوجة ثقافية ترفدها مختلف الثقافات القومية والأنماط الثقافية.

المجال العقلي: الحقل الثقافي الذي يرفده العقل

المجال النقلي: الحقل الذي ترفده المتون التقليدية والمقدسة كالقرآن الكريم والسنة النبوية في الاسلام.

الانعتاق الفكري: كل ما يسعى الفكر الى تحقيقه أو حققه من تحرر من القيود والضغوط المنافية للضمير المستنير الحي، ولا يتحقق الانعتاق الفكري بتقرير حرية الفكر تقريرًا نظريًا ما لم يلتزم المفكرون العقلانيون بالمعايير الموضوعية غير المنحازة.

حرية الفكر: ما تتكفل به الدساتير من حرية الكلمة والتعبير، وما يطالب به المفكرون العقلانيون من مزيد في هذا المضمار.

حرية الضمير: إزالة مختلف الضغوط التحكيمية التي تكبل الضمير الحي وتحول دون الاعراب الحق عن الحق.

أدب الدنيا: شؤون الحياة الاجتماعية في اطار المثل الاخلاقية والسياسية (مكارم الأخلاق وسجايا الخير).

أدب الدين: كل ما يتكفل بفهم الدين فهمًا سليمًا لا يقتصر على العقيدة من حيث هي صيغ ومراسيم معنية، لما يميط عنه القناع من مكارم الاخلاق المتكفلة بسعادة الانسان الاخروية.

الاتحاد: (١) صيرورة ما زاد على الواحد واحدًا (٢) في بعض النحل المسيحية: اتحاد الكلمة بعيسى

الاخلاق المُرْسلة: التي لم تصقل بالتربية والمعاناة.

الاصلح: في فلسفة المقاصد العمل بما يحقق المصالح الفردية والعامة على أحسن الوجوه واعدلها.

الاستدلال: النظر العقلي بالاستناد الى دليل.

أصول الأخلاق: المبادئ الأساسية للأخلاق وفلسفة الأخلاق.

الأقنوم في المسيحية العنصر من عناصر الالوهية، فالأقنوم أخص من الصفة.

أم العلم: العقل.

الامر: الشأن والحال وما عليه الشيء في ظرف معين

امر الدنيا: شأنها وأحوالها

التأديب: تربية النفس وصقل الشيم.

التراث: كل ما خلفه السلف والأوائل من آثار الفكر والفن، وما دانوا به من قواعد وعقائد، وقد وردت هذه اللفظة لأول مرة في كتاب أدب الدنيا والدين للماوردي باشارته الى تراث الجاهلية، فالتراث هو المرحلة التاريخية للحضارة والثقافة، فإن لفظ الثقافة أعم لانصرافه الى الثقافة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها اما التراث فيخص الثقافة في ماضيها.

التوازن: تكافؤ الأشياء المتقابلة المتواشجة.

التوازن المتسق بين المصالح الفردانية وبين المصالح الجماعية: مصطلح يصور رأي الماوردي في المصالح القائمة على أساس من

الجمع والتوفيق بين مصلحة الفرد (الواحد) ومصلحة المجموع (الجملة)

التجربة: كل حادث يؤثر في نفس الانسان أو ذهنه تأثيرًا ما

التجربة والمعاناة: تفاعل التجربة في نفس الانسان وذهنه تفاعلًا مؤثرًا وهما شرط في حدوث العقل المكتسب.

التربية: ضرورة في تهذيب الأخلاق وغرس حب العدل في النفوس.

الحد: بيان المحدود بما ينبغي عنه الاجمال والاحتمال

الدرك الحسي: الادراك بحاسة من الحواس

الدرك النفسي أو المبتدأ في النفس: التفكير في العلل والأسباب

الذمة: كون الانسان العاقل أهلًا لوجوب الحقوق له ومسؤوليته الخلقية والشرعية

الروية: عدم التسرع في الحكم، أعمال النظر والتأمل في العواقب قبل الاقدام

الشيمة المهملة: غير المصقولة

صناعة الترقيق: صناعة النثر الفني المؤثر في نفس القارئ

العصمة: كون الانسان واجب الحرمة في ذاته وماله فلا يجوز الاعتداء عليه

الكرامة: كون الانسان مكرمًا عند الله

خلافة الانسان على الأرض: كون الإنسان خلق ووُهب العقل ليعدل في الأرض ويشيع فيها الخير والعمران لا ليظلم ويفسد، وتعد نظرية الخلافة على الأرض من أهم منطلقات الفلسفة الاسلامية الأصيلة وهي مقررة بالنصوص القرآنية.

الملة: اتباع دين معين، وفي مصطلح الماوردي أحكام الشريعة

أمور الملة: شؤون الملة الاسلامية وأحوالها.

تدبير شؤون الملة: النظر في شؤونها ورعاية ما تعلق بها من حقوق اقامة أمور الملة رعايتها وحفظها

الرقعة من أرض الخلافة: جزء غير معين المساحة منها.

اليد: من معانيها المجازية القوة والفضل والنفوذ يقال: للمسلمين يد على من سواهم: اي استقلال في أمورهم ومركز مرموق في علاقتهم بغيرهم.

علم الاضطرار: ما أدرك ببداهة العقول ولم يتوجه اليه جحد ولم يحسن المطالبة فيه بدليل واشترك فيه الخاصة والعامة.

العقل: ملكة يدرك بها ما يعلم بالحواس

النظر: (١) نظر العين (٢) مجازًا: نظر العقل

بديهة العقل: ما يدرك دون حاجة الى تقدم دليل

علم الاكتساب: ما يكتسب بالنظر العقلي والاستدلال

المزاج: المركب من طبائع الانسان

(المصلحة أو المنفعة ما فيه صلاح الحياة نقيض المفسدة) (انظر العمل بالمصلحة) مقاصد الشارع

المواضعة: ما تعارف عليه الناس من العادات وقواعد السلوك

المعاناة: التجربة النفسية

المقولات العشر

العلم بالشيء: ادراك حقيقته أو تصورها

علم الاكتساب: ما يكتسب بالنظر العقلي والاستدلال

علم المعقول: (انظر قضية العقل)

علم المنقول: العلوم المستقاة من النصوص الرسمية المروية ويقال له أيضًا المسموع

النظر: لغة الرؤية بالعين الباصرة واصطلاحًا نظر العقل

علم الاضطرار: ما أدرك ببداهة العقول ولم يتوجه اليه جحد، ولم تحسن المطالبة فيه بدليل، واشترك فيه الخاصة والعامة

البديهية: الادراك المباشر دون حاجة إلى دليل

بديهة العقل: ما يدرك دون حاجة الى تقدم دليل

الدليل: ما أوصل الى العلم بالدلول عليه وهو معلوم بالعقل

العقل: أصل وهو الموصل الى الدليل وليس بدليل وحسن بجوهر لطيف ولكنه في نظر قاضي القضاة أكبر قضاة الدولة العباسية منذ عصر الرشيد وكان اليه النظر في أقضى القضاء أول من لقب بذلك الماوردي

كبير قضاة البويهيين.

الولاية: السلطة Pouvoir autorité

الهوى: مختص بالآراء والاعتقادات. ويطلق على كل ميل نفسي مذموم لا يقره العقل لمجانبته الحكمة وكونه مذمومًا والشهود مختصة بنيل الملذات (أدب الدنيا والدين ٣١).

العقل الغريزي يولد مع الانسان بولادته وهو عقل مشترك وبولادته تتقرر أهلية الوجوب حتى إذا تكامل بالرشد تكاملت الاهلية بحصول أهلية التصرف ولاداء العقل المكتسب

ينبوع الادب: مصدر الاخلاق.

قائمة المصادر و المراجع:

أ- المصـــادر:

1. القرآن الكريم.
2. أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، م 12 ، ت: مصطفى عبد القادر عطا ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 ،1997.
3. ـــــ ، تاريخ بغداد ، م 4 ، ت: مصطفى عبد القادر عطا ، بيـــروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 ،1997.
4. ابو حامد الغزالي،التبرالمسبوك في نصيحة الملوك ،ت:شامي خضر ،القاهرة ،مكتبة الكليات الأزهرية ،1990.
5. أبي يعلى الفراء ،الأحكام السلطانية ،ت:محمد حامد الفقي ،لبنان ،دار الكتب العلمية ،2000.
6. تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب السبكي ،طبقات الشافعية الكبرى ،ج2، ت :محمود الطناجي و عبد الفتاح محمد ،القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ،(د ط) .
7. ـــــ ، طبقات الشافعية الكبرى ، ج4، ت: محمود الطناجي وعبد الفتاح محمد ، القاهرة ، دار احياء الكتب العربية، (د ط).
8. ـــــ ، طبقات الشافعية الكبرى ، ج5 ،ت: محمود الطناجي وعبد الفتاح محمد، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، (د ط).
9. جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء ، (د ت) ، مصر ، دار الكتب المصرية ، (د ط).
10. خير الدين الزركلي ،الأعلام ،قاموس تراجم ،ج5، بيروت ، دار العلم للملايين ،ط5 ،1980 .
11. شمس الدين أبو العباس ابن خلكان ،وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان ،ج2، ت:احسان عباس ،بيروت ،دار التراث ،(د ط).
12. ـــــ ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ج1، ت:احسان عباس ، بيروت ، دار التراث ،(د ط)
13. عبد الحي ابن العماد الحنبلي ،شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، م5 ،ت :عبد القادر الأرناؤوط و محمود الأناؤوط ،بيروت ،دار ابن كثير ، ط1 ،1989.
14. عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون ، المقدمة ،ج1 ، بيروت ، دار العلم ، (د ط) .
15. علي بن أحمد ابن الأثير ،الكامل في التاريخ ،م 8، م:يوسف الدقاق ،بيروت ،دار الكتب العلمية، ط4،2003.
16. ـــــ ، الكامل في التاريخ، م9، م: يوسف الدقاق ،بيروت ،دار الكتب العلمية، ط4،2003.
17. علي بن محمد بن حبيب البصري أبو الحسن الماوردي ،الأحكام السلطانية والولايـــات الدينية،(د ت)،بيروت ،دار الكتب العلمية ،1978.
18. ـــــ ، المضاربة ، من التراث الإسلامي في علم الاقتصاد ، ت : عبد القادر حواس ، مصر ، دار الوفاء ، ط3، 1989 .
19. ـــــ ، درر السلوك في سياسة الملوك ،ت :فؤاد عبد المنعم ،الرياض ،دار الوطن للنشر ،ط1 ،1997.

20. ـــــ ، نصيحة الملوك ، ت: فؤاد عبد المنعم ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ط1 ، 1998 .
21. ـــــ ،أدب الوزيـر، قوانين الوزارة وسياسة الملك ، ت:حسن الهادي حسين ، القاهرة، مكتبة الخانجي ، ط 1 ،1994.
22. محمد الجرجاني ،كتاب التعريفات،تعريفات بمصطلحات لغوية و فقهية و فلسفية ،بيروت ،لبنان ،ط2،1985.
23. محمد بن أحمد الذهبي ،الإعلام بوفيات الأعلام ،م2 ، ت:مصطفى بن علي عوض و ربيع أبو بكر الباقي ،لبنان ،مؤسسة الكتب الثقافية ،ط1 ،1993.
24. محمد بهاء الدين العاملي ، الكشكول بهامشه أدب الدين والدنيا للماوردي ،(د ت)، مصر،المطبعة اليمنية ،(دط).

ب- المراجـع :

*المراجع الأساسية:

1. إبراهيم أيوب ، التاريخ العباسي السياسي والحضاري ، لبنان ، الشركة العالمية للكتاب ، ط1،1989.
2. ابراهيم بن يحي خليفة، السياسة الشرعية ، ت فؤاد عبد المنعم ،الإسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة ،(د ط).
3. أبو أعلى المودودي ، الخلافة والملك ، ت احمد إدريس ، الكويت ، دار القلم ، ط1، 1978.
4. أحمد شلبي ،السياسة في الفكر الإسلامي، موسوعة النظم و الحضارة ،القاهرة ،مكتبة النهضة المصرية ،ط1،1983.
5. أحمد شلبي، تاريخ التشريع الإسلامي وتاريخ النظم القضائية في الإسلام ، مصر ، مكتبة النهضة المصرية ،(د ط) ، 1975م .
6. أحمد وهبان ، الماوردي رائد الفكر السياسي الإسلامي ، الإسكندرية ، (د ط) ، 2001 .
7. حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام ، ج3 ، العصر العباسي الثاني ، في الشرق ومصر والمغرب والأندلس ، تونس ، دار الجيل ،ط15 ، 2001.
8. رشدي عليان، الإسلام والخلافة، بحث موضوعي في رئاسة الدولة مقارنا بآراء المذاهب الإسلامية، بغـــداد، دار السلام، ط1، 1976.
9. صلاح الدين بسيوني ، الفكر السياسي عند الماوردي ، القاهرة ، دار الثقافة ، (د ط) ، 1983 ، .
10. ـــــ، الوزارة في الفكر السيـــاسي، دراسة مقارنة، القاهرة، دار قباء، (د ط)، 2000.
11. صلاح الدين عبد اللطيف،الخوالد من آراء أبي الحسن البصري البغدادي ،في العقل و فلسفة الأخلاق و أدب السياسة و مبادئ الإصلاح الدستوري ،بيروت ،دار الجيل ،ط1 ،1994 .

12. صلاح الدين محمد نوار ،الخلافة أو الإمامة ،تطورها السياسي أو الديني ،دراسة تحليلية و نقدية مقارنة، الإسكندرية ،منشاة المعارف ،ط1،1996.
13. ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، ج 1، الحياة الدستورية، لبنان، دار النفائس، (د ط) .
14. عبد الرحيم العقالي ، من أعلام الفكر الاسلامي ، مصر ، دار الأندلس للإعلام ، ط1 ، 1989.
15. عبد الرزاق السامرائي ،النظام السياسي في الإسلام ،ط2 ،السعودية ،مكتبة الملك فهد الوطنية ،ط2 ،2000.
16. عطية عدلان و رمضان قارة ،الأحكام الشرعية للنوازل السياسية ،القاهرة ،دار اليسر ،ط1 ،2001 .
17. عطية عدلان، النظرية العامة لنظام الحكم في الإسلام، القاهرة، دار اليسر،ط1،2001 .
18. علي ابراهيم حسن ،التاريخ الإسلامي العام ،الجاهلية و الدولة العربية،الدولة العباسية،القاهرة ،مكتبة النهضة المصرية ،ط3،1963.
19. محمد أبو فارس ، القاضي أبو يعلى الفراء وكتابه الأحكام السلطانية ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ،1983 .
20. محمد بن عبد الله بن سبل ،الأدلة الشرعية في بيان حق الراعي و الرعية، الكويت ،المنارة،ط2،1999.
21. محمد رأفت سعيد، رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، الإسكندرية، دار العلم، ط1، 1975.
22. محمد ضياء الدين الريس ،النظريات السياسية الإسلامية،القاهرة ،دار التراث ،ط7،1998.
23. محمود شـــاكـــر ، التاريخ الإسلامي، ج2 ،الدولة العباسية ، بيروت ،المكتب الإسلامي ، ط6، 2000.
24. نبيلة حسن محمد ، تاريخ الدولة العباسية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،ط1.

***المراجع الثانويـــــة:**

1. جمال الحسني أبو فرحة،الخروج على الحاكم في الفكر السياسي الإسلامي،القاهرة ،مركز الحضارة العربية،ط1،2004.
2. رجائي بن محمد المصري ، الخلافة والملك ومنهاج السنة النبوية ، مصر ، مسجد طلاب الفقه ، ط1 ، 1987.
3. عبد العال أحمد عطوة، المدخل إلى السياسة الشرعية، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1993.
4. عبد الله بن أحمد قادري ،الحدود والسلطان ،جدة،دار المجتمع ،ط3،1986.
5. عبد الوهاب النجار ،الخلفاء الراشدون ،ت:الشيخ خليل الميس،الجزائر ، دار الهدى،2011.
6. فاطمة قدورة الشامي ، علم التاريخ ، مصر ، دار النهضة العربية، (د ط) .

7. محمد أسد ،منهاج الإسلام في الحكم ،ت :منصور محمد ماضي ،بيروت ،دار العلم للملايين ،ط5،1978.
8. محمد عمارة ،الإسلام و أصول الحكم لعلي عبد الرزاق ،دراسة و وثائق ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،ط1،2000.
9. محمود اسماعيل ،دراسات في الفكر و التاريخ الإسلامي ،القاهرة ،سيناء للنشر ،ط1،1994.

***مرجع باللغة الأجنبية :**

-Rosenthal, Political thought in medieval Islam, Cambridge, 1958.

ج- الموسوعات والمجلات :

***الموسوعات :**

1- خالد عزام ، موسوعة التاريخ الإسلامي ، العصر العباسي ، عمان ، دار أسامة للنشر ، ط 1 ، 2006 .

***المجلات:**

1– أجغو علي ،مساهمة المترجمين العرب و المسلمين في التأسيس و التنظير الترجمي ،مـــجلة العلوم الإنسانية ،ع04 ،2003 .

2- أبو بكر عواطي ، فكر ابن خلدون وخلفيته الإسلامية ،مجلة العلوم الإنسانية ، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة منتوري، قسنطينة ، ع16،2001 .

د-المذكرات والرسائل الجامـــعية:

1- مـــــــوزة أحمد راشد ، البعد الأخلاقي للفكر السياسي الإسلامي عند الفارابي والماوردي وابن تيمية ، دراسة تحليلية في فلسفة السياسة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في الفلسفة ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، 2000.